أخلاقيات الحق في الصحة العامة عند جيمس ويلسون

النظرية الأخلاقية والممارسة الأخلاقية

هدى محمد عبد الرحمن جاب الله*
hma02@fayoum.edu.eg

ملخص

– يعد الفيلسوف الأمريكي جيمس ويلسون (١٩٦٧–) من أهم الفلاسفة المعاصرين الذين حاولوا تقديم نظرية أخلاقية شاملة عن الحق في الصحة العامة، ولقد استخدم في ذلك الأخلاق البراجماتية العملية، وانتقد كل من الأخلاق المعيارية المطلقة والأخلاق الرواقية التي تقوم علي أخلاقيات التعامل بالمثل، وكذلك الأخلاق الكانطية التي تقوم علي الواجب المطلق والاحترام المطلق، وعارض أخلاق نيتشه العدمية.

– كما قدم نظرية متكاملة في الحقوق، تحدث فيها عن طبيعة الحقوق ، فالحقوق لديه براجماتية ومتطورة ومتغيرة ونسبية وفيها تجاوزات واستثناءات ، فلا توجد لديه حقوق مطلقة ، كما ناقش العديد من الحقوق مثل الحق في الملكية الفكرية ، وحق حرية المعلومات وحق براءات الاختراع علي الأدوية الصيدلانية، حيث رفض حق براءات الاختراع علي الأدوية الصيدلانية وعلي المحاصيل المعدلة وراثيًا، وكذلك رفض حق الملكية الفكرية من أجل الصالح العام والمصلحة العامة، كما ناقش الحق في الحياة والحق في حياة كريمة.

– كما دافع عن الحق في الصحة العامة، ورأي أنه حق أخلاقي وليس حقًا قانونيًا، وأنه أهم حق من حقوق الإنسان، وهذا الحق يتساوى مع الحق في الأمن والأمان، ويعلو علي سائر الحقوق الأخرى لأنه حق مُقدسٌ، أما الحقوق الفردية الأخرى فهي غير مُحصنة وثانوية وغير كاملة مثل الحق في الحرية والاستقلالية والخصوصية والسرية، وطالب بأن هناك حقًا للحكومة في انتهاك حقوق مواطنيها في السرية والاستقلالية من أجل المحافظة علي الحق في الصحة العامة .

– ناقش ويلسون المحددات الاجتماعية للصحة العامة ؛ والتي تؤثر علي متوسط العمر المتوقع ، وهي الظروف الاجتماعية التي تحيط بالإنسان مثل الفقر ، ظروف العمل السيئة ،

* أستاذ الفلسفة الحديثة والمعاصرة المساعد - كلية الآداب - جامعة الفيوم

متوسط الدخل المنخفض، درجة الذكاء واختيارات الفرد السيئة ، درجة التعليم والثقافة ، مكان السكن غير الآمن ، وسائل النقل والمواصلات غير الآدمية ، الحروب وعدم الاستقرار السياسي.

– استكشف ويلسون التحديات الأخلاقية العملية والنظرية التي تواجه تعزيز الصحة العامة؛ من نقص التمويل والموارد والأدوية باهظة الثمن وعدم المساواة الصحية ، وعمد إلي وضع الحلول الأخلاقية لها ، ودرس أسباب التفاوتات الصحية ودافع عن التدخلات الأبوية في الصحة العامة ، وأكد علي دور الحكومة في تحسين الصحة العامة، ومع ذلك رفض الأبوية في الأبحاث السريرية!

– وتكمن إشكالية البحث في دفاع جيمس ويلسون عن الأبوية في الصحة العامة ، وقبوله التدخلات الصحية الأبوية ، وكشفه عن الصراع المأسوي بين الحقوق المتعارضة ، بين حق احترام التدخلات الصحية الأبوية من أجل المحافظة على الحق في الصحة العامة، وبين حق احترام الاستقلالية وحقوق الإنسان .

– ويهدف البحث إلي محاولة وضع توازن أخلاقي بين أخلاقيات الحق في الصحة العامة من الناحية العملية والنظرية معا عند جيمس ويلسون، من أجل تحسين مستقبل الصحة العامة.

كلمات مفتاحية : البراجماتية – الأبوية – حق حرية المعلومات – حق براءات الاختراع – حق الملكية الفكرية– الصحة العامة – المحددات الاجتماعية للصحة العامة– الأبحاث السريرية.

المُقَدمةُ :

بَعد جَائحة كورونا والإغلاق الاقتصادي العالمي ، أصبحت الصحة العامة أكثر أهمية من أي وقت مضي ، لذلك تعد الصحة العامة هدفًا سياسيًا وأخلاقيًا بعدما شهد مجال الصحة العامة تحولًا غير مألوف في الأسباب الرئيسية للمرض والوفيات، وهذا التحول له آثار خطيرة علي التفكير الأخلاقي في تدخلات الصحة العامة من الناحيتين الأخلاقية والعملية.

ولقد دافع الفيلسوف الأمريكي جيمس ويلسون (١٩٦٧–)، عن الحق في الصحة العامة، كما كافح لتوفير مُبرر أخلاقي سليم للتدخلات الصحية الأبوية التي تهدف إلي

تغيير السلوكيات غير الصحية، ولكنه استخدم الأخلاق البراجماتية العملية ، وانتقد الأخلاق المعيارية المطلقة والأخلاق الرواقية التي تقوم علي أخلاقيات التعامل بالمثل ، وكذلك انتقد الأخلاق الكانطية التي تقوم علي الواجب المطلق والاحترام المطلق ، وعارض أخلاق نيتشه العدمية، واستخدم نظرية الحقوق والنظرية الأبوية.

كما قدم نظرية متكاملة في الحقوق ترجع إلي تلك البراجماتية ، فالحقوق لديه متطورة ومتغيرة وفيها تجاوزات واستثناءات ، فلا توجد حقوق مطلقة ، ومن جهة أخرى ، يجب أن يكون هناك توازن أخلاقي بين الحقوق والواجبات ، كما أن الحقوق ليست في درجة واحدة ، فهناك حق يعلو علي حق، وواجب يعلو علي واجب آخر ، فحق الحكومة في المحافظة علي الصحة العامة يعلو علي سائر الحقوق الأخرى لأنه حق مُقدس أما الحقوق الفردية الأخرى فهي غير مُحصنة وثانوية وغير كاملة مثل الحق في الحرية والاستقلالية والخصوصية والسرية، وعلي هذا، فهناك حق للحكومة في انتهاك حقوق مواطنيها في السرية والاستقلالية من أجل المحافظة علي حقوق مواطنيها في الصحة العامة، ومن جهة أخري ، رفض ويلسون حق براءات الاختراع علي الأدوية الصيدلانية وعلي المحاصيل المعدلة وراثيًا، وكذلك رفض حق الملكية الفكرية من أجل الصالح العام والمصلحة العامة. ربط ويلسون بين الصحة العامة وكل من (الثقافة – الرفاهية – الفقر)، ودافع عن الحق في الصحة العامة، ورأى أنه حق أخلاقي وليس حق قانوني ، وهذا الحق يتساوى مع الحق في الأمن والأمان ويعلو علي سائر الحقوق الأخرى.

قدم ويلسون المحددات الاجتماعية للصحة العامة، والتي تؤثر علي متوسط العمر المتوقع، مثل الفقر ،ظروف العمل السيئة ،متوسط الدخل المنخفض ، درجة الذكاء ،اختيارات الفرد السيئة ، درجة التعليم، ، مكان السكن غير الآمن ، وسائل النقل والمواصلات والحروب وعدم الاستقرار السياسي.

ناقش ويلسون التحديات الأخلاقية العملية والنظرية التي تواجه تعزيز الصحة العامة مثل نقص التمويل والموارد والأدوية باهظة الثمن وعدم المساواة الصحية والملكية الفكرية ، وعمد إلي دراسة أسباب التفاوتات الصحية ودافع عن التدخلات الأبوية في

الصحة العامة ، وأكد علي دور الحكومة في تحسين الصحة العامة، ومع ذلك رفض الأبوية في الأبحاث السريرية.

أهمية الدراسة

في هذا الوقت الراهن الذي تتفشى فيه الأوبئة والفيروسات، نحتاج إلى مساعدة أخلاقية من الصحة العامة من أجل تعزيز السلوكيات الصحية لدينا ، لكي نستطيع التأهب للأوبئة ؛ ومواجهة تفَشي الأمراض الجديدة ؛ واكتشاف المشكلات الصحية في أقرب وقت ممكن ؛ والاستجابة لتطور المرض، ومحاربة أكثر الأمراض فتكًا بالبشر، ومن ثم تقوم الصحة العامة بتعزيز الحياة الصحية والوقاية من الأمراض المزمنة والمعدية، وتحقق أكبر قدر من الفوائد الصحية. .

تهدف الصحة العامة إلى إيجاد تحليل أخلاقي لصحة السكان؛ من أجل تحسين صحة السكان بالكامل بدلًا من تحسين صحة الأفراد ، والوقاية من الأمراض المزمنة والمستعصية والمعدية التي تُصيب السكان، أي القضاء على جميع المشاكل الصحية الخطيرة، وذلك باستخدام التفكير الأخلاقي.

تهتم أخلاقيات الصحة العامة بدراسة التفاوتات الصحية ، وتقوم على تقييم التدخلات الصحية وكيف تؤدي إلى نتائج صحية جيدة.

إشكاليات الدراسة :

تكمن إشكالية الدراسة في الإجابة عن هذه الأسئلة الأخلاقية:-

(١)- كيف ينتقد جيمس ويلسون فلسفة نيتشه الأخلاقية التي لا تعترف بالمساواة الأخلاقية بين البشر، ثم بعد ذلك يؤيد مشروع ما بعد الإنسانية الذي يتجاهل تلك المساواة الأخلاقية بين البشر؟ ؛ويؤكد على التفوق الجيني لبعض البشر علي البعض الآخر.

(٢)- كيف تصبح الصحة العامة عند ويلسون أهم حق من حقوق الإنسان ، ومع ذلك ينتهك حقوق الإنسان الفردية من أجلها ؟ لذلك فهناك إشكالية بين حق الأفراد في الاستقلالية والموافقة المستنيرة والخصوصية والسرية، وبين حق الجمهور في الصحة

العامة، وحق الدولة في التدخلات الصحية، ومن ثم فهناك إشكالية ظاهرة بين الأخلاق وسياسة الصحة العامة الأبوية عند ويلسون .

(٣)- ما طبيعة الصراع الأخلاقي بين الحقوق الفردية، والصالح العام عند ويلسون؟

(٤)- ما موقف ويلسون من الحق في الملكية الفكرية والحق في براءات الاختراع علي الأدوية الصيدلانية، والحق في الخصوصية والسرية ، والحق في حرية المعلومات ؟

(٥)- هل استطاع ويلسون تبرير تلك القيم الأبوية في الصحة العامة ؟

(٦)- كيف أيد ويلسون المنهج الأبوي في الصحة العامة ثم رفضه في الأبحاث السريرية؟

(٧)- ما المحددات الاجتماعية للصحة العامة عند جيمس ويلسون ؟ وكيف تُؤثر تلك المحددات الاجتماعية للصحة العامة على التفاوتات الصحية غير العادلة لديه؟

ما التحديات النظرية والعملية التي تواجه تعزيز الصحة العامة، والحلول الأخلاقية المقترحة؟(٨)

(٩) ما المنهج الذي استخدمه ويلسون من أجل تحسين الصحة العامة ؟ هل هو الاستقلالية والموافقة المستنيرة ، أم المنهج الأبوي؟ وهل التدخلات الصحية الأبوية مُبررة أخلاقيًا ؟ وهل نجعل الأولوية الأخلاقية لتعزيز الحق في الاستقلالية والحرية الفردية أم لتعزيز الحق في الصحة العامة؟

خطة البحث : وعلى هذا فقد قسمنا البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث ، وكل مبحث ثلاثة مطالب ثم ذيلنا البحث بخاتمة تحتوي على أهم النتائج ، وذلك على النحو الآتي:-

المبحث الأول : طبيعة الأخلاق عند جيمس ويلسون.

المطلب الأول : سمات الأخلاق عند ويلسون وتقديم النقد الأخلاقي لها .

المطلب الثاني : نقد ويلسون للأخلاق الكلاسيكية (الرواقية – الكانطية – نيتشه)، وتقديم نقد النقد .

المطلب الثالث : دعم جيمس ويلسون للأخلاق البرجماتية وتقديم النقد الأخلاقي لها.

المبحث الثاني : طبيعة الحقوق عند جيمس ويلسون

المطلب الأول : تعريف الحقوق النظرية عند ويلسون وتقديم النقد الأخلاقي لها.

المطلب الثاني: الحقوق العملية عند ويلسون: حق الملكية الفكرية.

المطلب الثالث: حق الخصوصية وحق حرية المعلومات.

المبحث الثالث: أخلاقيات الحق في الصحة العامة عند جيمس ويلسون

المطلب الأول: مدخل تعريفات لـ(الصحة – العامة – الصحة العامة – أخلاقيات الصحة العامة – هدفها – الحق في الصحة العامة –الأساس الفلسفي للصحة العامة) عند ويلسون .

المطلب الثاني: المحددات الاجتماعية للصحة العامة عند ويلسون .

المطلب الثالث : التحديات الأخلاقية التي تواجه الصحة العامة وكيفية التغلب عليها . (نقص الموارد والتمويل – الأدوية باهظة الثمن – عدم المساواة الصحية)

المبحث الرابع: المنهج المستخدم في الصحة العامة عند جيمس ويلسون

المطلب الأول : نقد ويلسون لـ " منهج الاستقلالية أولاً " ، وتقديم نقد النقد.

المطلب الثاني : نقد ويلسون لـ "منهج الموافقة المستنيرة " ، وتقديم نقد النقد.

المطلب الثالث : تأييد ويلسون للمنهج الأبوي وتطبيقاته في الأبحاث السريرية، ودور الدولة في تحسين صحة السكان ، وتقديم النقد الأخلاقي له.

الخاتمة وأهم النتائج ، ثم قائمة المصادر والمراجع

المنهج المستخدم في البحث : تستخدم الباحثة المنهج التحليلي النقدي وتقوم من خلاله بتحليل وتشريح رؤية جيمس ويلسون حول الحق في الصحة العامة من خلال نصوصه الفلسفية ونصوص الفلاسفة المعاصرين له.

المبحث الأول : طبيعة الأخلاق عند جيمس ويلسون

المطلب الأول : سمات الأخلاق عند جيمس ويلسون

تمهيد : في هذا المطلب، أحاول أن أوضح سمات الأخلاق عند **جيمس ويلسون***(١)، والتي تناولها في أطروحته للدكتوراه " الأخلاقية والكرامة والبراجماتية " عام ٢٠٠٢، و برهن فيها على أن الأخلاق مُتعددة ،اجتماعية ،نسبية ، مُتغيرة ، مُتطورة، وليست معيارية أو مطلقة وترتبط بالكرامة الإنسانية

(١)- تعريف الأخلاق:

أكد ويلسون على أن الأخلاق تتساوى مع القيم، وأن الأخلاق تعددية واجتماعية ونسبية، لذلك يقول : " تُعبر الأخلاق عن القيم التي يحملها الإنسان وطريقته في الحياة وعن نوعية الحياة التي يعيشها، ومصدر تلك الأخلاق العرف والعادات والتقاليد في كل مجتمع، وهي ليست أكثر من ذلك، عادات وتقاليد، ومن ثم فهي أخلاق اجتماعية مُتعددة *(٢) وخالية تمامًا من الدلالات المعيارية " (٣)

كما صرح ويلسون بأن الأخلاق لا تقوم على قيم ثابتة، ولا توجد موضوعية في الأخلاق على الإطلاق، كما أنه لا توجد معايير أخلاقية عالمية ثابتة، لذلك يقول : " لا تعد الأخلاق ثابتة، بل هي مُتغيرة ومُتطورة باستمرار، فهناك قيم تولد وتنمو وتعيش ، وقيم أخرى تَهلك وتَندثر ، على سبيل المثال ، نمو قيم الديمقراطية والليبرالية وازدهار خطاب حقوق الإنسان ، وتلك القيم لم تكن موجودة قديمًا ، لذلك فهناك تطور في الأخلاق بتطور المجتمعات " .(٤)

ومن جهة أخرى ، رفض ويلسون أن تصبح الأخلاق نظريات مُجردة جوفاء، لأن الأخلاق لديه نفعية وعملية ، ومن ثم نجده يقول : " يجب أن تصبح الأخلاق نافعة ومُفيدة، ويجب أن تصبح القواعد الأخلاقية مُثمرة وعملية وواسعة، تَتسع خبرات الإنسان في الحياة؛ لأنه يجب أن تهتم الأخلاق بمشكلات الحياة وتعزيز الصالح العام " .(٥)

وفي موضع آخر ، يقول ويلسون :" يتعلم الناس من عادات ثقافاتهم أن يعيشوا معًا ، وتلك العادات والتقاليد تُوفر بوصلة داخلية توجههم للتصرف بطرق تُقلل من الصراع لتفادي عواقب الغرائز المفترسة، ولقد تعرضت الرؤية المعيارية للأخلاق للهجوم لأنها تنفي وتتعارض مع قيمة الصراع، ولا يسعى الناس غالبًا لتحقيق مصالحهم الخاصة " .(٦)

ولقد أقر جيمس ويلسون في نهاية المطاف بأن الأخلاق لديه برجماتية، ومن سمات الأخلاق البراجماتية أنها عملية وديناميكية، وتهدف إلى الاستجابة بشكل خلاق لواقع مُتغير باستمرار، لذلك فهي أداة عملية لحل المشاكل الأخلاقية، وهي ليست واحدة بل متعددة، فكل موقف ينطوي على تنوع، لذلك فإن الأخلاق هي أدوات لها فائدة ، وذلك حينما نطبقها عمليًا في إيجاد حلول جديدة .(٧)

وعلاوة على ذلك ، ربط ويلسون بين الأخلاق والكرامة الإنسانية ، ورأى أن كلاً منهما يؤدى إلى الآخر ، لذلك يقول : " يجب أن تدافع الأخلاق عن كرامة الإنسان، وأن تأخذ كرامة الإنسان على محمل الجد ، فجميع البشر لديهم كرامة ، وهذه الكرامة تجعلهم متساويين فيها ، وهذا يأتي من الاعتراف بقيمة الإنسان ، لذلك فإن وظيفة الأخلاق أن تحافظ على كرامة البشر "(٨)، وفي موضع آخر يقول ويلسون : " الحياة الأخلاقية هي التي يتم الاعتراف فيها بكرامة الإنسان " (٩)

نقد الأخلاق عند جيمس ويلسون

يمكننا تفنيد الحجج التي تبناها ويلسون وتوجيه النقد الأخلاقي لرؤيته للأخلاق على عدة محاور :

المحور الأول : أُعارض فيه النسبية الأخلاقية المطلقة عند ويلسون ، حيث أنه كان من دعاة النسبية الأخلاقية المطلقة ؛ نسبية السفسطائي، وأعطى ظهره للحقائق الأخلاقية المطلقة الميتافيزيقية، وهذا من الممكن أن يجعله ينزلق إلى نوع من الشك الأخلاقي، ومن ثم كانت نظرته ضيقة تمامًا، لأنه اعتقد أنه إما أن تكون القيم ذاتية صرفه أو موضوعية تمامًا، وهناك وجهة نظر أخري ،أوسع وأرحب ، وهي أن"

الأخلاقية ليست ذاتية صرفة ولا موضوعية مطلقة"، لأن فيها عنصرًا ذاتيًا ، فهناك نسبية في الأخلاق ولكنها ليست نسبية مطلقة ، وهي وجهة النظر التي قال بها د/ حسام محي الدين الألوسي. (١٠) كما أن القول بالنسبية الأخلاقية يفتح الباب علي مصراعيه لكل شخص أن يفعل أي شيء يحلو له، طالما ليس هناك معيار ثابت للصواب والخطأ وستحدث فوضى أخلاقية!

ولذلك فنحن بحاجة إلى أخلاق مطلقة بجانب تلك الأخلاق النسبية التي تُعبر عن طريقة تعاملنا وتطبيقنا لتلك الأخلاق المطلقة على المواقف الحياتية، أي أننا نتصرف في أخلاق الموقف بإرادتنا الحرة حسب معايير مُطلقة، مثل عدم السرقة وعدم القتل، وذلك لأنه لولا وجود حقائق أخلاقية مطلقة لما جاز لنا أن نتحدث عن رقي خلقي كما ذكر دكتور نصار عبد الله (١١) ، ولذلك أعتقد بالحقائق المطلقة الموضوعية التي لا تتغير ، أما الذي يتغير هو الفاعل الأخلاقي الذي يقوم بتطبيقها، ومن ثم لا تختلف تطبيقات المبادئ المعيارية في الأخلاق باختلاف الزمان والمكان .

المحور الثاني :أعارض فيه الأخلاق الاجتماعية غير المعيارية عند ويلسون ، فلقد اعتقد ويلسون أن الأخلاق اجتماعية، وأن الفرد يستمد أخلاقه من المجتمع ، فكيف لو كان مجتمعه اقطاعيًا أو عبوديًا، ويسمح بالعبودية أو أكل لحوم البشر ! ، وكذلك أنكر ويلسون أن تكون الأخلاق عالمية وصرح في نفس الوقت أن قيم حقوق الإنسان عالمية؟

ومن جهة أخرى، فإن النسبية الأخلاقية التي كان ينتمي إليها ويلسون هي نسبية اجتماعية، وهي نوع من التنازل عن التفضيلات والأولويات الشخصية والإذعان للتفضيلات الاجتماعية، وذلك لصالح المجتمع البشري الأعم أو الصالح العام ، وإذا ما كان دعاة النسبية الأخلاقية في صورتها الاجتماعية يرفضون وجود معايير مطلقة تمامًا، فإن هذا يهدم دعواهم أكثر مما يؤيدها، لأن اختلاف المفاهيم الأخلاقية من مجتمع إلي آخر نوعًا من التطور وليس يعبر عن النسبية ، ومن ثم،

فالقيم الأخلاقية مثل الحياة والحرية هي قيم واحدة ومطلقة، وتؤكد على أن الطبيعة البشرية واحدة في كل زمان ومكان، كما ذكر نصار عبد الله .(١٢)

المحور الثالث : أناقش فيه رفض جيمس ويلسون للأخلاق المعيارية، وذلك حين صرح بأن الأخلاق ليست معيارية ، ولكن كيف لا تصبح الأخلاق معيارية؟ وأين تذهب معايير العدالة ، الحق، الواجب والفضيلة ؟ ، وكيف يمكن أن نفرق بين الخير والشر؟ ،ومن ثم أعتقد أنه يجب أن تصبح الأخلاق معيارية لتوضح لنا ما ينبغي أن يكون، ولكي تحثنا لتحقيق الكمال الخلقي.(١٣) ومن جهة أخرى ، أعتقد أن الأخلاق ليست علمًا معياريًا فقط يحدد السلوك الفاضل وما ينبغي أن يكون فقط ، لأنه يجب إضافة فلسفة عملية تفتح أمام الإنسان ملكوت القيم . (١٤)

المحور الرابع : أتفق مع جيمس ويلسون حين ربط الأخلاق بالكرامة، وحين ربط الأخلاق بقيم حقوق الإنسان ، لذلك ترتكز كل من الأخلاق وحقوق الإنسان على مفهوم الكرامة الإنسانية وتلك الكرامة الإنسانية تستحق النضال من أجلها ، وتستحق الموت من أجلها أيضًا، وذلك بحسب كلمات **مارتن لوثر** . (١٥) . ولكن ما يُؤخذٌ على جيمس ويلسون أنه لم يخبرنا من أين تأتي تلك الكرامة ؟ كأن يقول مثلاً تأتي الكرامة من تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص دون تمييز أو الحفاظ على الحرية والنضال ضد الفصل العنصري أو في التغلب على الفقر من أجل العيش بكرامة حقًا، مع أنه تحدث كثيرًا عن ضرورة أن تصبح الأخلاق عملية ! وأن الفلسفة تخصص عملي، فمثلاً يقول :" إن الفلسفة تخصص عملي، وينبغي أن تواجه المشكلات التي نعيشها اليوم، والتي تنبع من الظروف المتغيرة للحياة البشرية ، وأتفق مع جون ديوي حينما قال ، تتعافي الفلسفة عندما تتوقف عن أن تكون أداة للتعامل مع مشاكل الفلاسفة، وتصبح طريقة للتعامل مع مشاكل الرجال".(١٦)

المطلب الثاني : نقد جيمس ويلسون للأخلاق الكلاسيكية

اعتقد جيمس ويلسون أنه يحاول إعادة بناء الأخلاق من جديد ، فقام بنقد التفكير الأخلاقي القديم عند الرواقيين كما قام بنقد نظرية كانط الأخلاقية وتحدى الأخلاق العدمية عند نيتشه ،على النحو الآتي:

نقد جيمس ويلسون للأخلاق الرواقية

نقد جيمس ويلسون الأخلاق الرواقية في نقطتين : الأخلاق الثابتة العالمية والقاعدة الذهبية ، فيقول:

" دعت الرواقية إلى ضرورة أن يصير العالم وفقًا لقواعد أخلاقية ثابتة، وأن تصبح الأخلاق ثابتة وتطبق علي جميع البشر وتتصف بالعمومية، وأن تصبح المعاملة بالمثل " (١٧)

ويشرح جيمس ويلسون القاعدة الذهبية ، أو أخلاقيات المعاملة بالمثل ، قائلًا : " تنص أخلاقيات المعاملة بالمثل على أن ما يكرهك لا تفعله بجارك ، لذلك يجب أن تضع نفسك مكان الآخرين " (١٨)

ويوجه ويلسون النقد الأخلاقي للقاعدة الذهبية قائلاً :" ينظر إلى القاعدة الذهبية علي أنها مَعيبة ، وهذه التفسيرات للقاعدة الذهبية هي تفسيرات خاطئة؛ لأنها تفسيرات حرفية، فكيف نطلب من (أ) أن يعامل (ب) بنفس الطريقة التي يعامل بها (ب)(أ) وهما شخصان مختلفان، لذلك فإن الفكرة الأساسية للمعاملة بالمثل تتضمن مساعدة الآخرين وليس مجرد الامتناع عن إيذائهم " (١٩)

نقد النقد

إذا ما كان جيمس ويلسون قد نقد أخلاقيات المعاملة بالمثل ورأى أنها مَعيبة، فيمكننا توجيه النقد الأخلاقي له على النحو الآتي:-

- لم يستوعب جيمس ويلسون النموذج الإيجابي من القاعدة الذهبية وهو (عامل الآخرين بما تحب أن يعاملوك به) ولم يدرك أهمية أخلاقيات التعامل

بالمثل ، ولم يستوعب سوي النموذج السلبي من القاعدة الذهبية وهو (لا تعامل الآخرين بما لا تحب أن يعاملوك به)، وهذا علي حد تعبير **لورانس بيكر** .[٢٠]

– أعتقد أن ويلسون رفض أخلاقيات المعاملة بالمثل؛ لأنه أعتقد أن المعاملة بالمثل تعني مقابلة الإساءة بالإساءة ، وأن هذا يعد ذريعة لتقويض أصالة الفعل الخلقي ، ولكن هذا المبدأ يظهر معادن الناس وأخلاقهم العالية عند الخصومة والنزاع ، فليس العفو ضعفًا وإنما قوة، ومن جهة أخرى، فإن المعاملة بالمثل من أهم متطلبات العدالة ، وهي تفيد في النظريات الجزائية للعقاب وجعل العقوبة مناسبة للجريمة . وهذا علي حد تعبير **ألن بوكنان** .[٢١]

وكذلك لم يدرس ويلسون فائدة المعاملة بالمثل، وأهميتها في منع الضرر وكف الأذى الذي يلحق بنا من الآخرين ، ولم يدرك مثلاً أن المعاملة بالمثل قد تعني ضرورة رد المعروف مثلاً .[٢٢]

نقد جيمس ويلسون للأخلاق الكانطية

نقد جيمس ويلسون الأخلاق الكانطية في الموضوعات الآتية :-

قاعدة المعاملة بالمثل " القاعدة الذهبية"، الاحترام المطلق غير المشروط ، أداء الواجب لذاته أي من أجل الواجب، وليس من أجل منفعة، الفعل الخلقي غاية في ذاته، ينبغي أن يتوقف خيرية الفعل علي البواعث وليس النتائج، فمثلاً نقد جيمس ويلسون قاعدة المعاملة بالمثل عند كانط، ورأى أنه لا يمكن أن نصل من خلالها إلى العالمية ، لذلك يقول : " كيف يجب علي كل فرد أن يتصرف وفقًا لأهداف يمكن أن تكون قوانين عالمية ، كما أن كانط نفسه كان رافضًا لفكرة القاعدة الذهبية في الأساس ، لأن كانط كان مسيحي مُتدين ، فأنجيل لوقا أمر بمحبة الأعداء " أعطِ الجميع ، من يطلب منك ومن يسلب منك " ، لذلك فإن ممارسة القاعدة الذهبية يُعد شكلاً من أشكال المصلحة الذاتية ولكن بصورة مستترة ، أي أن القاعدة الذهبية تتساوى مع **نظرية المصلحة الذاتية المستترة** *[٢٣]

كذلك نقد جيمس ويلسون قاعدة الاحترام المطلق عند كانط بحجة الدفاع عن الكرامة الانسانية ، قائلاً : " يُنظر إلى كانط على أنه هو المؤسس لمفهوم الكرامة الإنسانية ، ولكن من الواضح أن مفهوم الكرامة يعود إلي الكوزموبوليتية الرواقية وليس إلي كانط، وتعني الكرامة أن البشر مُتساوون في القيمة الإنسانية مع بعضهم البعض، وأنه يجب احترام كرامة الإنسان في جميع الأوقات ، فالكرامة هي قيمة داخلية مُطلقة تطالب باحترام جميع الكائنات العقلانية في العالم ".[٢٤]

ويرفض ويلسون أن تعني الكرامة الإنسانية الاحترام المطلق غير المشروط للبشر، وينفي أن احترام كرامة الإنسان كانت بدايته عند كانط ، وذلك علي النحو التالي : " ليس كل إنسان يستحق الاحترام ، لذلك فإن هذا المفهوم الكانطي للكرامة الإنسانية لا يمكن الدفاع عنه ، و إذا ما كان كانط رفض أن يتم استخدام الشخص كوسيلة، فإن استخدام الأشخاص كوسائل أصبح له عقوبة قانونية في إعلان حقوق الإنسان ، المادة ٥ ، وليس عند كانط فقط ". [٢٥]

ويستكمل ويلسون نقده لقاعدة الاحترام المطلق عند كانط ، فيقول : " إن الاحترام المطلق عند كانط هو واجب علي كل شخص سواء أراد ذلك الشخص أم لا ، فالأمر ليس متروك لاختيار الفرد، لذلك يعد الاحترام الكانطي فيه جبر ذاتي، ويجب التأكد أولاً من وجود أسباب قوية لاحترام هذا الشخص، وأن يكون الأمر اختياريًا " .[٢٦] ، أي أن الاحترام الذي يؤيده ويلسون هو الاحترام المشروط وليس الاحترام المطلق كما هو عند إيمانويل كانط .

وكذلك يُفند جيمس ويلسون الواجب عند كانط ، ويرفض قيام الفعل الخلقي علي الواجب من أجل الواجب، لذلك يقول: " دعا كانط إلي ضرورة قيام الفعل الخلقي من أجل الواجب وليس علي الحب، ولكنه لأمر جميل أن تفعل الخير للبشر بسبب الحب والود، وهذا مبدأ أخلاقي حقيقي " .[٢٧]

وعلى هذا ، يرى ويلسون أن الأخلاق لا يمكن أن تقوم علي مبدأ الواجب المطلق ، لذلك يقول : " تعد الأخلاق مُستحيلة إذا ما اتبعنا مبادئ كانط في الواجب والقانون الأخلاقي" .[٢٨]

وبما أن ويلسون من أتباع النسبية الأخلاقية ، لذلك فهو يرفض أن تقوم الأخلاق علي الإلزام أو الضرورة أو الحتمية ، ومن ثم نراه يقول :" إن صيغة الأمر المطلق عند كانط تقوم على الإلزام الخلقي الذي يتطلب ضرورة قاطعة ، وكذلك يري كانط أن الأخلاق تُعبر عن نفسها في الضرورة أو في الحتمية القاطعة، ولكن الأخلاق ليست أمرًا حتميًا والضرورات لا يمكن أن تكون كافية للالتزام الأخلاقي لأن تلك الضرورة ليست عقلية وإنما هي جَسدية فقط ، لذلك فالالتزام الأخلاقي مستحيل علي أساس الحساب الذي قدمه كانط، كما أنه ليس كافيًا للأخلاق ، إذن هناك استحالة في الالتزام الأخلاقي الذي قدمه كانط " .[٢٩] ، وعلي الرغم من كل تلك الانتقادات التي قدمها ويلسون إلى أخلاق كانط الصورية ، إلا أنه يري أنه لا يزال أفضل وأعظم فيلسوف أخلاقي تقليدي عرفته الأخلاق ، ويؤخذ عنه الأفكار الأساسية في الأخلاق التقليدية . [٣٠]

نقد النقد

انتقد ويلسون الأخلاق الكانطية؛ لأن كانط رفض أن يؤسس الأخلاق علي اعتبارات نفعية، كذلك فالأخلاق لديه تدرس ما ينبغي أن يكون لا ما هو قائم بالفعل ، كما أن أخلاق كانط تهتم بالنية وليس النتائج ، وكذلك لأن كانط رفض أن تصبح الأخلاق علمًا تجريبيًا، ورأى أن مبادئنا الأخلاقية لا يجب أن تؤسس علي التجربة ولا علي العاطفة بل علي العقل الصرف ، وذلك بخلاف ما رآه ويلسون.[٣١]

ومع ذلك ، أعتقد أن النقد الذي يجب أن يوجه إلى كانط : (١)- أنه استبعد جميع الدوافع للفعل الخلقي غير الواجب، حتي أصبح الواجب هو الدافع الوحيد للفعل الخلقي، واستبعد الحب كدافع أخلاقي للفعل الخلقي .٢- تصميم كانط علي أخلاق النية وحدها دون النتائج ، فالنية في ذاتها لا يمكن أن توصف بالخيرية أو

الشرية ، فالنوايا في ذاتها ليست صالحة أو طالحة مالم تتحقق بفعل أخلاقي ، لذلك يجب أن ترتبط النية بالسلوك الواقعي والتحقيق العملي، وبما أن المقاصد والنوايا ليست أفعالاً، فالنية هي إرادة فارغة إذا لم تتحقق في سلوك، وقد يكون الإنسان طيب النية، ومع ذلك يأتي بأفعال مخيبة للآمال .(٣٢) ، ومن جهة أخرى،٣- تجاهلت الأخلاق الكانطية الكلاسيكية الواقع العملي الذي فرضته مُستجدات غير مسبوقة، كما أن هناك صعوبة في تطبيق أخلاق كانط التي ليست فيها استثنائيات أو تجاوزات علي الواقع المعاش، لذلك فإن أخلاق كانط ليست مؤهلة من جهة ولا يمكن أن تفهم الوقائع الجديدة، وتظل عاجزة عن الإجابة عن أسئلة الواقع المُعاش الجديد؛ وذلك بسبب خطورة المواقف التي نواجها.(٣٣)، وكذلك تعرضت فلسفة كانط الأخلاقية لحملات نقدية من خصوم النزعة العقلية بسبب نزعته الصورية وتحريم الاستثناء في القاعدة الأخلاقية .(٣٤).

نقد جيمس ويلسون للأخلاق عند نيتشه

تحدى جيمس ويلسون الأخلاق عند نيتشه في الجزء الثاني من أطروحته للدكتوراه ، قائلاً:" اعتقد نيتشه أن الأخلاق هي نظام القيم المتأصلة في الاستياء العدمي ، وهذا التحدي يجب أن يُؤخذ علي محمل الجد ، فالأخلاق تستجيب لقيمة الحياة البشرية ، لذلك فإن أخلاق نيتشه هي أخلاق عدمية ولا تعترف بالكرامة البشرية " (٣٥)

ولقد عرض جيمس ويلسون موقف نيتشه من الأخلاق، ثم بعد ذلك قدم نقدًا أخلاقيًا لموقف نيتشه من الأخلاق ، وذلك علي النحو الآتي:" اعتقد نيتشه أن هناك خطأ فادحًا في تطبيق نفس المعايير علي الجميع ، ولذلك اعتقد أنه لا يمكن أن تكون هناك قيم عامة؛ لأن تعميم القيم الأخلاقية مُضر لأن القيم التي تجعل حياة شخص ما تستحق أن تعاش ليست هي نفس القيم التي تجعل حياة شخص آخر جديرة بأن تعاش، وكذلك لا يجب أن تصبح القيم الأخلاقية عالمية، وفي نفس الوقت تناسب الضعفاء فقط ! لذلك رفض نيتشه وجود معايير عالمية للبشر " (٣٦) ،

وكذلك رأى نيتشه أن هناك نوعين من الأخلاق، أخلاق السادة وأخلاق العبيد ، وأن أخلاق السادة أفضل من أخلاق العبيد ، ومن ثم نراه يقول : " قسم نيتشه الأخلاق إلي أخلاق السادة وأخلاق العبيد ، أخلاق العبيد هي أخلاق الضعفاء الذين ينشرون مشاعر الحقد والكراهية والانتقام علي النبلاء، لذلك فهي أخلاق سلبية ثانوية وليست أساسية ، أما أخلاق السادة فهي أخلاق الصفوة النبلاء وهي أخلاق إيجابية تُريد الخير دائمًا ، في حين أن أخلاق الرقيق تَهدف إلي الشّر دائمًا وتجعل الخير فكرة ثانوية ، ولا تقوم سوى علي الشفقة والرحمة ، ولكن الشفقة مدمرة للمانح ومهينة للمتلقي " .[٣٧]

وعلاوة علي ذلك، يري ويلسون أنه تقدم لنا قراءة نيتشه في الأخلاق نوعان من المشاكل ، الأولي، أن نيتشه يرفض وجود كرامة بشرية، والثانية، أن نيتشه يرفض وجود قيمة للحياة البشرية علي أساس أن كل أولئك الذين آمنوا بكرامة البشر كانوا أكثر استبدادًا، فليس كل البشر متساوين في القيمة الأخلاقية ، لذلك تعتبر الفروق في الرتبة شرطًا أساسيًا للحياة البشرية الحيوية ". [٣٨]

نقد النقد

من الواضح أن موقف ويلسون من أخلاق نيتشه يمتلأ بالغموض ، فتارة نجده يشيد بموقفه من الأخلاق، وتارة أخرى نجده ينتقده بشدة، فمثلاً ، نرى ويلسون يقول: " إن تحدى نيتشه للأخلاق يقوم علي نظرة عميقة ، وكان نيتشه يهدف إلي ازالة وحذف السلبية من الأخلاق ، وهذا له تأثير إيجابي ، ومن ثم أعاد نيتشه الترتيب الصحيح للقيم ، فجعل القيم الإيجابية للسادة في القوة والإرادة، وجعل القيم السلبية للضعفاء في الشفقة والرحمة، وغيرها من القيم السلبية في الأخلاق". [٣٩]، وفي موضع آخر يقول :" إذا كان بعض الفلاسفة يرون أن موقف نيتشه فاسدًا أخلاقيًا ومؤسفًا أخلاقيًا، فإن معظم الفلاسفة الجادين اليوم يركزون على جوانبه الإيجابية، هذا يعنى أن التقييمات السلبية لفلسفة نيتشه تتلاشي وتصبح قليلة نسبيًا ، ويمكن التخلص من هذه الانتقادات بسهولة تامة". [٤٠] إذن يمكننا أن نستنتج بما

لا يدع مجالاً للشك أن ويلسون هنا يوافق نيتشه علي أخلاق السادة والعبيد!، وأن ويلسون قبل أخلاق نيتشه باستثناء موقف نيتشه من عدم المساواة بين البشر .

وتارة أخرى ، نجده ينتقد الأخلاق العدمية عند نيتشه فيقول : " تعد الأخلاق عند نيتشه عدمية لأنها لا تأخذ كرامة الإنسان علي محمل الجد ، يجب أن نرفض العدمية ونؤكد علي كرامة الإنسان وعلي قيمة الحياة البشرية علي نطاق واسع ، فالبشر لديهم قيمة أعلي من أي شيء غير بشري ، فالكرامة التي يتمتع بها البشر هي القيمة الداخلية المطلقة التي تستلزم المعاملة بالمثل والمعاملة باحترام ، فالكرامة تحقق أفضل معني للحياة ، فالبشر لديهم قيمة جوهرية متساوية" .(٤١)

ولكن كيف يقر ويلسون بالمساواة الأخلاقية للبشر وأن للبشر قيمة متساوية، وفي نفس الوقت يتمسك بتفرقة نيتشه لأخلاق السادة وأخلاق العبيد، أليس في ذلك تناقض غريب!، والأغرب من ذلك موقف ويلسون من الكرامة وأنها ليست درجة واحدة ، وذلك حين قارن بين موقف كانط ونيتشه من الكرامة علي النحو التالي: " إذا ما كان نيتشه رفض وجود كرامة للإنسان ، فإننا نجد كانط يؤيد الكرامة، ويرى أنها نوع من القيمة الأخلاقية وذلك في مقابل السعر أو الثمن، لذلك يقول كانط ، أن الثمن والكرامة لا يتناسبان ، ولا توجد أي وسيلة للترجمة بين السعر والكرامة ، فكل ما له سعر له شيء بديل عنه، وكل ما له كرامة لا يمكن استبداله ، لذلك أي شيء له سعر يمكن استبداله ، وأي شيء له كرامة لا يمكن استبداله بشيء آخر، وهناك مساواة بين البشر ، لذلك يجب أن نؤمن بكرامة جميع المخلوقات العقلانية".(٤٢)

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : ما موقف ويلسون من الكرامة عند كانط ونيتشه ؟ نجد أن ويلسون رفض موقف كل من نيتشه وكانط ، ورأي أنهم أخطأوا في فهم الطبيعة البشرية، وأن كل منهج منهما لديه عيوب وأخطاء يجب معالجتها ، وكذلك له نقاط قوة أيضًا ، هذا هو ما صرح به ويلسون ، ولكن الحقيقة شيء آخر؟ وذلك لأن ويلسون نفسه قال الآتي : " كل إنسان لديه قدرة على التفكير العقلاني،

والبشر يختلفون فيما بينهم علي القدرة علي التفكير العقلاني ، وهناك درجات متفاوتة بين القدرة علي التفكير العقلاني ، لذلك فهناك أشخاص أكثر عقلانية من أشخاص آخرين ، ومن ثم فالكرامة ليست قيمة واحدة عند الجميع ".[٤٣] ، ومن ثم عجز ويلسون عن تفسيرهذا التناقض الغريب في موقفه.

إشكالية المساواة الأخلاقية ومشروع ما بعد الإنسانية عند ويلسون

إذا أخذنا في الاعتبار موقف جيمس ويلسون الذي يرفض فيه موقف نيتشه التفرقة بين السادة والعبيد أو يرفض فيه المساواة بين البشر، إلا أننا نجده في الوقت نفسه يؤيد مشروع ما بعد الإنسانية، فيقول: " إن المشكلة عند نيتشه تكمن في رفضه لفكرة المساواة الأخلاقية بين البشر !، وهذا كفيل بأن يهدم أخلاقه هدمًا " [٤٤] ، ثم نجده بعد ذلك يقول، وفي الموضع نفسه :" بعض الفلاسفة الأخلاقيين الجادين اليوم ، والذين يكتبون عن نيتشه ، يجدون موقفه مؤسفًا من الناحية الأخلاقية ، في حين أن معظم فلاسفة نيتشه اليوم يميلون إلي التركيز بشكل أكبر علي جوانب فلسفة نيتشة الإيجابية ، وهذا يعني أن التقييمات الأخلاقية السلبية لنيتشه تميل الآن إلي أن تكون قليلة نسبيًا ومتباعدة ، وهذه الانتقادات يمكن عادة التخلص منها بسهولة تامة ، وتكمن المشكلة في الترجمة الخاطئة للفيلسوف العظيم نيتشه".[٤٥] وهنا تتضح نوايا جيمس ويلسون ، وأن معارضته لأخلاق نيتشه هي معارضه شكلية جوفاء لا معني لها لدرجة أنه برر تلك الأخلاق العدمية ورأى أن المشكلة تكمن في الترجمة ؟! وأنه حتى لو صرح بالمساواة الأخلاقية بين البشر، فهذه خدعة وليست حقيقة موقفة.

ويمكنني أن أبرهن علي موقفي ذلك بأن أستشهد بمشروعه الذي دافع عنه وهو "**مشروع ما بعد الإنسانية**" أو تعزيز القدرات البشرية ، وهذا المشروع قد تم الاعتراض عليه من قبل **فوكوياما** [٤٦]، ونجد ويلسون يدافع عن هذا المشروع باستماته في مقالته " ما بعد الإنسانية والمساواة الأخلاقية " ، في عبارات كثيرة ، نذكر منها : " لماذا لا نسمح للبعض بتوسيع قدراتهم البشرية بشكل كبير" .[٤٧] ،

لذلك أرى أن الاعتراض الذي قدمه فوكوياما لا أساس له من الصحة ، لأنه بمجرد أن نفهم أساس المساواة الإنسانية ، فسندرك أن كل شخص لديه قدرات لكي يكون شخصًا من وجهة نظر أخلاقية ، وسيُستمر في اعتباره شخصًا حتي لو تم تعزيز قدرات الآخرين بشكل أساسي ، ومن الخطأ الاعتقاد بأن الشخص أو المخلوق الذي يمتلك قدرات أكبر بكثير من الإنسان الطبيعي يجب أن يعتبر أكبر من مساو من وجهة نظر أخلاقية ، لذلك فإن التعزيز الجيني البشري لا يهدد المساواة الأخلاقية بين البشر " .[٤٨] ، ويؤكد ويلسون في موضع آخر أن تعزيز القدرات البشرية لا يؤثر علي تلك المساواة الأخلاقية بين البشر، وأنه لا يوجد أي أسباب لتصديق عدم المساواة بين البشر حتي لو قمنا بمثل هذا التعزيز الجيني للبعض" . [٤٩]

ومن ثم أعتقد أن دفاع جيمس ويلسون عن " مشروع ما بعد الإنسانية "، يُمثل إشكالية أخلاقية قوية لأن تعزيز قدرات بعض الأشخاص من شأنه أن يقوض الوضع الأخلاقي المتساوي لجميع الأشخاص ، وذلك بعد ما دافع عن تعزيز القدرات الجسدية والمعرفية بلا ضامن أخلاقي ، ولم يستطع تقديم مُبررات أخلاقية قوية للدفاع عن حجته "ما بعد الإنسانية" ، لذلك اتسمت حجته بالتعسف الأخلاقي ، كما أنها لا تخدم الكرامة الإنسانية التي طالما دافع عنها ، ولذلك أعتقد أنه من واجبنا الأخلاقي الدفاع عن الكرامة الإنسانية في وجه التقدم التكنولوجي الغاشم ، كما أن هذا الخط الفكري عند جيمس ويلسون لا يمكن دعمه بأي حال من الأحوال ، لذلك أتفق مع فرانسيس فوكوياما بأن البشر ذوي القدرات المُحسنة سيهددون الوضع الأخلاقي المتساوي لباقي البشر .

ومن جهة أخري ، أعتقد أن ويلسون ربما يقصد بمشروع ما بعد الإنسانية ، تحسين النسل كمحاولة من أجل الوصول إلي الكمال البشري ، أو التحسين الوراثي للإنسان ، أي علم اليوجينيا ، ولكن هل هذه الثورة في علم اليوجينيا أخلاقية ؟ أو بعبارة أخرى، من يضمن عدم التحيزات العرقية والطبقية، والغريب أن نيتشه نفسه تحدث عن تحسين النسل حينما بحث عن الإنسان المتفوق السوبر مان ، للتغلب

علي العاهات والأمراض ، ولكن في الواقع اكتسب هذا التفوق الجيني بسمعة سيئة، ولذلك يقول أحمد مستجير: " اعتمدت ثورة اليوجينيا علي تحيزات عرقية وانتهت بمأساة النازي ، ومضمونها أن الناس لم يخلقوا سواسية " .(٥٠) ، وليس من الغريب أن نجد فرنسيس فوكوياما الذي عارضه جيمس ويلسون بشدة ، يرفض بشدة اليوجينيا أو علم تحسين النسل ، بعدما حظي بمساعدة اليمنيين والعنصريين والدروانيين فيقول : " كان لزاما أن تنتهي حركة اليوجينيا بعدما تكشفت عن سياسة النازي اليوجينية ، وبعد ما أبادت فئات من الناس بأكملها ، وبعد التجريب الطبي علي من يعتبرون متخلفين وراثيًا". (٥١) ، وعلى ذلك أعتقد أن مشروع ما بعد الإنسانية لا يخدم سوى الرجل الذكي الأبيض، ويعطي الحق للأبيض أن يتحكم في غيرهم من البشر ، وهكذا تتبخر فكرة المساواة بين البشر التي أيدها ويلسون وتصبح سرابًا !.

المطلب الثالث : دعم جيمس ويلسون للأخلاق البراجماتية

بعد أن نقد ويلسون الأخلاق التقليدية القديمة عند الرواقيين والأخلاق الكانطية والأخلاق عند نيتشه ، نجده يعرض موقفه من الأخلاق ، ويصرح بدعمه للأخلاق البراجماتية ، ولذلك قام في الجزء الثالث من أطروحته للدكتوراه برد براجماتي علي ادعاءات نيتشه قائلاً :" تكمن الحياة عند نيتشه في إرادة القوة أي إرادة الهيمنة ، فالحياة هي التغلب علي الضعف والسيطرة علي الآخرين ، ولكن هذا ليس الجوهر الأساسي للحياة الأخلاقية ، لذلك فإن تفسير نيتشه يبدو مُتحيزًا لأنه يُعبر عن الاستغلال وإرادة السيطرة ".(٥٢)، ويجادل ويلسون بأن البراجماتية نبعت من مذهب النتائج ، وكلاهما يهتم بالصالح العام ومشكلات الحياة العملية ، لذلك يقول : " إن الأخلاق كما يفهمها مذهب النتائج تقوم علي حساب ما هو ذو قيمة جوهرية وتعزيز الصالح العام " .(٥٣)

ويؤكد ويلسون في موضع آخر:" أن مذهب النتائج لديه الكثير من القواسم المشتركة مع مفهومي عن الأخلاق، ويمكنه أن يضع معايير مناسبة للسلوك

البشري، وإذا ما كانت الأخلاق التقليدية تنظر إلى الأخلاق على أنها داخلية فقط، فإن أخلاقيات مذهب النتائج تنظر إلي الأخلاق علي أنها خارجية فقط وتهتم بمشكلات الحياة " .[٥٤] ، ومن جهة أخرى، صرح ويلسون بإعجابه بفلسفة وليام جيمس البراجماتية، وأشاد برفضه للحلول الجاهزة للمشكلات التي تواجهنا وبموقفه من الحقيقة، لذلك يقول :" أصاب وليام جيمس حين اعتقد بأنه لا توجد حقيقة مجردة أو حقيقة مفروضة علينا من الخارج ، فالحقيقة متغيرة وليست ثابتة " .[٥٥] وهذا هو ما عبر عنه وليام جيمس نفسه حينما قال:" لا توجد حقائق موضوعية أو حقائق مفروضة علينا، فالحقيقة يجب أن تصبح ملموسة وواقعًا مُعاشًا ومحسوسًا، الحقيقة هي الفكرة التي تؤدي وظيفتها ؛ولا يجب أن تصبح الحقيقة بائسة جامدة، فالحقيقة ليست مجردة بأي حال من الأحوال " .[٥٦] ، كما أن الحقيقة تَتَجلى في القيمة النقدية Cash Value، وهي ما له نتائج مُثمرة " . [٥٧]

وعلى هذا، توظف الأخلاق البراجماتية عند جيمس ويلسون القيم في وضع حلول ممكنة للمشكلات الأخلاقية المُستعصية ، لذلك يقول :" تكتسب الأخلاق قيمتها من خلال الاستجابة الناجحة والسريعة للظروف الحالية والمشاكل المستقبلية ". [٥٨] وهذه هي سمات الأخلاق البراجماتية ، فهي تتوقف عن التحليق فوق الأخلاق، وتجعل مُهمة الأخلاق في توفير وسيلة للتقدم الاجتماعي في ضوء الظروف الجديدة والعواقب المتوقعة ".[٥٩] ، وكذلك تصر الأخلاق البراجماتية علي ضرورة إيجاد حلول مشتركة وقابلة للتطبيق علي القضايا الأخلاقية التي تواجهها الممارسة السريرية ، وكذلك فإن الأخلاق البراجماتية تتوافق مع أخلاقيات البيولوجيا بشدة " .[٦٠]

وبالإضافة إلي ذلك ، تتميز الأخلاق البراجماتية بالتعددية ، لذلك فهي أخلاق تعددية ، وليست واحدة ، ومن ثم لا يمكن النظر إلي الأخلاق علي أنها عملية نطبق فيها مفاهيم أخلاقية ثابتة، لذلك يجب مُعالجة جميع المواقف استجابة لخصوصيتها، فكل موقف ينطوي علي تنوع ، وعلي هذا فالأخلاق البراجماتية

ليست ثابتة أو استاتيكية بل مُتغيرة وديناميكية، وليست نظرية وواحدة بل تعددية وعملية، وتركز انتباهنا للقيمة النقدية للبديهيات الأخلاقية ، كما تؤكد البراجماتية علي أن الأخلاق أدوات يجب أن تَثبت فائدتها ويجب تطبيقها عمليًا لبناء حلول جديدة ، ويجب أن تصبح الأخلاق في البراجماتية مشروعًا ديناميكيًا يهدف إلي حل المشكلات الملموسة، ويجب أن تكون قادرة علي الاستجابة للاحتياجات والواقع المُتغير باستمرار بدلاً من أن تكون مجرد بحث عن مبادئ ومعايير غير قابلة للتغير، لذلك فإن الأخلاق البراجماتية تنقل انتباهنا من التجريد النظري إلي التحقيق في كيفية التعامل مع المشكلات الملموسة .(٦١)

نقد الأخلاق البراجماتية عند جيمس ويلسون

دافع جيمس ويلسون عن البراجماتية وأشاد بها ، والحق أن البراجماتية قد تم انتقادها قديمًا وحديثًا ، ولا أقصد هنا أن أقترح العودة إلى الماضي ، ولكن يكفي أن البراجماتية تَعتبر الحق أو الخير أو القيم عمومًا كالسلعة المطروحة في الأسواق ، قيمتها لا تقوم في ذاتها ، بل في الثمن الذي يُدفع فيها فعلًا ، فالحق كما يقول وليام جيمس كورقة النقد يظل صالح للتعامل حتي يثبت زيفه !، لذلك لم يجد أصحاب البراجماتية أي مُشكلة في اعتبار الحق سلعة ! ،وإذا ما كان ويلسون اعتبر الصحة حق من حقوق الإنسان، فإنه أعتبرها أيضًا سلعه كالسلع التي تطرح في الأسواق ، أين الكرامة إذن ؟ وكذلك تم انتقاد البراجماتية في موقفها من الحقيقة ، فالحقيقة لديهم اختراع وليست اكتشافًا ، معيارها الفائدة والمنفعة ، لذلك يجب علينا ألا نصبح براجمتين ونحن نبحث عن الحقيقة. ويكفي النقد الذي قدمه توفيق الطويل للبراجماتية في كتابه " فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها ". (٦٢)، ومن جهة أخرى، فإن البراجماتية لها تطبيقات مُخيفة علي السياسة الدولية ، فهي تعني سياسة بلا أخلاق، لأن البراجماتية تدعم المنطق السفسطائي، فلقد أطاحت البراجماتية بالثوابت والتصورات مثلما فعلت السفسطائية قديمًا ، فالبراجماتية لا

تعني سوى تحقيق مصلحة الأقوى ، لذلك لا تؤمن البراجماتية بالثوابت ، والتقييم الأخلاقي عندهم طبقًا للمصلحة الخاصة " . [٦٣]

المبحث الثاني : طبيعة الحقوق عند جيمس ويلسون

تمهيد : رفض جيمس ويلسون وجود مفهوم ثابت للحقوق لأن الحقوق لديه نسبية ومتغيرة حسب التطور والتقدم ، كما أكد ويلسون علي وجود علاقة قوية بين الحقوق والواجبات ، كما أن الحقوق ليست مطلقة وكذلك الواجبات ليست مطلقة ، فهناك واجب يعلو علي واجب وحق يعلو علي حق ، كما أكد علي حق الدولة في تعليق الحقوق والواجبات بسبب حق الصالح العام وسمح بوجود مبررات لانتهاك الحقوق الفردية مثل الحق في الخصوصية والحق في الاستقلالية، والحق في السرية (سرية بيانات المرضي) ، لذلك كانت الحقوق لدية أبوية، وعارض نوزيك الذي رفض الحقوق الأبوية .

المطلب الأول : تعريف الحقوق عند ويلسون

أولاً : تعريف الحقوق بشكل عام: تمَ التأكيد علي الحقوق بشكل كبير منذ الحرب العالمية الثانية.[٦٤]، وتَحتل الحقوق مكانة كبيرة في المجال الأخلاقي، كما أن هناك دورًا مُحددًا للحقوق في التحليل الأخلاقي، لذلك فإن هناك أوجه تشابه بين الحقوق والمبادئ الأخلاقية .[٦٥]، ومن ثم فإن كل إنسان عاقل له حقوق أخلاقية، هي حقوق طبيعية مثل حقوق الملكية والحرية والعقد الاجتماعي والمساواة ، وهذه الحقوق لا غني عنها لتفكيرنا الأخلاقي والسياسي .[٦٦] ، ويمكننا أن نستنتج من هذه النصوص أن هناك علاقة وثيقة بين الحقوق والأخلاق، فجميع الحقوق تستند إلي مبادئ أخلاقية في المقام الأول.

والجدير بالذكر أن الحقوق ليست واحدة، فهناك حقوق أخلاقية تستند إلي أسباب أخلاقية، وهناك حقوق قانونية تستمد من قوانين المجتمع. [٦٧]، وهناك حقوق

الطبيعية تعد فئة فرعية من الحقوق الأخلاقية التي يتمتع بها البشر بسبب طبيعتهم الإنسانية.(٦٨)

ويعرف **ستينر** الحقوق بأنها " استحقاقات أو مطالبات أو الأفعال المسموح بها ويمكننا القيام بها" . (٦٩) ، وكذلك يعرف ستينر الحقوق في موضع آخر فيقول: " قد تعني الحقوق الحريات ، أي أن الحقوق تُرادف الحريات " .(٧٠)، ويعرف **سمينر** الحقوق بأنها : " كل ما هو حقي ، من حقي أن أطالب به ، لذلك فأن الحقوق هي مُطالبات ، وتخبرنا الحقوق بما يحقٌ لي أن أفعله في مُجتمع عادل ومُنظم " . (٧١) ، وكذلك يعرف **جوزيف راز** الحقوق ، ويربط بينها وبين المصالح والرفاهية، فيقول : " تعد الحقوق مُتأصلة في المصالح لأن قيمتها تنبع من القيمة الجوهرية للرفاهية، فأولئك الذين تكون رفاهيتهم ذات قيمة جوهرية هم فقط من يملكون حقوقًا، كما أن الحقوق وحدها لا يمكن أن توفر حسابًا للأخلاق، وهناك حقوق قوية ضد الإكراه، ومن أهم الحقوق حق الحرية والاستقلالية وحق منع الضرر وحق عدم الإكراه . (٧٢) ويشير **جويل فاينبرج** إلي أنواع الحقوق بأن هناك حقوق كاملة وحقوق ناقصة ، فيقول: " هناك حقوق كاملة ولها أهمية أخلاقية عليا، وهناك حقوق ناقصة وغير كاملة ، أما الحقوق الكاملة فهي حقوق يجب المطالبة بها مثل حق عدم التعرض للأذى الجسدي من قبل الآخرين، وهو حق يجب الإصرار عليه من قبل الآخرين، وهذا يعطي الحقوق أهمية أخلاقية عُليا، وكذلك حق احترام الأشخاص، أما الحقوق غير الكاملة فهي مثل حق الصداقة ". (٧٣)

وتكمن أهمية الحقوق في أنها تحمي كرامة الإنسان وتجعل حياتنا أفضل، فكل حقُ يرادفه واجب علي الأقل، فهناك صاحب حق وهناك صاحب واجب ، وصاحب الواجب مَدين لصاحب الحق بهذا الواجب .(٧٤)، ويرى **هربرت هارت** أنه تكمن وظيفة الحق في تعزيز مصالح صاحب الحق ومنح صاحب الحق السيطرة علي واجب آخر . (٧٥)

ثانيًا : الحقوق عند جيمس ويلسون

(١)- تعريف الحقوق عند ويلسون : رفض جيمس ويلسون تحديد الحقوق أو تعريفها قائلاً : " إن عملية تحديد وتعريف الحقوق يجب أن تكون عملية مُستمرة تسمح بالتقدم والنمو؛ لأن البشر بطبيعتهم تقدميون دائمًا، وهذا هو التحدي المتمثل في تعريف الحقوق الطبيعية ، ولذلك يجب تحسين معرفتنا بحقوقنا دائمًا ". (٧٦) يتضح من هذا النص أن الحقوق عند ويلسون هي حقوق ليست ثابتة أو مطلقة بل هي حقوق مُتغيرة قائمة علي نظرية التطور، لذلك فهي حقوق نسبية ومتغيرة باستمرار، لأنها حقوق براجماتية.

(٢)- علاقة الحقوق بالواجبات عند جيمس ويلسون : أكد ويلسون علي وجود علاقة قوية بين الحقوق والواجبات، ومن ثم يقول : " ترتبط الحقوق بالواجبات، كما تشير الواجبات إلي وجود حقوق، فكل حق يؤدى إلي واجب، وتأتي الحقوق لنا حينما يقوم الآخرون بواجباتهم تجاهنا، وحينما أقوم بواجبي تجاه الآخرين، يسترد الآخرين حقوقهم منا، والواجبات تعتمد علي الحقوق الأخلاقية ومستمدة منها، كما أن الحقوق تعتمد علي الواجبات الأخلاقية ، وهذه الحقوق لها مُبررات أخلاقية ، وهناك درجات متفاوتة للواجبات، وهناك مُطالبات مرتبطة بهذه الواجبات ولا ترقى أن تكون حقوقًا " .(٧٧) ، يوضح هذا النص عند ويلسون أن المطالبات لا ترقي إلي مرتبة الحقوق.

وإذا ما كانت العلاقة بين الواجبات والحقوق عند ويلسون قوية ، فهي كذلك عند **جويل فاينبرج** ، لذلك يقول فاينبرج : " هناك ارتباط منطقي بين الحقوق والواجبات، فجميع الواجبات لدينا تعني أن هناك حقوق لدى الآخرين، وجميع الحقوق لدينا تعني أن هناك واجبات علي الآخرين، أي أن الواجبات تؤدي إلي الحقوق ، فالواجبات تعني سداد الديون المستحقة ، وهذا الواجب مطلوب بسلطة القانون ، لذلك يؤدى إلي حقوق قانونية، أو قد يكون مطلوب بسلطة الأخلاق بوازع من

ضمير، أي أن هناك نوعين من الحقوق ونوعين من الواجبات، حقوق قانونية وحقوق أخلاقية، وواجبات قانونية وواجبات أخلاقية " . (٧٨)

(٣) – أنواع الحقوق ودرجات الواجبات عند ويلسون : اعتقد ويلسون أن هناك حقوقًا غير مُثيرة للجدل الأخلاقي مثل الحق في الغذاء والحق في عدم التعرض للتعذيب والحق في الصحة، وهناك حقوق أخري مثيرة للجدل الأخلاقي مثل الحق في الحرية والاستقلالية والموافقة المستنيرة " .(٧٩)

ومن جهة أخرى ، أوضح ويلسون أن هناك حقوق غير قابلة للإلغاء ولا يمكن تجاوزها، وهناك حقوق لا ترقي أن تكون حقوقًا بل هي مطالبات فقط ، ومن الحقوق التي لا يمكن تجاوزها أو إلغائها، الحق في الصحة العامة، ومن الحقوق التي يمكن تجاوزها الحق في الخصوصية والاستقلالية " . (٨٠) يوضح هذا النص عند ويلسون أن الحقوق ليست بقوة واحدة ، فهناك حقوق غير قابلة للتصرف أو الإلغاء ولا يمكن تجاوزها؛ لأنها حقوق أساسية وليست حقوق ثانوية مثل الحق في الصحة ، وهناك حقوق يمكن تجاوزها وانتهاكها من أجل الصالح العام .

وعلاوة علي ذلك، يشير ويلسون بأن هناك واجبًا له الأولوية علي واجب آخر، وكذلك هناك حقوق لها الأولوية علي حقوق أخرى، لذلك يقول : " هناك واجب يعلو علي واجب آخر، فلنفترض أنني التزمت لك وتعهدت بأنني سأحضر حفلة عيد ميلادك؛ لأنه ليس لدي عمل في الليل ، ثم اتضح بعد ذلك أنني تَناسيتُ أنني لدي عمل في الليل ، وهناك واجب علي ألا أترك العمل وأذهب إلى حفلتك، وهذا الواجب يُرغمني ألا أذهب إلي حفلتك ، لذلك فإن قوة واجبي بحضور حفلتك أقل بكثير من واجبي نحو العمل " . (٨١)

(٤)– موقف جيمس ويلسون من الحقوق عند **روبرت نوزيك** : عارض جيمس ويلسون بشدة موقف روبرت نوزيك من الحقوق ، لأن ويلسون رفض حقوق الملكية ولم يركز علي الحقوق الفردية، ولم يؤسس الحقوق علي أساس كانطي، وكانت الحقوق لديه نسبية ونفعية وبراجماتية. (٨٢)

وإذا ما رجعنا إلى نوزيك نجده يقول:" أن الحقوق غير قابلة للتصرف أو الإلغاء، والحق غير القابل للتصرف هو حق لا يجوز لصاحبه التنازل عنه ولا يمكن تجاوزه، لذلك ينبغي التركيز علي الحقوق الفردية مثل الحق في الحرية والملكية، فهناك إذن قوة أخلاقية للحقوق الفردية " . (٨٣)

ويمكننا تلخيص أوجه الخلاف بين مفهوم الحقوق بين جيمس ويلسون ونوزيك علي النحو التالي : (١)- هناك حقوق عند جيمس ويلسون ثانوية لا ترقى أن تكون حقوقًا بل هي مطالبات، يمكن تجاوزها وانتهاكها من أجل الصالح العام، في حين أنها عند نوزيك غير قابلة للتصرف أو الإلغاء.

(٢)- رفض نوزيك انتهاك الحقوق الفردية علي أساس أخلاقي أبوي ، في حين سمح ويلسون بانتهاك بعض الحقوق علي أساس أبوي من خلال التركيز علي دور الحكومة في الحفاظ علي الصحة العامة ؛ على أساس أن حق الصحة يعلو على سائر الحقوق الأخرى ، من حرية أو خصوصية أو استقلالية .

(٣) – حقوق الدولة وحقوق الأفراد، أيهما أكثر ثقلًا أخلاقيًا؟ : إذا ما كان ويلسون عارض موقف نوزيك من الحقوق لأن الحقوق عند نوزيك غير قابلة للتصرف أو الإلغاء ، ولكنها عند ويلسون قابلة للتصرف والإلغاء علي أساس أبوي ، فهناك سلطة أبوية للدولة في إلغاء الحقوق على أساس أخلاقي أبوي .(٨٤) ومع ذلك، فقد أكد ويلسون علي دور الحكومة في تأمين الحقوق الفردية أو الحقوق الطبيعية؟ .(٨٥) ، وفي نفس الوقت، صرح ويلسون بأنه هناك حقوق للدولة تسمي حقوق السلطة، وهي حقوق إيجابية وتلك الحقوق تسمح بالتدخل في الحريات الفردية، لذلك فإن الحقوق الفردية ليست مُحصنة في مقابل حقوق الدولة التي هي مُحصنة ". (٨٦) ، في حين رأى **رونالد دوركين** أن تلك الحقوق الفردية لها قوة معيارية خاصة؛ وذلك لأسباب قوية ومُحصنة بما يكفي.(٨٧)

وعلاوة على ذلك، رأى ويلسون أن هناك ما يُبرر التعدي على الحقوق الفردية كالحق في الحرية، وذلك لمنع وفاة عدد كبير من الناس، فمن حق الدولة التعدي

علي حق الحرية والتغلب علي حق الأفراد من أجل الحفاظ علي الصحة العامة".[٨٨] يوضح هذا النص عند ويلسون أن الحق في الصحة أعلي من الحق في الحرية، وهذا الحق في الصحة يُبرر للدولة انتهاك حريات الآخرين ، وبالتالي تَمتلك الدولة حق السلطة في انتهاك حقوق الآخرين علي أساس أخلاقي أبوي.

(٥) – **النقد الأخلاقي لحقوق الدولة التي تعلو علي حقوق الآخرين** : يمكننا توجيه النقد الأخلاقي لمفهوم الحقوق عند جيمس ويلسون في أنه لم يستطع أن يَتبنى مفهومًا متماسكًا، أو أن يكون نظرية للحقوق علي أساس أخلاقي ضروري، ومن ثم فنحن بحاجة إلي مفهوم ورؤية واضحة عن الحقوق ومن الأفضل أن نمتلك حقوقًا لا يمكن لأحد انتهاكها، ولكني أتفق مع ويلسون إلى حد ما في أن الحقوق لا يجب أن تصبح مطلقة ، وكذلك يري **توماس سكانلون** أن :" الحقوق المطلقة تتعارض مع المسئوليات؛ لأنها تؤدي إلي إساءة استخدام الحقوق، وتؤثر علي المجتمع وتجعل قيمة التسامح بين الآخرين قيمة بعيدة المنال، طالما أن الكل يمتلك حقوق مطلقة " . [٨٩]

ومن جهة أخرى ، يمكننا الاستفادة من الانتقادات اللاذعة التي قدمها **ويليام تابوت** إلي الأبوية في الحقوق ، وذلك حين عارض حق الدولة في انتهاك الحقوق الفردية مثل حق الحرية والاستقلال الذاتي مهما كانت المبررات والأسباب، ولذلك يقول تابوت : " يجب أن نجعل الأولوية لحقوق الاستقلال الذاتي علي تلك الأبوية الضيقة " .[٩٠]

وإذا ما رجعنا إلى الحقوق عند جيمس ويلسون، نجد أن الحقوق لديه مُتصارعة وغَامضة، ومُثيرة للجدل الأخلاقي، ولم يستطع حل الصراعات بين الحقوق المتعارضة، ولذلك ظلت الحقوق لديه عُرضة للشك الأخلاقي، ولم يستطع أن يقيم توازنًا أخلاقيًا بين الحقوق الفردية وبين حق الدولة في تأمين الحقوق الفردية، وجعل حق الدولة أعلى من الحقوق الفردية، وأبرز دليل علي ذلك ، موقف ويلسون من حق الملكية الفكرية وحق حرية المعلومات وحق الخصوصية.

المطلب الثاني : حق الملكية الفكرية

يجادل جيمس ويلسون بأنه لا يمكن أن يكون هناك حق أخلاقي في الملكية الفكرية لأنها تَتَعارض مع الصالح العام ، ويُمكنا عرض موقفه بشكل نقدى علي عدة محاور كما يلي : –

المحور الأول : دور الفلسفة في حق الملكية الفكرية : يوضح جيمس ويلسون **حق الملكية الفكرية*** [٩١] في كتابه " في قيمة الملكية الفكرية " ، ويظهر مدى الإفلاس الفلسفي بشأن الملكية الفكرية ، ويظهر أنه لابد من تدخل الفلسفة، وتقديم الحجج الأخلاقية بشان انتهاك حقوق الملكية الفكرية ، فيقول : " إن مساهمات الفلاسفة قليلة جدًا حول التنظيم الأمثل لحقوق الملكية الفكرية ، ولذلك ينبغي أن يكون هناك مُهمتان للفلاسفة ، تتعلق المهمة الأولى ، بأنه ينبغي علي الفلاسفة وضع الأهداف العامة التي يجب أن تكون لدينا في سياسة الملكية الفكرية ، وتتعلق المهمة الثانية ، بتقديم افتراضات مُقنعة وملموسة حول جدوي الملكية الفكرية " [٩٢].

وكذلك يجادل ويلسون في مقالته " علم الوجود وتنظيم الملكية الفكرية " .." لا يزال التفكير الفلسفي في الملكية الفكرية في سن مبكرة، بينما كتب المحامون الكثير عن الملكية الفكرية، لذلك فإن الغالبية العظمى من هذه الكتابات غير معقدة من الناحية الفلسفية، ومن ثم يجب معالجة أوجه القصور الفلسفي في الملكية الفكرية".[٩٣]

ويتساءل ويلسون :هل لدينا حق أخلاقي في استبعاد الآخرين من نسخ اختراعنا؟ ،وما الاعتبارات الأخلاقية التي تتعلق بالملكية الفكرية للمضادات الحيوية؟ ، ويحاول أن يدافع عن أن الحجج التي تقدم من أجل الدفاع عن الملكية الفكرية يَصعب تبريرها أخلاقيًا ، لذلك يقول : " لا يجب مُعاقبة منتهكي حقوق النشر بشكل أكثر قسوة، ولكن للأسف العديد من الحجج الأكثر انتشارًا لصالح

حقوق الملكية الفكرية الصارمة نجدها مُشوشة وسطحية، وترى أن انتهاك حقوق النشر سرقة والسرقة يُعاقب عليها القانون بشدة ".[٩٤]

المحور الثاني : أنواع الملكية عند ويلسون : يرى ويلسون أن الملكية ليست واحدة ، ويقسمها إلي ملكية فكرية وملكية مادية ، ويشرح الفروق بينهما ، فيقول : " أن الملكية الفكرية ليست ملكية الأنواع ولكنها ملكية الرموز والأفكار ، فالملكية المادية هي ملكية ملموسة ، أما ملكية الأفكار فهي ملكية غير ملموسة ، ولذلك يجب التمييز بين ملكية الأفكار والملكية المادية ، كما يجب التمييز بين الرمز والنوع، وهو شرط ضروري لتنظيم الملكية الفكرية " .[٩٥]

ويفرق ويلسون بين الملكية الفكرية والملكية المادية الملموسة في موضع آخر فيقول : " هناك اختلاف بين الملكية الفكرية والملكية الملموسة، ويجب التمييز بين الرمز والنوع، مثل المُدة التي يجب أن تكون عليها براءة الاختراع من أجل الصالح العام والمنافع العامة ؟ " .[٩٦]

وكذلك يفرق **ريتشارد ستالمان** بين الملكية الفكرية والملكية المادية، فيقول : " تختلف الملكية المادية عن الملكية الفكرية، فالملكية المادية مثل ملكية الأرض والسيارة، وهي ملكية مادية وملموسة وفيها تنافس ، فأنا أستطيع بمنتهى البساطة أن أقوم ببناء حائط حول الأرض التي أمتلكها ولا أستطيع أن أفعل ذلك حول الأفكار التي أمتلكها ، ولذلك فإن الملكية المادية متنافسة، أما الملكية الفكرية فليست متنافسة، فإذا ما قام الفرد بعمل نسخة من العمل الذي تم اختراعه، فإن التمتع بالنسخة لا يمنع من التمتع بالأصل " . [٩٧] ، وتتفق وجهة نظر ستالمان مع وجهة نظر ويلسون في أن حق الملكية الفكرية ليس حقًا أصيلاً مثل الحق في الملكية المادية الملموسة .

المحور الثالث : حق الملكية يرتبط ببراءة الاختراع : يشير ويلسون إلى أن حق الملكية الفكرية يرتبط ببراءة الاختراع، ويصل في نهاية المطاف إلى أن حق الملكية الفكرية يتعارض مع الصالح العام، فيقول :" هناك العديد من الأسئلة حول تنظيم

الملكية الفكرية، مثل ما المدة التي يجب أن يشملها براءة الاختراع؟ وما مقدار ما يتمكن الشخص من اقتباسه من كتاب ويعتبر استخدامًا عادلًا؟ وتتعلق هذه الأسئلة بالتوزيع العادل للفوائد والأعباء التي ينطوي عليها المنافع العامة " . (٩٨)

ويعرف جيمس ويلسون براءة الاختراع ، فيقول : " إنها احتكار قانوني مؤقت بسبب القوة التي يمتلكها صاحب الاحتكار ؛ويفرض سيطرته علي الذين يشترون المنتج من السوق التنافسية ، ويتم الاحتفاظ بأسعار منخفضة بعد ذلك عن طريق المنافسة " .(٩٩)

المحور الرابع : دفاع جيمس ويلسون ضد حجة الملكية الفكرية: يؤكد ويلسون أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حق أخلاقي جوهري لامتلاك الملكية الفكرية ويقدم مبررات أخلاقية قوية، فيقول:" لا يوجد حق أخلاقي جوهري للملكية الفكرية ، لأن هذا الحق سيؤدي إلي ضرر غير مشروع أو خطأ جسيم لا يمكن تبريره أخلاقيًا ، لذلك لا يمكن أن يكون هناك حق أصيل في الملكية الفكرية بسبب حرية المعلومات" .(١٠٠). يوضح هذا النص عند ويلسون أنه ضحي بحق الملكية الفكرية من أجل حق حرية المعلومات، وأن حق حرية المعلومات له الأولوية علي حق الملكية الفكرية بسبب العواقب والنتائج لحق الملكية الفكرية وحق حرية المعلومات .

ويستكمل جيمس ويلسون دفاعه عن رفض حق الملكية الفكرية، فيقول: " إن تطوير منتج فكري لا يُعطي الحق للمبدع أو المخترع في استبعاد الآخرين من فوائد استخدامه ، لذلك إذا ما استبعد المبدع الآخرين من استخدام منتجه، فإن هذا لا يعد أخلاقيًا ". (١٠١)، ويقر ويلسون في موضع آخر، أنه لا يوجد حق أخلاقي للمبدعين أو المكتشفين في استبعاد الآخرين من استخدام إبداعاتهم ومنتجهم الفكري، فهذا ليس أخلاقيًا " . (١٠٢)

وعلي هذا فقد رفض ويلسون حق الملكية الفكرية، ولم يكن الوحيد الذي رفض حق الملكية الفكرية، فقد أكد علي ذلك مثلاً ستيفن كينسلا وريتشارد ستالمان ، فمثلاً يقول **ستيفان كينسلا** : " يؤدي حق الملكية الفكرية إلي الاحتكار الفكري

لشركات الأدوية، ويمنع وصول الأدوية الأساسية في البلدان النامية، وهي واحدة من أكثر التحديات المعاصرة إلحاحًا، والتي تواجه صانعي السياسات الدولية اليوم، لذلك لا يجب أن نمنح حق الأدوية المُنقذة للحياة حق ملكية فكرية ".[١٠٣]، وكذلك يبرهن **ريتشارد ستالمان** أن حق الملكية الفكرية يتعارض مع مبدأ عدم الضرر، وفي ذلك يقول ستالمان :" إن حق الملكية الفكرية يضر بالصحة العامة في حالات براءات الاختراع الصيدلانية وتمنع التقدم العلمي والتكنولوجي، ولذلك فإن المصلحة العامة تتضرر من الاحتكارات المتزايدة باستمرار، وهذا يقوض التطور التكنولوجي ويتعارض مع تحقيق رفاهية الإنسان " . [١٠٤]

المحور الخامس: الحجج الأخلاقية التي قدمها ويلسون ضد حق الملكية الفكرية، كذلك قدم جيمس ويلسون حججًا أخلاقية من أجل رفض حق الملكية الفكرية، فرفض براءات الاختراع للأدوية، ورأى أنه لا يوجد حق أخلاقي في حرمان المريض من العلاج بسبب براءات الاختراع للأدوية الصيدلانية، ولذلك يقول : " من الصعب تبرير الدفع بالمال مقابل الأدوية الحاصلة علي براءات اختراع ، ومن ثم تعتبر الأدوية أغلى ثمنًا لأنها تخضع لحماية براءات الاختراع ، وتشكل الأدوية الحاصلة علي براءات اختراع أكثر من ٢٠ بالمائة، وبما أنه يستحق الجميع العلاج ، الأغنياء والفقراء معًا علي قدم المساواة بسبب الحق في الصحة العالمي، ولا يجب أن ننتظر انتهاء مدة براءة الاختراع لكي نحصل علي تلك الأدوية بثمن معقول، وبما أنه هناك صعوبة في تبرير حرمان الفقراء من الدواء والعلاج، لذلك فإن المطالبة بالدواء حق أخلاقي، ويجب الحفاظ علي حق الصحة العامة بدلًا من الحفاظ علي حق براءات الاختراع " .[١٠٥]

ومن أهم الحجج الأخلاقية التي قدمها جيمس ويلسون للدفاع عن رفض حق الملكية الفكرية بعد حجة " رفض حق براءات الاختراع علي الأدوية"، حجة " رفض براءات الاختراع علي المضادات الحيوية وحجة رفض براءات الاختراع علي المحاصيل المعدلة وراثيًا ، لذلك يقول : " لو منحنا شركة الأدوية براءة الاختراع

علي تصنيع المضادات الحيوية، فسيموت الكثير من المرضي بسبب حرمانهم من تلك المضادات الحيوية، لذلك يجب أن تصبح المضادات الحيوية ملكية عامة للبشرية ، ويجب أن يستفيد منها الجميع " .[١٠٦] ومن جهة أخرى ، نجد ويلسون يقول : " لا يوجد مُبرر أخلاقي لبراءات الاختراع علي المحاصيل المعدلة وراثيًا، ومن غير الأخلاقي منح براءات الاختراع علي المحاصيل المعدلة وراثيًا ، حتى إذا ما افترضنا أن نظام براءات الاختراع له ما يبرره بشكل عام ، لذلك فإنني أجادل ضد براءات الاختراع علي المحاصيل المعدلة وراثيًا فمن حق الجميع أن يوجد غذاء صحي وآمن " . [١٠٧]

وصفوة القول ، أتفق مع جيمس ويلسون في أنكاره حق الملكية الفكرية الخاصة بالأدوية والحفاظ على الصحة العامة، فلقد أنكر جيمس ويلسون أن يكون هناك حق أصيل وجوهري في الملكية الفكرية، ولم يعترف بحقوق النشر، ورفض حق براءات الاختراع علي المضادات الحيوية لأنه يتعارض مع حق المريض في تلقي العلاجات الطبية، فلا يوجد حق أخلاقي في حرمان المريض من العلاج بسبب فقره وبراءات الاختراع علي الأدوية، ولذلك رفض ويلسون حق الملكية الفكرية من أجل اعتبارات أخلاقية تتعلق بالتأثير على الصحة العامة، وبالإضافة إلى ذلك، أعلى ويلسون من حق حرية المعلومات علي حق الملكية الفكرية ، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ، يتمثل في ما الحق في حرية المعلومات ؟ وهل هو حق مطلق أم مشروط ؟هذا هو ما ستتم مناقشته في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: حق حرية المعلومات

دافع جيمس ويلسون عن حق حرية المعلومات، وجادل بأن هذا الحق يتعارض مع حق الملكية الفكرية، وحق الخصوصية، كما قدم ويلسون الحجج الأخلاقية للدفاع عن موقفة من حرية المعلومات، كما رأي أن حق حرية المعلومات يتعارض مع حق الخصوصية وحق السرية وحق حماية البيانات الخصوصية، ويمكننا أن نعرض موقفة علي المحاور الآتية :

المحور الأول: تعريف جيمس ويلسون لحق حرية المعلومات : ينبع حق حرية المعلومات من قانون حرية المعلومات ، حيث يمنح حق حرية المعلومات أي شخص الحق في طلب تسجيل المعلومات والحصول عليها من أي سلطة عليا ، وقد يكون الطلب من الحكومة أو إدارة المستشفى ، ويجب أن يكون هناك أسباب للحصول علي هذه المعلومات ، ويجب أن تتمتع البشرية بفرص متساوية في الوصول إلي المعرفة والأفكار ". (١٠٨)

ويذكر **Mazhar Siraj** أن حرية المعلومات هي حرية الشخص في نشر المعلومات أو استخدامها ، ويعد حق حرية المعلومات امتدادًا أساسيًا لحق حرية التعبير ، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان التي هي حقوق عالمية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة ، وتعني حرية المعلومات أن الوصول إلى المعلومات حق أساسي للجميع " . (١٠٩)

المحور الثاني: الأهمية الأخلاقية لحق حرية المعلومات ، يوضح ويلسون فائدة حق حرية المعلومات ، فيقول : " يصب حق حرية المعلومات في المصلحةُ العامة ، حيث يهدف إلي تعزيز الشفافية من قبل السلطات العامة ، وينشر المعلومات للباحثين والجمهور؛ وهذا يجعل السلطات والحكومات أكثر عرضة للمساءلة أمام المواطنين ، لذلك فإن غرض قانون حرية المعلومات أن تصبح بيانات البحث شائعة وزيادة الشفافية، وتحسين جودة الحكومة في اتخاذ القرار وزيادة المشاركة العامة وزيادة ثقة الجمهور في أداء الحكومة وتحسين عملية الفهم لصنع القرار".(١١٠) وكذلك يصرح ويلسون أيضًا : " يجلب الحق في حرية المعلومات فوائد غير مباشرة للمواطنين عن طريق تغيير الثقافات وتحسين جودة صنع القرار أو المشاركة العامة ". (١١١)

ومن أهم الفوائد الأخلاقية لحق حرية المعلومات ، اكتساب ثقة الباحثين والمواطنين ، لذلك جادل ويلسون بأن هناك علاقة وثيقة بين حق حرية المعلومات والثقة ، وفي ذلك يقول ويلسون : " هناك علاقة تبادلية وتلازمية بين حق حرية

المعلومات ومفهوم الثقة ، لذلك إذا انخفضت حرية المعلومات تقوضت الثقة في أداء الحكومة من قبل الجمهور وتنخفض الثقة في النظام ، وتزداد الثقة في الحكومة من قبل الجمهور إذا ما تم تعزيز حرية المعلومات " . (١١٢)

ويشير **جيمس ماكبين** إلى الأهمية الأخلاقية لقانون حرية المعلومات فيقول: " هناك غرض مركزي من قانون حرية المعلومات وهو المصلحة العامة، وفي ذلك يقول : " هناك وظيفة أخلاقية لقانون حرية المعلومات ، حيث يهدف إلى تزويد المواطنين بالمعرفة اللازمة ويسهل وظيفة مراقبة الجمهور لأداء الحكومة؛ وذلك لضمان أن المسئولين الحكوميين يتصرفون في نطاق المصلحة العامة ، وذلك لضمان تقييم سلوك الموظفين الحكوميين ، لذلك فإن هذا القانون يركز علي حق الجمهور في معرفة ما تقوم به حكوماتهم ، وذلك في ظل نظام ديمقراطي " . (١١٣)، ويناشد ماكبين أنه يجب أن تكون حرية المعلومات حق قابل للتطبيق ، ويجب أن تُخدِّم عليه حرية التعبير لكي يصبح جميع المواطنين إيجابين ويقوموا بانتقاد الحكومة . (١١٤)

المحور الثالث: الأضرار اللاأخلاقية لقانون حرية المعلومات : إذا ما كان لحق حرية المعلومات منافع أخلاقية ، فإنه له كذلك أضرار أخلاقية ، وتلك مفارقة كبيرة ، فهناك اشكاليات أخلاقية لحق حرية المعلومات تتعلق بانتهاك الخصوصية والسرية وبيانات المرضي ، ولذلك يقول ويلسون : " هناك تأثيرات تقشعر لها الأبدان بسبب حرية تخزين المعلومات لتلك البيانات الحساسة ، وهذا قد يكون له آثار عملية غير مُبررة أخلاقيًا " . (١١٥)

ويمكنا أن نستنتج من هذا النص، أنه بالرغم من أن حق حرية المعلومات عند ويلسون له آثار جانبية خطيرة ، إلا أن ويلسون أكد علي هذا الحق من أجل مواصلة البحث العلمي ، ومن ثم يقول، " يجب علي الباحثين إعداد بيانات بحثية وإعلانها للجمهور في الوقت المناسب ، من أجل تمكين الباحثين الآخرين من البناء

علي النتائج المنشورة ، وذلك لأن رفض إعطاء المعلومات بدون سبب مُقنع يحجب الشفافية ، ويمنع من مواصلة تقدم البحث العلمي " . (١١٦)

ويناقش جيمس ويلسون الإشكاليات الأخلاقية التي ترتبط بحق حرية المعلومات، والتي أولها إشكالية حق الملكية الفكرية ، فيقول : " يتعارض حق حرية المعلومات مع حق الملكية الفكرية ، بل أنه يصطدم به اصطدامًا لا هوادة فيه ، حيث يوفر قانون حرية المعلومات سهولة الوصول إلي البيانات ، بينما يطالب قانون حماية الملكية ببراءة الاختراع ، لذلك فهناك تضارب بينهما " .(١١٧)

ويظهر جيمس ويلسون إشكالية أخلاقية أخري تظهر في سبيل نصرة حق حرية المعلومات ، وهي إشكالية السرية ، ونظرًا لأنه من أهم مبادئ الأخلاق الطبية مبدأ السرية ، فإن هذا المبدأ قد تم التضحية به من أجل المنفعة العامة ، وفي ذلك يقول ويلسون : " يتعارض مفهوم السرية للمريض مع مفهوم حرية المعلومات للطبيب ، فهناك حق للمريض في سرية معلوماته ، وهذا الحق يتعارض مع حق الطبيب في البحث وجمع المعلومات " . (١١٨)

توضح هذه النصوص عند ويلسون أن حق حرية المعلومات يتعارض مع حق الملكية الفكرية وحق السرية ، وهذا الحق في حرية المعلومات له الأولوية علي حق الملكية الفكرية والسرية.

المحور الرابع : الحلول التي وضعها ويلسون لهذه الإشكاليات التي طرحها ، إن كان ويلسون نادى بالحق في حرية المعلومات إلا أنه يري أن هذا الحق ليس مطلقًا، بل هو حق نسبي، فيه تجاوزات واستثناءات، وفي ذلك يقول : " يجب استخدام حق حرية المعلومات والبيانات استخدامًا مثاليًا، لذلك فهناك استثناءات في حق حرية المعلومات، لأن هناك مخاوفًا أخلاقية من سوء استغلال مجموعات البيانات أو إساءة استغلال البيانات ، لذلك لا يجب تطبيق قانون حرية المعلومات تطبيقًا أعمي ، لأنه سيسمح بالحصول علي البيانات الكاملة للباحثين ، لذلك فمن الأفضل استثناء بيانات البحث التي تم الحصول عليها من حرية المعلومات علي

أساس أن تلك البيانات ليست ضرورية وليست مفيدة ، وقد تكون هذه البيانات عرضة لسوء الاستخدام أو التفسير الخاطئ " . (١١٩)

ومن ثم يقرر ويلسون أنه يجب علي السلطة العامة حجب المعلومات التي لها ظروف خاصة ، لذلك يقول : " يجب أن يتغير قانون حماية حرية المعلومات لأنه لا يجب الإفصاح عن معلومات خاصة قد يُساء استخدامها ؛ولكن معظم الباحثين يعتبرون ذلك غير أخلاقي " . (١٢٠)

وصفوة القول، برهن جيمس ويلسون علي أهمية الحق في حرية المعلومات، وأنه قادر علي التغلب علي الحقوق الأخرى والتي أبرزها الحق في الخصوصية ، فما الحق في الخصوصية ؟

حق الخصوصية

تعرف **هيلين نيسينباوم** (١٩٤٥-) ، أستاذة علوم المعلومات في جامعة كورنيل، الخصوصية بأنها " الحالة التي بموجبها يُحرم الأشخاص الآخرين من حق الوصول إليك، ولذلك فإن الخصوصية شرط ضروري للثقة والصداقة . (١٢١)

تَسائل جيمس ويلسون عن حق الخصوصية للأفراد في عصر التكنولوجيا والوسائط الرقمية، قائلاً: "هل يوجد حقوق للأفراد في الخصوصية علي المعلومات التي يقومون بنشرها على الملأ على Twitter , Face Book، وهل من الأخلاقي مراقبة التغريدات التي يقومون بنشرها ؟ وهل حينما نقوم بذلك ننتهك حق الأفراد في الخصوصية ؟ " .(١٢٢)

نجد ويلسون يفرق بين المعلومات الخاصة والمعلومات العامة ، ويرى أنه لا يجب أن ننتهك فقط المعلومات الخاصة، أما المعلومات التي سبق أن نشرها أصحابها للجمهور لم تعد معلومات خاصة بعد ما أصبحت تغريدات عامة، لذلك يقول: " لا يحق للفرد التمتع بالخصوصية علي المعلومات التي لم تكن أبدًا من البداية خاصة ، والشخص بذلك هو أول من تنازل عن حقه في الخصوصية

"[١٢٣]، ومن ثم، أتفق مع ويلسون في أنه حينما يقوم الفرد بنشر أخباره علي تويتر، فإنه بذلك يتنازل عن حقه في الخصوصية عن قصد أو عن غير قصد.

وعلى هذا يصرح ويلسون أن شركة تويتر وفيس بوك لم تنتهك حق الأشخاص في الخصوصية حينما تقوم بتحليل تغريداتهم لأنها بالفعل ليست معلومات خاصة ، ولذلك يقول : " إن انتهاك الخصوصية لا يتعلق فقط بما هو معروف وقد تم نشره علي الملأ، وإنما ما هو مخفي عن العامة والطرق غير الأخلاقية التي يتم الحصول بها علي هذه المعلومات " .[١٢٤]

توضح هذه النصوص أنه لا يجب انتهاك حق الأفراد في الخصوصية، إذا ما كانت هذه المعلومات خاصة فقط ، أما إذا ما كانت هذه المعلومات عامة، فأنه لا يوجد خطأ أخلاقي في انتهاك حق هؤلاء الأفراد في الخصوصية ، ومن ثم فإن حق الأفراد في الخصوصية لا يغطي سوى تلك المعلومات الخاصة فقط.

ويربط ويلسون بين حق الأفراد في الخصوصية وبين مبدأ عدم الضرر، فحق الأفراد في الخصوصية يأتي من واجب عدم الضرر ، وفي ذلك يقول :" من الخطأ الأخلاقي الاستيلاء علي المعلومات التي سعي أصحابها في إبقائها خاصة واحتفظوا بها علي إنها سرية ". [١٢٥]

والسؤال الذي يتبادر إلي أذهاننا الآن هو، ما موقف ويلسون من حق الخصوصية؟ وهل هو حق مطلق أم حق نسبي؟ وهل هناك مواقف يجوز فيها للفرد انتهاك حقه في الخصوصية ؟ وهل سيكون ذلك مقبولًا أخلاقيًا ، وما المبررات الأخلاقية لذلك ؟ ، نجد ويلسون يقول : " من الممكن تَجاوز الحق في الخصوصية لأنه حق نسبي وثانوي وليس حقًا أساسيًا ، وهناك مواقف يجوز فيها للفرد انتهاك حقه في الخصوصية من أجل اعتبارات بديلة ، ومن أجل مصلحة ذلك الشخص ، ومن أجل المنفعة العامة ، لذلك لا يوجد أي مبررات أخلاقية لتلك المخاوف بشأن انتهاك حق هؤلاء الأفراد في الخصوصية " . [١٢٦]

وصفوة القول ، برهن ويلسون علي ضرورة تحليل بيانات تويتر وفيسبوك ، لأن هذا يؤدي إلي نتائج مذهلة للصحة العامة يكشف عن الإصابات وتدهور الصحة العامة ، كما دافع عن أن انتهاك الحق في الخصوصية يعد مسموح به أخلاقيًا طالما يكشف عن معلومات خطيرة، ويصب في مصلحة الصحة العامة، وهذا ليس فيه انتهاك للخصوصية ، وتوجد أسباب أخلاقية لذلك ، أهمها الحق في الصحة العامة الذي لا يعلوه حق في نظره .

المبحث الثالث : أخلاقيات الحق في الصحة العامة

بعد أن ناقشنا طبيعة الأخلاق وطبيعة الحقوق عند ويلسون ، يحين الوقت الآن لمناقشة طبيعة الصحة العامة عند ويلسون ، وذلك من خلال تسليط الضوء علي أخلاقيات الصحة العامة ، وأخلاقيات ممارسة الصحة العامة ، وعرض الأهداف النظرية والعملية لأخلاقيات الصحة العامة وتوضيح المحددات الاجتماعية للصحة العامة عند ويلسون ، والتركيز علي أهم التحديات الأخلاقية التي طرحها ويلسون والتي تواجه تحسين الصحة العامة، والحلول التي اقترحها من أجل التغلب عليها ، وكيف أنه ركز علي مشكلة عدم المساواة الصحية ، من أجل الوصول إلي العدالة الصحية ، ولذلك قسمنا المبحث الثالث إلى ثلاثة مطالب علي النحو الآتي : –

المطلب الأول : تعريف أخلاقيات الحق في الصحة العامة وهدفها

يُمكنا تعريف أخلاقيات الصحة العامة عند ويلسون بتوضيح أولًا مفهوم الصحة عنده ، وثانيًا، استكشاف الفرق بين مفهوم الصحة ومفهوم الصحة العامة ، ثم توضيح هدف الصحة العامة ، وعرض الحجج الأخلاقية التي قدمها ويلسون من أجل الدفاع عن أن هناك حقًا أخلاقيًا وأساسيًا في الصحة العامة ، والتركيز علي الفرق بين أخلاقيات الصحة العامة والأخلاقيات السريرية، وأخيرًا تتضح معالم وسمات أخلاقيات الصحة العامة ، وذلك علي النحو التالي : –

أولاً : تعريف الصحة :- يعتمد تعريف الصحة عند جيمس ويلسون علي أهمية الصحة في حياتنا ، كما أن الصحة لدية ليس لها تعريف واحد ، فهي تارة تكون عدم المرض وتارة أخري تكمن في المساواة في الفرص وتارة ثالثة تظهر في المشاركة الكاملة في انشطة المجتمع ، كما أنها ترتبط بظروف معينه تُسمي المُحددات الاجتماعية للصحة مثل الثروة ومتوسط الدخل وغيرها من الظروف الاجتماعية ، وكذلك تحقيق الصحة يرتبط بتحقيق العدالة والرفاهية ، كما ترتبط الصحة بالثقافة ، وفي ذلك يقول ويلسون : " تعد الصحة من أهم شروط الحياة الإنسانية ، فهناك دور فعال للصحة في حياتنا ، كما أن الصحة تعني حياة خالية من المرض والآلام التي يمكن تجنبها " .(١٢٧)

ونظرًا لأن جيمس ويلسون كان براجماتيًا ، فالقيم لديه تُرادف السلع ، فالصحة سلعة وليست قيمة ، ولذلك يقول : " يمكننا تصور الصحة كسلعة أولية يجب توزيعها بقدر ما يكون ذلك ممكنًا ، كما أن الصحة هي شرط ضروري لشخص قادر علي الوصول إلي نطاق الفرص العادية لمواهبه ، لذلك تكمن الصحة العادلة في المساواة العادلة في الفرص " .(١٢٨)

يمكنا أن نستنتج من هذا النص أن الصحة عند ويلسون والتي اعتبرها أهم حق من حقوق الإنسان أصبحت سلعة ؟، أي أن الحق أصبح سلعة ويرادف الثمن أو المنفعة ويعرض في الأسواق ، وهذه سمة الحق في الأخلاق البراجماتية التي تبناها ويلسون ولم يستطع الفكاك منها.

كما عارض ويلسون تعريف **جون رولز** للصحة، وذلك لأن رولز رأى أن الصحة طبيعية وليست منفعة اجتماعية ، بمعني أنها أقل تأثيرًا بالتغيرات في البنية الأساسية للمجتمع عن السلع الأساسية الحقيقية مثل الحقوق والحريات والفرص والدخل والثروة ، ويقول ويلسون: " يجب علينا أن نقدم حجج أخلاقية لكي نُعارض حجة رولز حول الصحة ، لأن الصحة ليست طبيعية بل هي منفعة اجتماعية وهي أكثر تأثيرًا بالظروف الاجتماعية مثل الفرص والثروة ومتوسط الدخل". (١٢٩)

ولقد قدم ويلسون تعريفًا للصحة مدعمًا لها بقيمة العدالة والرفاهية ، لذلك يقول: " تعد الصحة أساسية لمجتمع عادل من أجل الإنجازات الصحية ، فالصحة هي أهم سلعة يجب أن يهدف إليها المجتمع العادل ، كما أن العدالة تعني الحياة الصحية ، ويتم تعريف الصحة حسب منظمة الصحة العالمية بأنها: حالة من الرفاهية الجسدية والعقلية والاجتماعية، وليست مجرد غياب المرض أو العجز".(١٣٠) ، كما يقول ويلسون في موضع آخر من أجل دعمه لعلاقة الصحة بالرفاهية :" هناك علاقة قوية بين الصحة والرفاهية وبين الصحة وتخفيف المعاناة، ويمكننا قياس قيمة الصحة بقياس العبء العالمي للأمراض؛ لذلك يجب أن تشغل الصحة كل اهتمامات الفرد، ومن ثم يجب تخصيص الموارد الصحية لكي نصل إلي العدالة الصحية ، وهنا نصل للرفاهية المنشودة " .(١٣١) ، ومن ثم يؤكد ويلسون علي أن حماية الصحة يعزز من رفاهية الأفراد، وفي ذلك يقول : " تعد الصحة مهمة للغاية بالنسبة للرفاهية ولها أهمية أخلاقية كبيرة ، لذلك فإن الصحة جزء من الرفاهية " . (١٣٢)

وإذا ما كان جيمس ويلسون ربط بين مفهوم الصحة والعدالة والرفاهية، فإننا يمكننا أن نجد **شلومي سنغال** يربط بين الصحة والعدالة والحظ والوراثة ، وذلك من أجل أن يطور حسابًا للعدالة الصحية يراعي فيه اعتبارات الحظ ، فيقول :" تتطلب العدالة تطوير العيوب الناتجة عن الحظ الغاشم لأنه تتأثر الصحة بالتعسف الأخلاقي للحظ ، كما أن الصحة ترتبط باليانصيب الطبيعي للجينات والوراثة ، لذلك ترتبط الصحة بالحظ والوراثة، وهذا إذا ما أردنا أن نكوِّن منظورًا جديدًا حول أخلاقيات السياسة الصحية الدولية والوطنية " . (١٣٣)

ومن جهة أخرى، أكد جيمس ويلسون علي الارتباط بين الصحة والثقافة ، ولذلك يقول : " تتأثر الصحة العامة بالثقافة الصحية، ثقافة الطعام والشراب ، فحينما تكون تلك الثقافة غير صحية فسيحتوي الطعام على نسبة عالية من السعرات الحرارية التي تؤدي إلي السمنة، وتعد السمنة خطرًا كبيرًا علي الصحة

وتهديدًا صحيًا ، ويجب علي الحكومة أن تواجه هذه التهديدات الصحية وهذه الأخطار علي الصحة بالوسائل الفعالة ".[١٣٤] وكذلك أكد جيمس ويلسون علي دور الثقافة في الصحة ، قائلاً :" أكد الأطباء وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والفلاسفة علي دور الثقافة في الصحة ، كما ربط الخبراء بين الممارسات الصحية وصلتها بالثقافة وأكدوا علي أن الصحة تتداخل مع الثقافة، فهناك علاقة بين الصحة والكفاءة الثقافية، وبين عدم الثقافة وعدم المساواة في الصحة العامة، ومن ثم فإن الصحة العامة لا تنفصم عن التصورات الثقافية للرفاهية " . [١٣٥]

ثانيًا: تعريف الصحة العامة وهدفها : ليس من السهل تعريف "الصحة العامة " ، مثل الفلسفة ، وينص تعريف جيمس ويلسون لمصطلح الصحة العامة على أن :" الصحة العامة تدل علي الحالة الصحية لسكان معينين، بحيث نقول أن نسبة عالية من السكان يميلون إلي التدخين وهذا يَضُر بالصحة العامة، أي أن الصحة العامة تشير إلي صحة السكان عمومًا" . [١٣٦]، ومن ثم يقصد بالعامة الجمهور أو السكان . [١٣٧]

يعرف بيو شامب الصحة العامة بأنها " الوقاية من المرض والوفاة المبكرة من خلال جهد مجتمعي منظم ". [١٣٨]

ويعرف **جيرالد دوركين** الصحة العامة بأنها :" علم الوقاية من الأمراض والارتقاء بالصحة العامة من خلال تحليل صحة السكان من أجل مواجهة التحديات الصحية عن طريق بذل الجهود المنظمة لتحسين نوعية الحياة " . [١٣٩]

ويعرف **باري ليفي** الصحة العامة بأنها "سلسلة من الأنشطة المصممة لتعزيز الصحة العامة لضمان الظروف التي يمكن للناس أن يتمتعوا فيها بصحة جيدة ويكونوا فيها آمنين، وذلك من أجل الوقاية من الأمراض والإصابات لمنع الموت المبكر ". [١٤٠]، وتتضمن الصحة العامة مجموعة واسعة من التطبيقات والتخصصات العلمية وغير العلمية علي المشكلات العملية، من أجل تحسين صحة السكان والوقاية من الأمراض العالمية ".[١٤١] وعلي هذا، تهتم الصحة العامة في

المقام الأول بصحة السكان بالكامل بدلاً من صحة الأفراد، وتعمل علي تحسين الصحة العامة والوقاية من الأمراض والإعاقة وتقوم بجمع واستخدام البيانات الوبائية ومراقبة السكان، وتركز علي التفاعلات المعقدة بين العديد من العوامل مثل العامل البيولوجي والاجتماعي والبيئي . (١٤٢)، وعلاوة علي ذلك، تعد الصحة العامة العامة مجالاً متعدد التخصصات، يشمل علم الأوبئة والصحة البيئية واقتصاديات الصحة العالمية والتثقيف الصحي. (١٤٣)

ومن جهة أخرى، تهدف الصحة العامة إلي القضاء علي جميع المشاكل الصحية الخطيرة وأن يقوم ممارسو الصحة العامة بعملهم، سواء كان التركيز علي منع انتقال الأمراض المعدية أو الوقاية من الاصابة أو الوقاية من الأمراض المزمنة وعلاجها، وهنا تظهر أهمية الأبعاد الأخلاقية للصحة. (١٤٤)، ومن ثم تهدف الصحة العامة إلى تحسين نوعية الحياة من خلال الوقاية من الأمراض وتعزيز السلوكيات الصحية للسكان في أسرع وقت ممكن. (١٤٥) .

وكذلك تكمن أهمية الصحة العامة في تنظيم الخدمات الصحية، والتأهب للوباء والوقاية من المشكلات الصحية، والمساعدة علي اكتشاف المشكلات الصحية، والاستجابة بشكل فعال ومناسب لتطور المرض، وتعزيز الحياة الصحية والمساعدة على منع الأمراض المزمنة، وتحقيق أكبر قدر من الفوائد الصحية لأكبر عدد من الناس المحتاجين إليها، ومن ثم منع انتشار الأمراض المعدية والمخاطر البيئية حتي نصل إلي تعزيز رفاهية جميع السكان . (١٤٦)

والجدير بالذكر، أن الصحة العامة حق عالمي وترتبط بالأخلاق وبحقوق الإنسان، فهناك نظرية مفادها أن "الصحة العامة والأخلاق وحقوق الإنسان هي مجالات تكمل بعضها البعض، وكلها تعمل علي زيادة القيمة القصوى لرفاهية الإنسان " وتقر هذه النظريات بثلاث نقاط وهي أن الناس لا يمكنهم أن يكونوا أصحاء إذا لم يشاركوا في السياسة الصحية التي تسترشد بالقيم الأخلاقية السليمة، الثانية وهي أن الناس لا يمكنهم أن يكونوا أصحاء إذا لم تحترم الحكومات حقوقهم

وكرامتهم، والثالثة وهي أن الناس لا يمكنهم أن يتمتعوا بحقوقهم وكرامتهم مالم يكونوا أصحاء .[١٤٧]، ويجادل **مان** بأن :" الصحة العامة وحقوق الإنسان مرتبطان، وبالتالي فإن انتهاكات حقوق الإنسان تؤثر سلبًا علي صحة المجتمع وسياسات الصحة القسرية تنتهك حقوق الإنسان، ومن ثم فإن النهوض بحقوق الإنسان والصحة العامة يعزز كلٌّ منهما الآخر" . [١٤٨]

ثالثًا: أخلاقيات الصحة العامة : تعد الصحة العامة أساس أخلاقيات الصحة العامة ، وتقوم أخلاقيات الصحة العامة علي إيجاد أدوات لمكافحة الأمراض المعدية التي تُصيب السكان، وهي تُدرس التفاوتات الصحية ومُعضلة تغير المناخ، وتأثيرها علي الصحة وأخلاقيات التطعيم وأخلاقيات تحسين النسل والإنجاب وأخلاقيات التحكم في الأمراض المعدية، وتهتم بتأثير العدالة علي صحة السكان.[١٤٩]

ويقصد بأخلاقيات الصحة العامة، الأخلاق التي تخدم مشكلات صحية عامة، وتُعالج تلك المشكلات الصحية بالتفكير الأخلاقي، وتقدم حجج معيارية في علاج تلك المشكلات. [١٥٠]

وتختص **أخلاقيات ممارسة الصحة العامة** بعملية صنع القرار في مجال الصحة العامة ، وهي تؤكد أنه يجب علي صانعي القرار اتخاذ قرارات صحية مناسبة أخلاقيًا ، وهي تقوم علي مبدأ الإحسان أي مساعدة الآخرين ومنع إلحاق الأذى بالآخرين، فالإحسان هو المبدأ الأخلاقي السائد في أخلاقيات ممارسة الصحة العامة .[١٥١]

ويشير **ديفيد بوكنان** إلى أن هناك اختلافات بين أخلاقيات الصحة العامة والأخلاقيات الطبية السريرية، فيقول :" تتداخل أخلاقيات الصحة العامة مع أخلاقيات الطب الحيوي مع حقوق الإنسان، فهناك حق إنساني في الصحة ، أما أخلاقيات الطب الحيوي تتمحور حول المريض وتركز عليه، وما يشغلها هو صحة الفرد، أما أخلاقيات الصحة العامة تهتم بصحة جميع السكان وتقوم علي مسئولية

مجتمعية لحماية وتعزيز صحة السكان ككل، كما أن هناك فرقًا آخر بين الأخلاق السريرية وأخلاقيات الصحة العامة، وهو التدخلات الصحية الأبوية التي تتجاوز الاستقلالية المطلوب توافرها في الأخلاق السريرية ، إذن تسمح أخلاقيات الصحة العامة بالتدخلات الصحية الأبوية ، في حين تقوم الأخلاق الطبية علي مبدأ الاستقلالية " . (١٥٢)

ومن جهة أخرى، هناك علاقة بين أخلاقيات الصحة العامة وقانون الصحة العامة ، وحقوق الإنسان ، فأخلاقيات الصحة العامة ترتبط بقانون حماية الملكية الفكرية وقانون حرية المعلومات وقانون الخصوصية ، ومن جهة أخري فإن الصحة العامة حق من حقوق الإنسان الأساسية . لذلك تفحص أخلاقيات الصحة العامة العملية من خلال اختصاصيو الصحة العامة ، التدخلات الصحية لترى هل هي فعالة في الممارسة اليومية أم لا؟ ". (١٥٣) وعلاوة على ذلك، تنطوي أخلاقيات الصحة العامة علي استخدام النظرية الأخلاقية لتبرير الشيء الصحيح الذي يجب القيام به ، وتقوم علي كيفية الموازنة بين فوائد وأضرار التدخلات الصحية، وكيف يمكن أن تؤدى تلك التدخلات الصحية إلى نتائج صحية عادلة .(١٥٤)

وتركز أخلاقيات الصحة العامة علي الأدوات التي تم تطويرها لأخلاقيات البحث والأخلاقيات الحيوية، وإنشاء أطر مختلفة لتوجيه التحديات الأخلاقية، ولقد تم إدخال العديد من أطر أخلاقيات الصحة العامة منذ أواخر التسعينات، وهي تستند علي منظورات حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ولم يتم دمج أي منها كإطار عمل منفصل في مجال الصحة العامة . (١٥٥)

وبالإضافة إلى ذلك، تركز أخلاقيات الصحة العامة والأخلاقيات الحيوية للسكان، والدور المشروع للدولة والقانون، واستخدام فعالية التكلفة كمنهج التطعيمات وطبيعة الأمراض المعدية ، ولذلك تقوم علي تحديد الأولويات واتخاذ القرارات الصحية الحاسمة . (١٥٦)

الأهداف العملية للصحة العامة : تتَعامل أخلاقيات الصحة العامة مع التحديات الصحية العامة الراهنة مثل مشكلة السمنة التي هي مشكلة عامة، وتحتاج إلي جهود بحثية مُنسقة وتطوير تدخلات فعالة للأبعاد المعقدة والمتعددة للمشكلة، وهذا من شأنه أن يوفر قاعدة أدلة آمنة من أجل تبرير التدخلات الصحية، ويجب توضيح مفهوم " التدخل الفعال " في الصحة العامة . (١٥٧) لذلك تركز أخلاقيات الصحة العامة علي الممارسة أكثر من التركيز علي النظرية، وهذا أدى إلى بقاء بعض المفاهيم الأخلاقية للصحة العامة غامضة وغير مُحددة إلي حد كبير . (١٥٨)

وعلي هذا ، تهدف أخلاقيات الصحة العامة العملية إلي معالجة الطريقة التي يتم التعامل بها مع التفاوتات الصحية المتزايدة التي لوحظت في كثير من الدول، والتحذير من الإفراط في الأخلاق النفعية البراجماتية في الصحة العامة التي تثير كثير من القلق الأخلاقي . (١٥٩) ، كما تهدف أخلاقيات الصحة العامة العملية إلى تطوير ونشر الممارسات التي ستمنع المرض والإعاقة ، لذلك فهي تقوم بفحص الأسس الأخلاقية للصحة العامة . (١٦٠)

وكذلك تهدف أخلاقيات الصحة العامة العملية إلي : دعم اتخاذ القرار في مجال الصحة العامة وتقييم السياسة الصحية والممارسات الصحية العامة، وذلك لأن الاعتبارات الأخلاقية لها أهمية قصوى في السياسة الصحية، ومع ذلك فإن هذه الأطر بها أوجه قصور مختلفة ويرجع ذلك جزئيًا إلى ضرورة تطوير هذه الأطر من أجل تحسين الصحة العامة ، ويجب مواجهة المشكلات الصحية مثل تجنب القيود علي الحرية؛ لأن هذا يخلق مشاكل نظرية وعملية ، كما يجب الاحتكام إلى إطار أخلاقي مُحايد، لا يرجح قيم أخلاقية علي قيم أخرى، لأن الأخلاق تعددية والمجتمع تعددي. (١٦١)

ومن ثم تهدف أخلاقيات الصحة العامة العملية إلي إيجاد مجموعة واسعة من البدائل من أجل التوجيه نحو أفضل القرارات في مجال الصحة العامة ، ويجب أن يكون الإطار الجديد المقدم مُفيدًا لصانعي السياسات والقرارات في مجال الصحة

العامة، فضلًا عن كونه وسيله لتحفيز المزيد من التفكير في الأخلاق في الصحة العامة . (١٦٢)

وصفوة القول، تهدف أخلاقيات الصحة العامة العملية إلى مواجهة تفشي الأمراض الجديدة ومعارضة أنماط الحياة التي تؤدي إلي تهديد الصحة العامة، وتقوم أخلاقيات الصحة العامة بإعادة تقييم مستمرة لدعائم الصحة العامة، ويجب أن تأخذ عملية التقييم هذه في الاعتبار الخلاف بين مسئولي الصحة العامة وعلماء الصحة العامة والجمهور حول الدور المناسب للتدخلات الصحية لتحسين الصحة العامة، وتلك التدخلات الصحية يجب أن تكون أكثر فاعلية وتحتاج إلي زيادة الدعم من أجل أنشطة الصحة العامة . (١٦٣)

أهداف الصحة العامة النظرية : تكمن أهداف الصحة العامة عند ويلسون في وضع إطار معياري يوضح ما ينبغي أن تكون عليه الصحة العامة، ولكنه زعم أنه لا يوجد مثل هذا الإطار المعياري ومن ثم يقول :" يجب أن نتخلى عن البحث عن إطار معياري مقاس واحد يناسب الجميع ، للتفكير في الصحة العامة ، لذلك فهناك أساليب مختلفة علي مستويات مختلفة ومتنوعة " . (١٦٤)

رابعًا : الحق في الصحة العامة : صرح ويلسون بأن الصحة تُعد حقًا من حقوق الإنسان، لذلك يجب تحقيق العدالة الصحية، وفي ذلك يقول : " تعد الصحة حقًا إنسانيًا، وهي حق من حقوق الإنسان لذلك يجب حدوث تغطية صحية شاملة ، وتوسيع الخدمات الصحية ويجب أن تحدث التغطية علي أساس الحاجة مع اعطاء وزن إضافي لاحتياجات المحرومين، ويجب أن يصبح أهم الأهداف أكبر تحسين إجمالي للصحة العامة " . (١٦٥)

ومن ثم يؤكد ويلسون علي وجود حق من حقوق الإنسان في الصحة ، لذلك يقول : " هناك حق لكل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية ، فيوجد في المادة (١٢) من القانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان

، أن الدولة يمكنها أن تنتهك حقوق الإنسان لمواطنيها إذا فشلت في اتخاذ التدابير المناسبة لحماية الصحة العامة ، وهناك حق أخلاقي في الصحة " . (١٦٦)

ومن ثم يشير ويلسون إلي أن هناك أسباب كافية للحق في الصحة ، مثل الحصول علي المنفعة والفائدة الصحية ، ولذلك يقول : " هناك سبب كافي للحق في الصحة وهناك فائدة كبيرة في تمتعنا بالصحة والأفراد لديهم مصلحة أخلاقية كبيرة في الحفاظ علي صحتهم ، فالحفاظ علي الصحة يعد مصلحة أخلاقية قوية ، وهذه حقيقة لا جدال فيها ، فتحسين صحة السكان هو وسيلة فعالة لتحسين الصالح العام " . (١٦٧) وبما أن ويلسون رأى أن هناك علاقة قوية بين الصحة والرفاهية ، فإن هذا يولد حق في الصحة " . (١٦٨)، ويشير ويلسون إلي أن الحق في الصحة هو حق أخلاقي وليس حقًا قانونيًا ، وهو حق أخلاقي نسبي ، لذلك يقول : " من غير المقبول تفسير الحق في الصحة علي أنه حق قانوني ، بل هو حق أخلاقي ، ومن ثم فإنه يجب توضيح أنه لا يوجد أحد سيبقي بصحة جيدة إلي الأبد ، ولذلك فإن أفضل تفسير " للحق في الصحة العامة " هو الحد من عوامل الخطر علي الصحة ، وهناك هدف بعيد المنال يتمثل في القضاء علي اعتلال الصحة " . (١٦٩)

والجدير بالذكر ، أن جيمس ويلسون قد نظر إلي الحق في الصحة علي أنه يتساوى مع الحق في الحياة و الحق في الأمان والأمن ، ولذلك سمح بالتدخلات الأبوية من قبل الدولة للحفاظ علي الحق في الصحة ، وفي ذلك يقول : " إذا ما كانت الحكومة تقوم بتدخلات واسعة من أجل الحفاظ علي الأمن العام ، فإن الحق في الأمن لا يجب أن يقل عن الحق في الصحة ، وكما يحق للحكومة اتخاذ إجراءات أمنية مُشددة للكشف عن الجرائم وردع الإرهابين لكي تمنعهم من الإفلات من العقاب ، فكذلك يحق للحكومة اتخاذ إجراءات رادعة من أجل المحافظة علي حق الصحة العامة ، وكذلك لا يوجد من يعتقد أن ما تقوم به الحكومة أو الدولة ليس مسموحًا به أخلاقيًا ، وبالمثل توجد مبررات أخلاقية قوية للدولة لاتخاذ التدابير الأمنية للحفاظ علي الصحة العامة؛ لأنه توجد نفس المبررات الأمنية من أجل

المحافظة علي الصحة " .[١٧٠]، يوضح هذا النص تماثل الحق في الصحة مع الحق في الأمن، وأنه إذا ما كان يوجد حق للدولة في التدخل في الحرية من أجل الحفاظ علي الأمن، كذلك يوجد حق للدولة للتدخل في الحرية والاستقلالية من أجل الحفاظ علي الصحة.

وعلاوة على ذلك، يطالبنا ويلسون بأن نقبل الانتهاكات الجسيمة للحرية الشخصية من قبل الدولة، ويرى أن لها ما يُبررها، ويرى أنه من الغريب أن يتم التعامل مع نوعي التدخلات من قبل الدولة بشكل مختلف ، لذلك يقول: " يقبل الأفراد تدخل الدولة من أجل الحفاظ علي حق الأمن ، ولا يقبل نفس الأفراد تدخلات الدولة من أجل الحفاظ علي حق الصحة، وهذا أمر مُحير فعلاً؟ " . [١٧١]

ويجيب جيمس ويلسون عن هذا اللغز فيقول : " من الواضح أن الحق في الأمن له أسنان، لذلك يجب أن يكون الحق في الصحة له أسنان أيضًا، بحيث تتناسب الانتهاكات الكبيرة في الحرية الشخصية مع الحق في الصحة العامة". [١٧٢] واعتقد أن إجابة ويلسون عن هذا اللغز ليست كافية، وكان الأجدر به بدلًا من فرض الدولة سياستها الصحية بالقوة علي المواطنين من أجل تحسين صحتهم بالإكراه والإجبار، أن يتحدث عن تنمية الوعي الصحي والتثقيف الصحي لهؤلاء المواطنين، وأن ينتقل من الإكراه إلى الإقناع، الإقناع بالفوائد الصحية التي سوف يجنيها المواطنين نتيجة للالتزام بما تفرضه الدولة من قيود وتدابير صحية، وحينئذ فلا نحتاج لمثل تلك التدخلات الصحية بالإكراه.

الأساس الفلسفي للصحة العامة

تعد الفلسفة مهمة للصحة العامة لأنها تساعدنا على فهم أفضل لماهية الصحة العامة ، وماهي طبيعة مشاكل الصحة العامة وكيفية ارتباطها بمشاكل الطب وعلوم الأوبئة ، كما يمكن أن تساعدنا الفلسفة على فهم أفضل لما هو المقصود بالصحة والمرض وما هي أسباب المرض ؟ وكيف سنبدأ في اكتشافها ؟ ومتي تصبح الوقاية من المرض أمر جيد يجب القيام به ؟ وهذه هي مهمة فيلسوف الصحة العامة ،

وقد يعلن عن مجموعة من المبادئ الأخلاقية العامة الإرشادية التي تسمح بتنفيذ بعض التدخلات للوقاية من المرض ، وهذه هي الرحلة الفلسفية للصحة العامة.(١٧٣)

يتمثل أحد الاهتمامات الأساسية لفلسفة الصحة العامة في ايجاد التوازن بين مصالح المجتمعات والسكان ومصالح الأفراد وذلك من أجل هدف أخلاقي وهو الوقاية من المرض وتعزيز الصحة العامة . لذلك تتخطي الصحة العامة الجهود المبذولة لتغيير محددات المرض باسم الصالح العام إلى تبرير هذه التدخلات الصحية الأبوية .(١٧٤)

ومن جهة أخري ، يثبت الأساس الفلسفي للصحة العامة أن الصحة العامة مغمورة بالقيم الأخلاقية .وفي أغلب الأحيان ، يكون للصالح العام الأولوية القصوى وتقليل المعاناة وتعزيز الرفاهية ، لذلك توفر فلسفة الصحة العامة دليلا لفهم وتقبل طبيعة الإجراءات الاحترازية مع التخفيف من حدتها وتلائمها مع حقوق الإنسان الأساسية .(١٧٥)

المطلب الثاني : المحددات الاجتماعية للصحة العامة

أركز في هذا المطلب علي توضيح العوامل المسئولة عن تحسين الصحة العامة ، وكيف أن تحسين الصحة العامة يتطلب مساهمات عديدة من قطاعات المجتمع المختلفة بما في ذلك السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنقل، والتركيز علي دور الحكومة في الحفاظ علي الصحة العامة، وفي هذا المطلب أقوم بتوضيح المحددات الاجتماعية للصحة العامة، وكيف يعد الفقر أهم عامل أو سبب للمرض، وظروف العمل وضغوط مكان العمل، متوسط الدخل ، الذكاء ، التعليم ، السكن ، النقل والمواصلات، وعلاقتها بالصحة، والتركيز علي أنه من الواضح بشكل مُتزايد أن توفير الرعاية الصحية هو واحد فقط من بين مُحددات الصحة العامة، ويُمكنا عرض ذلك علي مرحلتين :

المرحلة الأولى : تعريف المحددات الاجتماعية للصحة : يوضح جيمس ويلسون تعريف المحددات الاجتماعية للصحة ، فيقول:" إنها العوامل المسئولة عن الصحة والظروف التي تجعل الصحة مُمكنة ، مثل مستوى التعليم – الدخل – الثروة – نوع المهنة – متوسط الذكاء – اختيارات الشخص – عدم الحروب والاستقرار الاجتماعي" .(١٧٦)

وعلى هذا يؤكد ويلسون بأن لدينا فُرصة غير مَسبوقة لتحقيق ظروف صحية لسكان عريضين ، بأن نُوجد تلك المحددات الاجتماعية للصحة، ولكن حينما نتقاعس عن العمل ، فإننا نُجازف بزيادة التفاوتات الصحية والاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات والدول ، وقد تترك السكان أقل صحة مما يمكن أن يكونوا عليه ، لذلك فإن السياسات التي تتبناها الجهات الحكومية لها دور رئيسي، لذلك يجب علي صانعي السياسات العامة تأمين ظروف حياة صحية لتعزيز صحة السكان.(١٧٧)

وكذلك تعرف **لورا برينان** المحددات الاجتماعية للصحة ، فتقول : " إنها الظروف التي يمكن أن يتمتع فيها الناس بصحة جيدة ، وهناك علاقة قوية بين هذه الظروف والصحة ، ولذلك فهي موارد تحدد نوعية الحياه " .(١٧٨) ، وأيضًا يعرفها **دوكرين** فيقول : " إنها عوامل فعالة تؤثر علي الصحة، فالصحة غالبًا ما تتأثر بالفقر ومتوسط الدخل والوراثة والتعليم والعمل والأمن الغذائي ". (١٧٩) وكذلك يعرفها **كالمان** بأنها "عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية مثل الدخل والتعليم والإسكان".(١٨٠) كما تؤكد **جوليا لانسن** أن عدم وجود هذه العوامل في حياة الإنسان ينتج عنه التفاوتات الصحية ، لذلك تقول :" ترتبط المحددات الاجتماعية للصحة بالظروف التي يعيش فيها الإنسان بما في ذلك الحصول علي الغذاء الجيد والمياه النظيفة، والسكن الجيد، وجودة المدارس وأماكن العمل".(١٨١) ومن ثم، تشير **لورا برينان** بأن المحددات الاجتماعية للصحة العامة ترتبط وتؤثر بشكل أساسي علي النتائج الصحية، ولا تجعلنا نحقق العدالة الصحية المنشودة، وهناك ارتباط

قوي بين المحددات الاجتماعية للصحة والنتائج الصحية، ومن أهم تلك المحددات الاجتماعية للصحة العامة، جودة المياه، الهواء، الغذاء ، الإسكان، التعليم، الدخل، النقل " .[١٨٢]

المرحلة الثانية :عرض المحددات الاجتماعية للصحة :**(١)- عامل الفقر :** يؤكد ويلسون علي وجود علاقة قوية بين الفقر والصحة، فكلما كان الإنسان فقيرًا ساءت حالته الصحية ، وقل متوسط العمر ، لذلك يقول : " كشفت لجنة منظمة الصحة العالمية (NHS)، عن وجود تفاوتات في متوسط العمر مقداره ٢٨ عامًا بين الدول الفقيرة والدول الغنية ، وكذلك كشفت منظمة الصحة العالمية أن هناك ارتباطًا قويًا بين الحالة الاقتصادية والحالة الصحية، ومن المرجح أن يموت صاحبها وهو شابًا، وكلما كنت أكثر قوة وثراء زادت احتمالية وجودك بحياة صحية جيدة، أي أن هناك تدرج اجتماعي في الصحة العامة ". [١٨٣] ويجادل ويلسون في موضع آخر، فيقول : " هناك تدرج اجتماعي واقتصادي في الصحة العامة، حيث يزداد متوسط العمر في بلدان ويقل في بلدان أخري، فمثلاً نجد أن معدل وفيات الأطفال الرضع في ليبريا أعلي بخمسين مرة مما هو عليه في السويد، كما أن متوسط عمر الطفل المتوقع المولود في اليابان يزيد عن ضعف متوسط عمر الطفل المتوقع المولود في زامبيا، كما أن متوسط عمر السود الفقراء أقل من الأغنياء البيض، ومن ثم كلما صعدنا السلم الاجتماعي سيزيد متوسط العمر الاجتماعي، وتقل فرص الإصابة بالسكتة القلبية والسكتة الدماغية وأمراض القلب ".[١٨٤]

ويتساءل ويلسون هل الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض سببًا في اعتلال الصحة ؟ . ويعطينا ويلسون الإجابة عن هذا السؤال بعد تقديم الكثير من الحجج الأخلاقية التي مضمونها أن هناك علاقة قوية بين اعتلال الصحة وانخفاض متوسط العمر المتوقع والفقر، وفي ذلك يقول:" توجد رابطة قوية بين تدهور الصحة والفقر وهذا يؤدى إلي عدم المساواة الصحية ، أي أن عدم المساواة الصحية هي المسئولة عن الصحة العامة السيئة ، وليس العكس " .[١٨٥] ، وعلي هذا ينتهي

ويلسون إلي تأكيد فرضية أن " الفقر هو السبب الرئيسي في اعتلال الصحة العامة".

وكذلك يري **دوركين** أن الغالبية العظمى من الأمراض والوفيات التي تأتي في البلدان النامية ناتجة من الفقر المدقع .[١٨٦] لذلك ترى **روبي باين** أنه :" يعاني دائمًا الأفقر من أسوأ الأوضاع الصحية ، ومن ثم فإن المساعدات الصحية من الدول الغنية للدول الفقيرة ضرورية جدًا حتي تتمكن الدول الفقيرة من الإفلات من مصيدة الفقر" .[١٨٧] ، ويرى **الينر كوك** :" أنه يمكن الحد من الفقر بالتركيز علي التعليم والصحة ". [١٨٨] ، وكذلك يعرض **جيفري ساش** أسباب الفقر ، فيقول : " من أسباب الفقر الحوكمة الفاسدة وهروب رأس المال وضعف البنية التحتية والفساد بكل أنوعه".[١٨٩] وأيضًا، تجادل **جوليا لانسن** علي أن عدم الوصول إلي الموارد المالية، سواء كان دخلًا أو ثروة له تأثير سيء علي الصحة العامة ، كما أن الوصول إلي تلك الموارد المالية يعمل علي تحسين الصحة العامة ، لذلك يعد الفقر من أهم العوامل المحددة للصحة العامة ". [١٩٠]

وصفوة القول ، يؤكد ويلسون علي فرضية محتواها: " أنه كلما زاد الحرمان والفقر، أصبح من الصعب الحفاظ علي الصحة أو علي الظروف الضرورية للصحة العامة ، وهناك علاقة قوية بين الفقر والصحة ".[١٩١]، ومن الملاحظ أن ويلسون لم يتحدث عن كيفية القضاء علي الفقر كأن يستخدم تغطية التأمين الصحي بشكل فعال لتأمين العلاج مجانًا للفقراء.

٢- ظروف العمل الصعبة

يؤكد ويلسون علي أن العمل في بيئة غير صحية وغير آمنة يؤدى إلي الإصابة بأمراض كثيرة ، فيقول: " إذا ما وجد شخص يعاني من تصلب في الشرايين نتيجة للعمل في بيئة مرهقة ، فإن السبب في ذلك هو ظروف العمل ، ويجب تعويض هؤلاء ماديًا بمُعدات التنقل المجانية، ولكن سيظل هؤلاء يعانون من صحة سيئة ". [١٩٢] ، ومن ثم فإن ضغوط مكان العمل تؤثر علي الصحة العامة .

٣- متوسط الدخل

يشير ويلسون إلي أن عدم المساواة في توزيع الدخل في المجتمع يثير مشكلات أخلاقية عميقة لأن متوسط الدخل يؤثر علي متوسط العمر المتوقع، ويفرق بين نوعين من متوسط الدخل وهما متوسط الدخل النسبي ومتوسط الدخل المطلق، فيقول : " فرضية الدخل المطلق تعني زيادة نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي، وهذا له تأثير على مستوى العمر المتوقع أي إجمالي الدخل مقسومًا علي عدد السكان، أما فرضية الدخل النسبي تعني وجود تفاوتات كبيرة في الدخل تؤثر سلبًا علي العلاقات الاجتماعية الفردية وتؤدى إلي تدهور الصحة ، صحة الجميع ، بما فيهم الفقراء علي وجه الخصوص ، أي أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس له تأثير يذكر علي متوسط العمر المتوقع " . [١٩٣] يوضح هذا النص أن هناك علاقة قوية بين متوسط الدخل النسبي واعتلال الصحة.

٤- الذكاء

يذكر ويلسون أن هناك عاملاً آخر مسئولاً عن الصحة وهو الذكاء ، فيقول :" الأشخاص الأكثر ذكاء هم الذين يميلون إلى أداء وظائفهم بشكل أفضل، ويميلون إلي اتخاذ سلوكيات صحية جيدة للحفاظ علي الصحة أكثر من الأشخاص الأقل ذكاء " . [١٩٤] ومن جهة أخرى، قدم ويلسون عاملين آخرين للمحددات الاجتماعية، وهما عامل الاستقرار السياسي واختيارات الشخص السيئة ، فيقول:" قد تتدهور الصحة العامة بسبب مستوى الاستقرار الاجتماعي والحروب أو اختيارات الشخص السيئة التي تتسبب في اعتلال الصحة، وقد ينخفض مستوى العمر المتوقع نتيجة اختيارات الأشخاص السيئة بسبب تَبنيهم لسلوكيات عاليةُ الخطورة . [١٩٥]

٥- التعليم

يوضح ويلسون أهمية عامل التعليم وأثره علي الصحة وعلي مؤشرات الصحة العامة مثل متوسط العمر، فقال :" هناك علاقة إيجابية بين التحصيل العلمي

ومتوسط العمر المتوقع والسلوكيات الصحية الأخرى مثل التدخين والسمنة".[١٩٦]وكذلك أشارت **جوليا لانسن** أن درجة تعليم الأم ترتبط بصحة أطفالها ورفاهيتهم، ولذلك قالت :" إن الأطفال الذين يولدون لأمهات لم يكملن المرحلة الثانوية هم أكثر عرضة للوفاة قبل عيد ميلادهم الأول بمقدار الضعف مقارنة بالأطفال الذين يولدون لخريجي الجامعات، أي أن الوفيات آخذة في الانخفاض بين الأكثر تعليمًا".[١٩٧] ويمكننا أن نستنتج من هذه النصوص أن هناك علاقة جدلية بين التعليم والصحة العامة حيث يؤثر التعليم علي السلوكيات الصحية ، ولذلك فإن تقليل التفاوتات في التعليم ضروري من أجل تقليل التفاوت في الصحة العامة .

٦- الإسكان

يشير ويلسون إلي أن الإسكان محدد اجتماعي للصحة، وأن مكان السكن يؤثر علي الصحة وعلي النتائج الصحية ، لذلك يقول : " ترتبط المساكن عالية الجودة والآمنة بالصحة ، لذلك فالسكن الجيد يقلل حدوث النتائج الصحية السيئة " . [١٩٨]

وتوضح **جوليا لانسن** أن الافتقار إلي السكن المُستقر يساهم في وجود تفاوتات في المحددات الاجتماعية للصحة ، وهناك علاقة متينة بين متوسط العمر المتوقع بين الأشخاص الذين لا مأوى لهم وبين أمراض القلب التي هي أكبر أسباب الوفاة بين المشردين ". [١٩٩]

٧- وسائل النقل والمواصلات

ذكر ويلسون أن وسائل النقل تعد من أهم مُحددات الصحة العامة ، فرفاهية وسائل النقل تؤدي إلي صحة جيدة، أما وسائل النقل الرديئة تؤدي إلى تلوث الهواء والضوضاء السمعية، ومخاطر كثيرة في الأمان، وهذا يؤدي إلى وفيات كثيرة في المجتمعات ذات الدخل المنخفض، لذلك يقول: " إن الأسر الفقيرة تستخدم وسائل نقل رديئة تحمل مصادر تلوث بيئي خطير، وهذا يؤدي إلى نتائج صحية سيئة ، لذلك يجب زيادة خيارات النقل وخفض تكاليف النقل ". [٢٠٠]

ومن الجدير بالذكر أن ويلسون لم يتحدث عن تغير المناخ أو العنصرية كمصدر قلق أخلاقي في المُحددات الاجتماعية للصحة العامة ، بالرغم من أن لهما دور حيوي في الصحة العامة ، في حين أننا نجد مثلاً **جوليا لانسن** قد فطنت لأهمية تغير المناخ ، حيث تقول : " أصبح تغير المناخ مصدر قلق للصحة العامة ، وترتبط صحة الإنسان ارتباطا وثيقًا بالأماكن التي نعيش فيها والهواء الذي نتنفسه ، وكلها عناصر مهمة لحياة صحية ، ويؤدي تغير المناخ نفسه إلي تدهور جودة الهواء ، وبالتالي وجود أمراض مثل الربو والانسداد الرئوي المزمن ، وكذلك يرتبط تلوث الهواء بأمراض القلب والرئة " .[٢٠١] ، ومن جهة أخرى، رأت **لورا برينان** أن العنصرية من أهم العوامل التي تؤثر علي الصحة والنتائج الصحية ، وأنه يجب تقليل التفاوتات الصحية في المجتمعات السوداء ، لذلك تقول : " يجب أن نتعامل مع الشكاوي المتعلقة بالعنصرية وأن نأخذها علي محمل الجد ، لذلك تؤدي العنصرية إلي الفوارق الصحية العرقية وعدم المساواة الصحية " . [٢٠٢]

المطلب الثالث: التحديات الأخلاقية التي تواجه الصحة العامة وكيفية التغلب عليها

نُركز في هذا المطلب علي أهم التحديات النظرية والعملية التي ذكرها ويلسون والتي تقف عقبة أمام تحسين الصحة العامة، وتؤدي إلي تحمل عبء المرض، وكذلك نقوم بتحليل الحلول الأخلاقية التي عرضها ويلسون للتغلب علي تلك التحديات، ويمكننا توضيح ذلك علي ثلاثة مراحل :

أولاً : المرحلة الأولى : التحديات النظرية التي تواجه تعزيز الصحة العامة

يجادل جيمس ويلسون بأن هناك ثلاثة عوامل تجتمع لتجعل وضع نظرية حول الصحة العامة أمرًا بالغ الصعوبة ، وهذا يخلق تحديات أخلاقية حول الصحة العامة، ويشرح ويلسون هذه العوامل، فيقول :" يكمن العامل الأول في أن توزيع الصحة يؤثر ويتأثر بالسلع الأخرى، بينما يؤكد العامل الثاني على صعوبة تحديد

أهداف الصحة العامة ، ويكشف العامل الثالث عن أننا بحاجة إلى تقرير مدى أهمية الصحة العامة التي يجب تأمينها لجميع المواطنين في المجتمع العادل".(٢٠٣)

يوضح هذا النص عند ويلسون أن هناك أسبابًا نظرية أمام تحسين الصحة العامة، يكمن السبب الأول في أن الصحة العامة ترتبط بالمحددات الاجتماعية لها، والثاني في أنه لا توجد أهداف واضحة للصحة العامة، ويكشف الثالث عن أننا لا ندرك أهمية الصحة في حياتنا، ولم يقدم ويلسون تبريرات كافية لتلك الحجة، لذلك فإن حجته ليست مُقنعة، وكان عليه أن يقدم أسبابًا ومُبررات كافية، كما أن حجته تلك تُثير أسئلة أخلاقية كثيرة ، أهمها هل فعلاً لا يوجد أهداف للصحة العامة ؟ وهل يوجد الآن من يجهل أهمية الصحة العامة في حياته ؟ ، لذلك فإن حجة ويلسون تترك العديد من الأسئلة دون إجابات ، وتصبح مَثارًا للشك الأخلاقي فيها .

ويوضح ويلسون في موضع آخر، فيقول: " من أهم التحديات التي تواجه الصحة العامة النظرية، هو صعوبة بناء إطار معياري واحد مقبول بشكل عام في الصحة العامة" . (٢٠٤)

وكذلك لم يوضح ويلسون لماذا توجد صعوبة في بناء أطار معياري واحد أو مطلق أو ثابت ، ولكني أعتقد أن هذا يرجع إلي أخلاقة البرجماتية العملية المتغيرة التي ليس فيها ثبات مطلقًا .

ومن جهة أخرى ، تحدث ويلسون عن أن هناك أسباب نظرية لتدهور الصحة العامة، وهذه الأسباب بينها علاقة سببية ، لذلك يقول: " يجب علينا فهم الأسباب المختلفة لاعتلال الصحة العامة، لأن تلك الأسباب تؤدى إلي نتائج صحية سيئة ، ومعظمها يكمن في الحالة الاقتصادية والاجتماعية الفقيرة ، فهناك علاقة سببية بين الحالة الاقتصادية والاجتماعية وبين تدهور الصحة العامة، وكذلك تعد الحروب من أهم أسباب تدني الحالة الاجتماعية والاقتصادية " . (٢٠٥)

وعلي هذا تحدث ويلسون عن دور السببية في الأمراض ، كما ميز بين نوعين من الأسباب ، أسباب قريبة وأسباب بعيدة ، وكذلك تحدث عن مسببات الأمراض ،

لذلك يقول :" هناك دور للسببية في علم الأوبئة والأمراض ، فهناك أسباب للإصابة بالأمراض ، وهناك مسببات للأمراض، وهناك أسباب قريبة وأسباب بعيدة للمرض وعلينا أن نميز بينهما ، وكذلك علينا أن نعرف أسباب الأسباب ، فهذا يقدم لنا قوة تفسيرية أكثر من مجرد إقناع أنفسنا بالأسباب القريبة فقط " . (٢٠٦)

المرحلة الثانية : التحديات العملية التي تواجه تعزيز الصحة العامة

شرح جيمس ويلسون أهم التحديات العملية التي تواجه تعزيز الصحة العامة، ورأى أنها تكمن في نقص التمويل والموارد للخدمات الصحية ، وزيادة أسعار الدواء علي الفئات الضعيفة والمُهمشة وهذا يؤدي إلي عدم المساواة الصحية والتفاوتات الصحية بين الأغنياء والفقراء، ويمكننا عرض تلك التحديات العملية في النقاط التالية :

(١)- نقص التمويل والموارد : يقول ويلسون :" هناك تخفيضات كبيرة في تمويل الحكومة المركزية ، لذلك لا يجب تقليص الخدمات الوقائية الفعالة بسبب الإنفاق الحاد المُلح، ويعد عدم القدرة المالية للإنفاق علي تمويل الخدمات الوقائية الفعالة من أكبر التحديات التي تواجه الصحة العامة " .(٢٠٧) ومن ثم يقول ويلسون أنه يجب تأمين الموارد وتأمين وصول الرعاية الطبية؛ وذلك من خلال نظام المدفوعات المُسبقة سواء من خلال الضرائب أو التأمين الصحي أو مزيج من الاثنين، كما يجب أن يتم اتخاذ القرار علي أساس مُبررات أخلاقية ". (٢٠٨)

(٢) – الأدوية الطبية باهظة الثمن : يؤكد ويلسون علي أن أهم التحديات الأخلاقية التي تواجه تعزيز الصحة العامة، هو العلاجات الطبية باهظة الثمن، ولقد قدم ويلسون حججًا أخلاقية ضد العلاجات الطبية باهظة الثمن، وسلط الضوء علي ميزانية الصحة الثابتة، وعلى ندرة موارد الرعاية الصحية المستمرة وارتفاع تكاليف الخدمات الصحية، وفي ذلك يقول : " إن تقليل موارد الإنفاق علي الصحة العامة يعد أمرًا غير أخلاقي، وهذا يعد مشكلة أكثر خطورة أخلاقية علي الصحة العامة، لذلك فإن تقنين موارد الإنفاق علي الصحة يعد إشكالية أخلاقية، لذلك يجب

وجود دعم للعلاجات الطبية باهظة الثمن " .[٢٠٩] ولقد ركز ويلسون علي الأدوية ذات التكلفة العالية أو العلاجات المكلفة من أجل توفير العلاج لكل من يحتاج العلاج ، لذلك يقول : " هذه العلاجات أو الأدوية ليست باهظة الثمن فحسب ، ولكنها باهظة الثمن بالنسبة لمقدار الفوائد الصحية التي تقدمها، أي أنها باهظة الثمن وغير فعالة في نفس الوقت " . [٢١٠]

ومن جهة أخرى ، فقد أشار ويلسون إلي أن هناك علاجات طبية باهظة الثمن، و توفر فائدة طبية كبيرة جدًا ، وهذا يمثل مشكلة أخلاقية بشكل خاص ، لذلك يقول : " يجب أن تخضع تلك الأدوية باهظة الثمن للتدقيق الأخلاقي ، كما يجب أن تتفق منظمة الصحة العالمية علي تلك الأدوية باهظة الثمن " . [٢١١]

لذلك أعتقد أن عدم دعم ميزانية الصحة العالمية NHS، يعد مشكلة أخلاقية خطيرة وتطرح نقطة ساخنة للمناقشة الأخلاقية، لأنه لا يجب أن تتنصل منظمة الصحة العالمية من واجبها الأخلاقي حول دعم العلاج الطبي لغير القادرين ! ومن ثم يجب التأكد من وصول الدواء للدول ذات الموارد المحدودة بأسعار معقولة؛ من أجل تلبية الاحتياجات الصحية بشكل عادل في جميع أنحاء العالم. وعلاوة علي ذلك يستكشف ويلسون مشكلة أخلاقية أخرى، وهي أنه يمكن أن تكون العلاجات الرخيصة غير فعالة، لذلك فلن يجدي أن يكون العلاج الطبي رخيص، وهو غير فعال وليس له فائدة طبية " . [٢١٢]

ويتساءل ويلسون، لماذا بعض العلاجات الطبية باهظة الثمن؟ ويقدم الإجابة حيث يقول : " لماذا لا يكون هناك اقتصاديات لتسعير الأدوية؟ ويكمن الإجابة عن هذا السؤال الذي طرحه، في براءات الاختراع للابتكار الصيدلاني ! " . [٢١٣]

ويشير ويلسون إلي أن هناك ثلاثة عوامل تُساهم في وجود الأدوية باهظةُ الثمن، فيقول : " من أهم العوامل التي تساهم في وجود الأدوية باهظة الثمن، هو التسعير الاحتكاري للأدوية علي أساس براءات الاختراع المحمية ببراءات مستبعدة، وهذا يعني استبعاد الآخرين من الصالح العام بسبب الملكية الفكرية " . [٢١٤]

يوضح هذا النص أن سبب وجود الأدوية بأسعار مرتفعة جدًا هو براءات الاختراع المرتبطة بالملكية الفكرية، والتي تجعل أصحاب تلك الاختراعات يحتكرون الدواء ، أي أن الاحتكار يزيد من سعر الدواء، ويجعله بأسعار مرتفعة جدًا وبشكل غير مُبرر وفيه استغلال لآلام المرضي ومعاناتهم.

ويطرح ويلسون سؤالاً أخلاقيًا مهمًا هنا وهو، هل من العدل أن تسعي شركات الأدوية إلي تعظيم أرباحها عن طريق فرض أسعار خيالية للدواء الضروري كأدوية السرطان ؟ ولماذا لا توجد علاقة جدية بين تكلفة العلاج وسعر الدواء الحاصل علي براءة اختراع؟ نجد ويلسون يقول : " تَبسطٌ شركات الأدوية سيطرتها علي السوق التنافسية حتي انتهاء مدة احتكار الدواء، ثم بعد ذلك يتم عرضه في السوق بأسعار منخفضة بسبب المنافسة، ويصبح بجودة أعلي وبسعر أقل مع هوامش ربح منخفضة، وذلك لأن شركات الأدوية تهدف إلي تعويض تكاليف اختراع الدواء من أجل تكاليف البحث وتطوير الأدوية، ولذلك فإنها تكسب أرباحها من براءات الاختراع للأدوية وهي من ٧-١٢ سنة " . [٢١٥] ومن هذا المنطلق، فإن ارتفاع أسعار الدواء يأتي من حق الملكية الفكرية المرتبط باتفاقية تريبس TRIPS التي تساعد شركات الأدوية في بسط نفوذهم علي السوق، وفي ذلك يقول ويلسون :" تضع اتفاقية تريبس قيودًا صارمة علي قدرة الحكومات علي إجبار شركات الأدوية علي توريد الأدوية بأسعار معقولة بسبب براءات الاختراع " .[٢١٦]

ومن ثم رفض ويلسون تلك الأدوية الباهظة الثمن ؛ وقدم عليها العديد من الاعتراضات الأخلاقية والتي أهمها أن عدم تلقي الدواء بسبب ارتفاع سعره يَضُر بالمرضي المحتاجين له، وقد يُسبب الوفاة، وهذا نابع من إيمانه بالحق في الصحة، وفي ذلك يقول : " إن العلاجات الطبية باهظة الثمن تؤدي إلي صعوبة تلقي العلاج ، وهذا له تأثير علي الصحة العامة وزيادة معدل الوفيات، ومن ثم يجب علينا إيجاد الحلول الأخلاقية لمشكلة ارتفاع أسعار الدواء " . [٢١٧]

ويمكننا تقديم تلك الحلول الأخلاقية التي عرضها ويلسون في النقاط الآتية :

(١)- يجب أن تمنح اتفاقية تريبس للحكومات سلطة تقديرية كافية للتحكم في أسعار الدواء، وبذلك يتم تنظيم الأسعار بين وزارة الصحة وصناعة المستحضرات الطبية الصيدلانية من أجل تحقيق ربح معقول ودواء بأسعار معقولة. (٢١٨)

(٢)- يجب أن يكون هناك تمويل من منظمة الصحة العالمية للإنفاق علي العلاج وتطوير الدواء والأبحاث مثل علاجات السرطان، لأن الصحة العامة تستحق أكثر.

(٣) – يجب أن نعطي الأولوية لمن هم أسوأ حالًا منا ، ويجب دعم الدواء للأشخاص الفقراء بسبب عدم المساواة في الدخل، كما يجب أن يصبح لدينا التزام أخلاقي بعدم التخلي عن الأفراد الذين لديهم حظ سيء ، لكي يحدث إنصاف لجميع المرضي ، ولكي لا يصطدم هؤلاء المرضي الفقراء بتحمل تكاليف العلاج الباهظة .(٢١٩)

توضح هذه النصوص عند ويلسون أنه حاول تبني نهج قائم علي حق الإنسان في الصحة ، لذلك حارب العلاج باهظ الثمن الذي يصعب إيجاده لدي الجميع ، لذلك تجنح الفئات الضعيفة والمهمشة إلى تحمل عبء تكاليف العلاج المرتفع ، ومن أجل الحق في الصحة قدم ويلسون اعتراضات علي تلك الأدوية باهظة الثمن وأيضًا قدم الحلول الأخلاقية، والتي أعتقد أنه وفق فيها بدرجة كبيرة ، واستطاع أن يناقش أسباب المشكلة وأن يقدم الحلول الكافية ، وإن كان ينقصه أن يركز علي التأمين الصحي ودوره في علاج المرضي غير القادرين .

(٣)- **عدم المساواة الصحية** : برهن جيمس ويلسون علي أن عدم المساواة الصحية تعتبر من أهم التحديات التي تواجه تحسين الصحة العامة ، لذلك يقول : " إن عدم المساواة في الصحة العامة غير عادل وغير ضروري ، ويمكن تجنبه ، وهناك آليات وتدابير فعالة للحد منه " . (٢٢٠)

ويشرح ويلسون الأسباب الجذرية لعدم المساواة الصحية والتي تتسبب في الظلم الصحي ويجملها ويلسون في سوء توزيع الموارد، فيقول: " تنشأ التفاوتات الصحية من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، ومن توزيع الموارد حسب الجنس

والعرق والطبقة ، وتلك الأسباب الجذرية لعدم المساواة متنوعة ومعقدة ومترابطة".[٢٢١] وفي موضع آخر، يقول ويلسون:" هناك عدم مساواة صحية بسبب العوامل الاجتماعية والطبيعية، وعدم المساواة ناتجة عن النشاط البشري، وتلك التي يمكن تجنبها لأنها ناتجة من عمل بشري ، في حين أن عدم المساواة التي تسببها الطبيعة لا يمكن تجنبها من خلال التدخلات الصحية ، فمثلاً ليس من المؤكد أننا سنكون قادرين علي تغير المناخ أو الحروب أو الحظ ". [٢٢٢]

ومن ثم يرى ويلسون أن عدم المساواة الصحية تؤدي إلى التفاوتات الصحية ومن ثم الظلم الصحي ، ولذلك يجب علي المجتمع العادل أن يتجنب تلك التفاوتات الصحية ، ولكن كيف؟ أو **ما الحلول الأخلاقية التي يمكن عرضها للتغلب علي تلك التفاوتات الصحية ؟ :-**

يمكنا عرض تلك الحلول الأخلاقية عند ويلسون في النقاط الآتية : -

(١)- يجب الاهتمام بالبنية التحتية الأساسية للصحة العامة، وضمان المُحددات الاجتماعية للصحة العامة مثل النقل والتعليم والسكن وظروف العمل ونبذ العنصرية، لأنه في المجتمع العادل لا يوجد فرق بين المواطنين البيض والسود، أو الأغنياء والفقراء.

(٢)- يجب أن نجعل الأولوية للأسوأ حالًا، لذلك فلا يجب أن نصبح من أنصار المساواة الصارمة، لذلك يجب التركيز علي الأسوأ حالًا، و نفضل الأولوية علي المساواة.[٢٢٣]

(٣)- يجب أن نتبنى منهجًا تعدديًا وليس منهجًا واحدًا، يصلح لحل مشاكل الصحة العامة، كما يجب صياغة سياسات صحية فعالة لتحقيق العدالة في الصحة العامة والقضاء علي التفاوتات الصحية.

(٤)- يجب أن نتخلى عن البحث عن إطار معياري واحد يناسب الجميع، فلا يوجد مقاس واحد يناسب الجميع، وذلك حين نفكر في مشاكل الصحة العامة.[٢٢٤]

(٥)- يجب الحد من التفاوتات الصحية بين الشعوب الغنية والفقيرة بتحسين ظروف المعيشة اليومية ومعالجة التوزيع غير العادل للسلطة والمال والموارد .[٢٢٥]

(٦)- يجب أن يكون هناك عمل مستمر ومنهجي علي المستوى الوطني والمحلي والعالمي ، كما يجب أن تلعب الحكومة دورًا مركزيًا ورئيسيًا في تحقيق العدالة الصحية؛ لأنها تتحكم في المحددات الاجتماعية للصحة مثل التعليم والنقل والسكن وظروف العمل ، وهي التي تعطي الأولوية للعديد من القضايا الصحية التي تواجه العالم اليوم مثل مبادرة " التدخين يؤدى إلي الوفاة " .[٢٢٦]

(٧)- يجب أن تقوم منظمة الأمم المتحدة بدورها بتلبية الاحتياجات الصحية بشكل عادل، وببناء مدن صحية بها هواء صحي وماء صحي وبيئة نظيفة خالية من التلوث.[٢٢٧]

(٨)- ضرورة ترجمة وتطبيق الابتكارات العملية علي الصحة العامة من أجل أن تتحسن حياة الإنسان لكي لا تصبح تلك الابتكارات حبيسة أدراج المكاتب ونظرية فقط ، وهناك ضرورة أخلاقية أن تخرج إلي العالم الواقعي . [٢٢٨]

والجدير بالذكر ، أن جيمس ويلسون قد تأثر بكتابات الفيلسوف الأخلاقي المعاصر ، **نورمان دانيلز** *[٢٢٩]، وذلك لأنه قدم نظرية مُتكاملة للعدالة وصحة السكان، وفي حقه يقول ويلسون: "حاول ويلسون الإجابة عن ثلاثة أسئلة أخلاقية ، الأول: ما الأهمية الأخلاقية للصحة العامة ؟ الثاني: متي تصبح الاختلافات في الصحة العامة عادلة ؟ الثالث: كيف نلبي الاحتياجات الصحية بشكل عادل؟".[٢٣٠]

وإذا ما رجعنا إلي كتابات الفيلسوف الأمريكي المميز نورمان دانيلز، في كتابه "العدالة الصحية"، نجده يقدم حلولاً أخلاقية للتغلب علي عدم المساواة الصحية ، فيقول:" يمكننا التغلب علي التفاوتات الصحية بالسيطرة علي العوامل التي تَنتَهك الصحة، والعمل علي توفير مُتطلبات "الصحة للجميع "، وضمان المساواة العادلة في الفرص، وتوزيع المحددات الاجتماعية للصحة وفقًا لمبادئ رولز للعدالة وتعويض الناس عن الأخطاء الطبية القاتلة، وألا نتنازل عن الكفاءات الصحية وأن

نعطي الأولوية للحالات الحرجة " .[٢٣١]، ومن جهة أخرى حارب دانيلز الافتقار إلي الشروط الأساسية اللازمة للصحة العامة مثل المياه النظيفة والتغذية الكافية والسكن المُناسب وظروف المعيشة الصحية، ورأي أن الاختلاف في تلك الظروف هو السبب في التفاوتات الصحية بين الدول المتقدمة والمتخلفة. [٢٣٢]

الحلول الأخلاقية لعدم المساواة الصحية عند الفلاسفة المعاصرين :

١ – إذا ما كان ويلسون قد أصر علي أنه يمكننا تجنب التفاوتات الصحية بعدالة الأولوية للأسوأ حالاً، فإننا يمكنا أن نجد **رونالد دوركين** يصر علي عدالة المساواة في كتابه "الفضيلة السيادية "، النظرية والممارسة في المساواة، يقول فيها: "إن المساواة هي فضيلة لا غني عنها للسيادة الديمقراطية وهي الفضيلة السيادية؛ لأنه يجب علي الحكومة أن تُعامل جميع مواطنيها علي قدم المساواة باحترام واهتمام متساويين ، ويجب علي الحكومة تأمين المساواة بين المواطنين لذلك يجب أن تتدخل الحكومة لتحقيق مزيد من المساواة ، المساواة في الفرص والمساواة في الرفاهية " .[٢٣٣]

وإذا ما قارنا بين موقف الفيلسوفين ، فأجدني أتفق مع جيمس ويلسون في جعل الأولوية للأسوأ حالًا واختلف مع دوركين في عدالة المساواة التي تتجاهل حاجة الفقراء والضعفاء والمحتاجين !

٢– رأت **لورا برينان** أنه يمكن الحد من التفاوتات الصحية : " بإيجاد توزيع عادل للظروف التي تساهم في التفاوتات الصحية وتحسين الإسكان والتعليم والبيئة والنقل والزراعة والتراجع عن العنصرية وتقليل التفاوتات الاجتماعية في المجتمعات السوداء والحد من العنف في المدارس وتناول الطعام الصحي ومُمَارسة الرياضة، والقضاء علي الفوارق الصحية العرقية " . [٢٣٤]

٣– ورأت **جوليا لانش** أنه " يجب تغيير الظروف التي تساعد علي عدم المساواة الصحية ، ونشر الوعي الصحي والتثقيف الصحي ، كما يجب التوزيع العادل للفرص ". [٢٣٥] وكذلك رأت **بربارا ستارفيلد** ، أنه يجب تطوير استراتيجيات فعالة

للحد من عدم المساواة في الصحة ، ويجب التأكد من أن الطبقة الاجتماعية الدُنيا هي التي تعاني من الحالة الصحية الأسوأ ، لذلك يجب القضاء علي الفقر ، فهو العدو الحقيقي لاعتلال الصحة العامة " .[٢٣٦]

المبحث الرابع: المنهج المستخدم في الصحة العامة

أركز في هذا المبحث علي المنهج الذي استخدمه جيمس ويلسون في علاج القضايا المتعلقة بالصحة العامة ، وكيف أنه دافع عن المذهب الأبوي من خلال تأكيده علي دور الدولة والحكومة في تحسين الصحة العامة، وأعرض الحجج الأخلاقية التي قدمها للدفاع عن المنهج الأبوي والتدخلات الصحية ، وبالتالي أعرض الحجج التي قدمها ويلسون لرفضه الاستقلالية والموافقة المستنيرة كمنهج في الصحة العامة لأنهما يؤديان إلي نتائج صحية سيئة وأضرار وخيمة، كالتالي:-

المطلب الأول : نقد ويلسون ل"منهج الاستقلالية أولاً"

يشير جيمس ويلسون إلى أن هناك منهجين في الصحة العامة بينهما حروبًا ضارية، وهما "منهج **الاستقلالية**[٢٣٧] " و"المنهج الأبوي "، ويري أن أفضل منهج للدفاع عن الحق في الصحة العامة هو المنهج الأبوي لأن الفوائد فيه أكبر من الضرر، كما أن له مُبررات قوية ، وذلك من خلال التأكيد علي دور الدولة والحكومة في التدخلات الصحية من أجل تحسين الصحة، ومن ثم يقول ويلسون : " شهدت السنوات الأخيرة معاركًا ضارية بين طرفين ، الطرف الأول : هم الذين يفترضون أن " نهج الاستقلالية أولاً " نهج سليم وله أسباب قوية تبُرره بالقياس إلي نهج الأبوية الذي يؤدى إلي ممارسة صحية سيئة لا تبرره ، والطرف الثاني هم الذين يفترضون أن "نهج الأبوية "نهج سليم " ، وذلك بالقياس إلي نهج الاستقلالية الذي يؤدى إلي نتائج صحية سيئة " .[٢٣٨]

ويصرح ويلسون بأن العمل في الصحة العامة كان من خلال وجهة نظر " الاستقلالية أولًا " ، وهذا المنهج تبناه معظم العاملين في الصحة العامة والفلاسفة

لفترة طويلة، ويشرح ويلسون معني" الاستقلالية أولًا "، فيقول : " ترفض الاستقلالية التدخلات الصحية ، وترى أنه من الصعب تبرير تدخل الدولة في حياة البالغين الأكفاء دون المساس بحقهم في الحرية والاستقلالية والخصوصية، وهذا من شأنه أن ينتهك ظلمًا استقلالية الآخرين " (٢٣٩)

وقدم ويلسون تعريف الاستقلالية عند **أونارا أونيل**، بأنها:" تشير إلي القدرة علي اتخاذ قرارات وخيارات مستقلة، وإلى خصوصية القرار دون تدخل أو إكراه من الدولة أو الحكومة " . (٢٤٠)

ويوضح ويلسون أن أول من أكد على احترام الاستقلالية هو **تشايلدرس وبيوشامب** ، حينما قال أن الاستقلالية شيء يستحق الاحترام في جوهرها، وهذا له جذوره في مفهوم كانط عن الأشخاص كغايات في حد ذاتها، ولا يجب معاملتهم كمجرد وسيلة . (٢٤١)

وعلى هذا، فإن منهج الاستقلال الذاتي يعد إشكالية كبيرة في الصحة العامة، لأنه إما احترام الاستقلالية (الحكم الذاتي) ، أو احترام الحق في الصحة العامة ، لذلك تعد الاستقلالية إشكالية كبيرة في مجال الصحة العامة ، ومن ثم يقول ويلسون : " من الخطأ التعامل مع الصحة العامة بالطريقة التي تعمل بها حسابات الاستقلالية أولًا ، لأن الاستقلالية تصبح في مقابل الصالح العام وتقف أمام جهود الدولة في تحسين صحة السكان " . (٢٤٢)

ومن ثم وضع ويلسون حق الأفراد في الاستقلالية في مُقابل حق الجمهور في الصحة، وأعلي من حق الصحة العامة علي حق الاستقلالية لذلك سمح بالتدخلات من قبل الحكومة من أجل تحسين الصحة العامة، فنجده يقول :"من الخطأ تحسين الصحة العامة للسكان بمنهج الاستقلالية أولاً، لذلك فنحن بين أمرين، إما أن نرفع شعار " الاستقلالية أولاً " ونحترم الاستقلالية الفردية في جوهرها أو أن نرفع شعار" الصحة أولاً " ونترك الدور المُناسب للحكومات في تحسين الصحة العامة " . (٢٤٣)

ومن هنا نجد ويلسون يُبَرر ويُبيح التعدي علي حق الخيارات الفردية من أجل حق تحسين الصحة العامة، ويرى أن هناك مُبررات قوية لتلك الانتهاكات علي الحرية الفردية، طالما تَصبُ في الصالح العام، ويُقدم حجج أخلاقية قوية علي رفض منهج الاستقلالية، أهمها أن الحق في الحرية والاستقلالية يتعارض مع الحق في عدم الضرر، أي مبدأ عدم الضرر الأخلاقي ، وهذا نلمسه بوضوح حينما نجده يقول : " إن تحسين الصحة يعني أن الخيارات الفردية الغذائية غير مُستقلة بما فيه الكفاية ، لأنه يجب أن تضع الدولة قيودًا مفروضة علي السكان من أجل الصحة العامة ، أما إذا ما ترك الأمر إلي الخيارات والحرية الفردية ، فإن هذا ينتج عنه أضرار جسيمة ، وعلي هذا فإن " منهج الاستقلالية أولًا " ، لا يصلح كأساس لسياسة الصحة العامة لأنه يَنتج عنه أضرار جسيمة ولا تستطيع الدولة فيه حماية المواطنين من الأضرار المنتشرة " .(٢٤٤)

ويهدف ويلسون من تلك الحجج التي يقدمها، إثبات أن منهج " الحكم الذاتي أولاً " ، قد ثَبُتَ فشله الذريع، وإننا بحاجة إلي إعادة تقييم للاستقلالية والنظر في طبيعتها والنتائج المترتبة عليها، لذلك يقول:" يجب علينا أن نضع الأولوية للحفاظ علي الحق في الصحة العامة وليس للاختيارات الفردية المنفصلة عن العواقب، ومن ثم يجب أن تلعب الدولة دورًا كبيرًا في تشكيل النظم الغذائية، وهذه التدخلات الأبوية لها ما يبررها بشدة، لذلك يجب رفض الاستقلالية لأنه قد يصبح القرار غير منطقي ويجلب شرور جسيمة، ومن ثم يؤدي الاختيار المتهور إلى مضاعفات تُهدد الحياة، وتؤدي إلي الموت؛ لأن الأشخاص غير مؤهلين في كثير من المواقف بسبب الافتقار إلى الخبرة " .(٢٤٥)

ويستمر ويلسون في دفاعه عن التدخلات الأبوية من قبل الدولة أو الحكومة في السياسة الصحية العامة ، ويستمر في عرض الحجج الأخلاقية ليُبرر هذا الانتهاك في حرية الأفراد من قبل الدولة ، فنجده يقول: " إن نهج الاستقلالية أولًا يمكن أن يَنَجُم عنه نتائج عكسية علي صحة الأفراد، فمثلاً ممكن أن يؤدي

الاستقلالية إلي زيادة السمنة التي تسبب الإصابة بأمراض القلب، وهذا ضرر غير مشروع علي صحة السكان ، ويجب علي الدولة فرض الضرائب الباهظة علي محلات الأكل السريع ، وكذلك يجب علي الدولة توفير السلع العامة المتعلقة بالصحة العامة ، وإجبار المواطنين علي ترك السلوكيات الصحية الخاطئة ، لذلك فالكثير من ممارسات الصحة العامة الناجحة والتي تتضمن التدخلات الصحية من قبل الدولة لتحسين صحة السكان بعيدة كل البعد عن مناهج "الاستقلالية أولًا "مثل تدخل الدولة في أحزمة المقاعد الإجبارية في السيارات مثلاً " .[٢٤٦]

وصفوة القول، حاول ويلسون أن يبرهن علي أن منهج الاستقلالية أولًا يعد حجر عثرة أمام الحق في الصحة العامة ، لذلك فإن الحق في الصحة العامة يبُرر التعدي علي الحق في الحرية الفردية والاستقلالية، كما أن منهج الاستقلالية أولاً يؤدى إلي نتائج عكسية، لذلك يقول: " إن الدفاع عن الحق في الصحة العامة لن يأتي من خلال الدفاع عن فكرة الاستقلالية التي تؤدي إلي عواقب خاسرة ، بل عن طريق تمويل حكومي من الدولة بتوفير السلع المتعلقة بالصحة ، فالدولة هي التي تستطيع القضاء علي جميع المخاطر الصحية، لذلك فإن الاستقلالية لن تجدي نفعًا" . [٢٤٧] يؤكد هذا النص علي انتماء ويلسون إلي المذهب النفعي البراغماتي بصدق، حيث إنه جعل الغاية تُبرر الوسيلة، وقدم مناقشات مُطولة حول التكاليف والأعباء، ووازن بين منهج الاستقلالية والتدخلات الصحية من قبل الحكومة (المنهج الأبوي) علي أساس ما ينجم عنهم من نتائج ، وعلي هذا رأى أن الاختيارات الفردية ينتج عنها أضرار جسيمة أما التدخلات الصحية من قبل الحكومة تجلب فوائد صحية لا حصر لها، ومن ثم تحسب المعركة لصالح المنهج الأبوي.

والجدير بالذكر أن جيمس ويلسون رفض موقف **جوزيف راز** لأن الأخير أيد الحرية ورفض التدخلات الحكومية وأيد الاستقلالية ، وفي ذلك يقول ويلسون :" أعلي جوزيف راز من مبدأ الحرية والاستقلالية علي حساب الحق في الصحة،

وجعل الحكومة لها سلطة محدودة، في حين جعل الحرية قيمة جوهرية مستقلة عن العواقب ولذلك قدم حججًا غير مُقنعة عن الحرية " .(٢٤٨)

وإذا ما رجعنا إلي موقف جوزيف راز نفسه من الحرية نجد يقول :" يرتكز مبدأ الحرية علي مبدأ الاستقلال الذاتي، فالاستقلالية هي أساس الحرية، وتعني أن تعيش بشكل مُستقل، ولكن الاستقلالية تتجمد أمام مبدأ الضرر، فالقانون يستمد قوته القسرية من أجل منع الضرر عن الآخرين".(٢٤٩)

نقد النقد: اعتقد أن ويلسون ليس محقًا في نقده للاستقلالية عند جوزيف راز، لأنه إذا ما كان راز أعلي من شأن الحرية إلا أنه رأى أن هذا المبدأ يمكن أن يتجمد إذا ما كان هناك ضرر يلحق بالآخرين، ومن ثم فإنه إذا ما كانت الحرية تؤدي إلي ضرر فيجب إلغائها، إذن فأين المشكلة؟ فحق الحرية عند راز ليس حقًا مطلقًا، بل هو حق مشروط بعدم الضرر، وكذلك فإن حق الدولة في انتهاك حرية مواطنيها عند ويلسون أيضًا حق مشروط بتحقيق نتائج صحية أفضل.

وإذا ما كان ويلسون قد رفض الاستقلالية الفردية من أجل حماية وتعزيز الصحة العامة ، فإننا يمكنا أن نجد **ديفيد بوكنان** يتبني الاستقلالية الفردية ويجعلها شرطًا لا غني عنه للعدالة والمساواة البشرية ، ويفرق بينها وبين الحرية ، فيقول:" إن الاستقلالية تختلف عن الحرية في أن الاستقلالية تربط بين الحرية والمسئولية وفقًا لكانط، فالاستقلالية تعني الحرية المسئولة وتوفر فوائد صحية، ومن ثم فإن الاهتمام بتقييد الاستقلالية الفردية لتعزيز صحة السكان يعد مُضللاً إلي حد كبير".(٢٥٠)

وإذا ما كان ويلسون قد نظر إلي الاستقلالية علي أنها إشكالية أخلاقية وحجر عثرة أمام الصحة العامة ووضعنا بين خيارين، وهما الصحة العامة أو الاستقلالية، فإننا نجد أنه لم يستطع حل هذا الصراع بين الحقوق ، وهو الحق في الصحة والحق في الاستقلالية ، في حين أننا نجد مثلًا **توماس نايس** قد استطاع أن يُبرهن علي أنه لا يوجد تعارض بين احترام الحق في الصحة وبين احترام الاستقلالية

الفردية ، فاحترام الاستقلالية يسمح بالتدخل في اختياراتك الفردية ، فاحترام الاستقلالية لا يتعارض مع أخذ مسحة من الفم لديك ، فهذا لا يمنعك أن تمارس حياتك بالطريقة التي تراها مناسبة ، ومن ثم يصبح الغرض من الأبوية هو حماية الاستقلالية وليس التصارع معها" . (٢٥١)

وعلي هذا، أعتقد أن الفشل في احترام قيمة صحتك أخطر من الفشل في احترام قيمة استقلاليتك المتهورة ، لذلك فإن الحق في الصحة يجب أن يعلو علي الحق في الاستقلالية ، وذلك لأن احترام الاستقلالية لا يجب أن يصبح احترامًا مطلقًا بل احترامًا مشروطًا بأن يكون الفرد قادرًا علي اتخاذ القرار الصحي الصائب، وأن يصدر قرارات مدروسة تتفق مع التدابير الصحية والسلوكيات الصحية السليمة ، ولذا فهناك مبررات أخلاقية قوية لاحترام مثل تلك التدخلات الصحية؛ من أجل تغيير السلوكيات غير الصحية ومن أجل تحسين الصحة العامة، ومن جهة أخري يجب أن نقدر الاستقلالية الرشيدة فقط ونأخذها علي محمل الجد .

المطلب الثاني : نقد ويلسون لمنهج الموافقة المستنيرة عند أونارا أونيل

عارض جيمس ويلسون حجة **أونارا أونيل** * (٢٥٢) في دفاعها عن **الموافقة المستنيرة** *(٢٥٣) التي تقوم علي الخيارات المستقلة والاستقلالية ، لذلك يقول : " تتفق وجهة نظر أونارا أونيل مع معظم علماء الأخلاقيات الطبية الذين يميلون إلي الاعتقاد بأن الخيارات المُستقلة تستحق الاحترام في جوهرها ، وأن إجراءات الموافقة المستنيرة هي أفضل طريقة لاحترام الاختيارات المُستقلة للأفراد، وأنه تكمن أهمية الموافقة المستنيرة في تجنب الخداع والإكراه الذي يتعارض مع الاستقلال الذاتي، وأن الغرض من الموافقة المستنيرة ليس احترام الاستقلالية ولكن تجنب الخداع والإكراه الذي يعد سيئًا من الناحية الأخلاقية، لأنه يُدمر قدرات الشخص علي الفعل، كما أن الإكراه لا يمكن تعميمه أو أن يصير قانونًا كليًا عامًا ".(٢٥٤)

وتوضح أونارا أونيل الأهمية الأخلاقية للموافقة المستنيرة ، فتقول : " أن الموافقة المستنيرة هي التي تحمي الأفراد من الإكراه والخداع وتعني توفير معلومات

كافية ومساحة للمرضي الذين لديهم قدرة علي اتخاذ القرار الراسخ بشأن التدخلات الطبية " .[٢٥٥]

ولقد عارض جيمس ويلسون حجة أونارا أونيل حول الاستقلالية والموافقة المستنيرة، وقدم حججًا أخلاقية كثيرة علي ذلك ، فيقول : " إن المُبررات التي قدمها أونارا أونيل واعتمدت عليها حول احترام الموافقة المستنيرة والاستقلالية ضعيفة للغاية؛ لأنها تنبع من مبدأ أخلاقي مختلف، وهو تجنب الخداع والإكراه وليس المحافظة علي الاستقلالية " [٢٥٦]

وعلي هذا، رفض ويلسون مقولة أونيل والتي تدعي فيها أن" جميع الاختيارات المستقلة تستحق الاحترام "، لذلك يقول: " من الواضح أنه ليست جميع الخيارات التي يتخذها الأفراد جديرة بالاحترام ، فهناك خيارات مُتمحورة حول الذات ومُندفعة وعشوائية وجاهلة وخارجة عن السيطرة ومؤسفة وغير مقبولة ، ولذلك يبدو من المُضلل إلي حد ما الاحترام المطلق لمثل تلك الخيارات المستقلة غير الرشيدة، لأن هناك خيارات قليلة فقط هي التي تعتبر مستقلة بالطريقة المناسبة ، وهناك قرارات طبية يتخذها المرضي وتكون فاشلة وتضر بمصالحهم ومصالح الآخرين وبتدابير الصحة العامة، فمثلًا حينما يرفض المريض العلاج من مرض خطير، فإنه يضع الأشخاص الآخرين في خطر ، ويصبح اختياره خاطئ ولا يجب السماح له برفض العلاج " . [٢٥٧]

يمكننا أن نستنتج من هذا النص عند ويلسون أن هناك نوعين من الاختيارات، خيارات غير رشيدة ولا يجب احترامها ، وخيارات مُستقلة عاقلة ورشيدة وتتفق مع تدابير الصحة العامة ومع صالح المريض، ومع ذلك لم يُبدِ ويلسون أي تقدير أو احترام لمثل تلك الاختيارات المستقلة الرشيدة، ومن جهة أخرى، اعتقد أنه لا يجب أن نُبالغ في تقدير استقلالية الأشخاص أمام الاعتبارات الأخرى ، ويجب البحث عن نهج أخلاقي مُتوازن، من شأنه أن يأخذ في الاعتبار حق الأشخاص في الصحة وليس فقط حقهم في الاستقلالية ، وذلك بحسب كلمات **بيتر ليبنج**. [٢٥٨]

المطلب الثالث: المنهج الأبوي

دافع جيمس ويلسون عن **المنهج الأبوي** [٢٥٩] في السياسة الصحية العامة ، ونادى بأنه قد حان الوقت لكي نتوقف من أن نخاف الأبوية في السياسة الصحية العامة، وأعتقد أن الدفاع عن الأبوية له ما يُبرره، لذلك عارض كل من **جون ستيورات مل** في دفاعه عن الحرية **وجوزيف راز** و**جويل فاييينبرج**، وذلك علي النحو الآتي : " تنطوي الأبوية علي التدخل في حرية شخص آخر لمنفعة ذلك الشخص الآخر ، لذلك يصبح التعدي علي الحرية له ما يُبرره ، فمن الخطأ رفض سياسات الصحة العامة ووصفها بأنها سياسات أبوية خاطئة ، لأن هذا من الصعب تبريره أخلاقيًا " . [٢٦٠]

ونجد ويلسون يقدم دفاعًا قويًا عن الأبوية في الصحة العامة ، وذلك لأنه رأى أنها إشكالية علي المستوي الفردي، وتستحق الدفاع عن التدخل في الخيارات الفردية، لذلك يقول : " هناك سببان يجعلان الأبوية إشكالية علي المستوي الفردي، وهما التدخل في الحرية الفردية ، والافتقار إلي الموافقة الفردية أو عدم الموافقة الفردية؛ لذلك يجب التأكيد علي أن انتهاكات الحرية الفردية لها ما يُبررها، وأن التدخلات الأبوية لها ما يُبررها في مجال الصحة العامة " . [٢٦١]

وجادل جيمس ويلسون بأن الحجج ضد السياسة الأبوية ليست مُبررة بما يكفي، لذلك فإن الأبوية ليست خطأ أخلاقيًا، لأن لها مبررات قوية ، لذلك يقول : " إن السياسات التي تتدخل في استقلالية الناس لها فائدة صافية لهم ، فهي تمنعهم من إيذاء أنفسهم ، لذلك فإن التدخل في السيادة الشرعية مشروع وله هدف مشروع، وهو منفعة الفرد حتي لو تم ذلك دون موافقته، ومن ثم إذا ما أردنا المحافظة علي قيمة الصحة ، فإنه يجب تأييد تلك **التدخلات الصحية*** " . [٢٦٢]

ومن أجل دفاع ويلسون عن الأبوية في مجال الصحة العامة ، وعن قيمة الصحة في المقام الأول ، عارض الحجج التي قدمها جون ستيورات ميل عن الفردية ورفضه للأبوية ، لذلك يقول : " إن قيمة الصحة أعلي من قيمة الفردية ،

لذلك فإن الحجج التي قدمها ميل عن الفردية ورفضه للأبوية غير قابلة للتصديق، عندما يتعلق الأمر بالصحة العامة يصبح كل شيء مُباحًا، فلقد بني ميل حجته علي أهمية الفردية، ولكن الصحة قيمة لا جدال فيها ، فالصحة هي الخير الجوهري ". (٢٦٣)

ومن جهة أخرى، نجد ويلسون يفرق بين نوعين من الأبوية، وهما **الأبوية اللينة** و**الأبوية الضعيفة** (٢٦٤)، فيقول :" هناك فرق بين الأبوية اللينة والأبوية الصعبة ، فمنع الشخص من الانتحار يتضمن التدخل في الخيارات من أجل فائدة ومنفعة صافية للشخص ، ومن جهة أخرى، هناك أبوية ناعمة وقسرية وأبوية غير قسرية وقاسية ، وكلاهما يقوم علي تبرير التدخل في الخيارات الفردية المستقلة ، وهذا أمر مشروع في سياسة الصحة العامة " . (٢٦٥)

وكذلك فرق ويلسون بين الأبوية الناعمة والأبوية القاسية في موضع آخر ، فيقول : " تتضمن الأبوية الناعمة التدخل في أفعال غير مستقلة إلي حد كبير وعلي سبيل المثال تقييد حرية شخص علي وشك السير في طريق سيارة قادمة لم يراها، وتتضمن الأبوية القاسية التدخل في الأفعال المُستقلة إلي حد كبير، علي سبيل المثال، منع شخص فكر طويلًا في عدم جدوى الحياة من قتل نفسه ، لذلك يعتقد أن الأبوية القاسية أكثر إشكالية من الناحية الأخلاقية من الأبوة اللينة لأنها تُهدد باستقلالية الفاعل وعدم احترامه " . (٢٦٦)

ومن جهة أخرى ، رفض ويلسون مناهضة الأبوية من أجل مبدأ عدم الضرر وكف الأذى ، ومن ثم، بَرر الإكراه الذي تقوم به الدولة لتحسين الصحة ، لذلك يقول : " لا يوجد خطأ في السياسات الأبوية المُبررة التي تنتهك الحرية ، إذن الإكراه الذي تقوم به الدولة مُبرر من أجل منع الأذى الذي يحترم الذات ، لذلك فإن الأبوية مسموح بها أخلاقيًا؛ لأنها تحدث من أجل المصلحة والمنفعة ومنع الضرر ومنع الأذى ، ومن ثم فنحن نرفض معادة الأبوية Ant paternalism " . (٢٦٧)

ومن الغريب أيضًا أن **جويل فاينبرج** قد رفض الأبوية من أجل **مبدأ عدم الضرر** [٢٦٨]، وهذا ليس من قبيل المصادفة ، فهو من أكثر أتباع ميل في القرن العشرين ، ولقد جعل فاينبرج الاستقلالية مفهومًا مركزيًا حين نقد الأبوية ، وكان في معظم كتاباته مناهضًا شرسًا للأبوية ، فمثلاً نجده يقول:" إن منع إلحاق الضرر بشخص ما ليس سببًا جيدًا للحد من الحرية، علي الأقل بموجب القانون ، فالإنسان قادر علي الاختيار طالما ليس رضيعًا أو مجنونًا أو في غيبوبة ، لذلك يجب رفض الإكراه تمامًا " . [٢٦٩] والجدير بالذكر أن فاينبرج عارض الأبوية القاسية فقط ولكنه أيد الأبوية الناعمة ، وذلك حين قال : " إن الدولة قد تحد من حرية الشخص لمصلحته ، وحينما يتخذ الناس خيارات تَضُر بأنفسهم ، لذلك يجب أن نمنعهم من أجل مصلحتهم الشخصية " . [٢٧٠]

ويزعم جيمس ويلسون أن جويل فاينبرج لا يعارض الأبوية ولا يدينها ، وكأن ويلسون تناسي أن الأبوية نوعان ، وأن النوع الذي قبله فاينبرج هو الأبوية الناعمة فقط ، ولذلك يقول :" لا يعارض فاينبرج الضرائب المبررة أبويًا علي التدخين، وهذا أقل قسرًا وأقل إدانة من الناحية الأخلاقية ، لذلك يري أن التدخل الأبوي في الحرية مطلوب من أجل منع الضرر وهذه السياسات الأبوية مشروعة لأنها تنفذ القانون الجنائي" .[٢٧١].

وعلى هذا، يقرر ويلسون أنه لا يجب اعتبار الأبوية شرًا معيبًا يجب تجنبه، أو أنها غير مرغوب فيها بسبب التدخل في الحرية ، لذلك يقول" تفي الأبوية بأهداف جديرة بالاحترام مثل تحسين صحة السكان، ومن ثم تنجح في تحقيق سياستها، لذلك فإن سياسة التدخل هي ترجيح لقيم أفضل من تلك التي يمتلكها الشخص نفسه ". [٢٧٢] ويؤكد ويلسون أن الأبوية أساسية في أخلاقيات الصحة العامة ، ويبرهن علي أن الأبوية لا يمكن أن تصبح إشكالية أخلاقية علي المستوى الفردي ، بسبب التدخل وعدم الموافقة الفردية ، فيقول: " تعني الأبوية اتخاذ تدابير التباعد الاجتماعي لمنع انتشار الوباء ، وهذه التدابير والتدخلات الصحية ليست

أبوية أو قسرية ولكن لها ما يبررها ، وهذه المبررات للأبوية تبرر انتهاك الحرية الفردية " .[٢٧٣]

نقد التدخلات الأبوية في أخلاقيات الصحة العامة:-

إن السؤال الذي نجد أنفسنا أمامه هو هل السياسة الأبوية خاطئة من الناحية الأخلاقية في الصحة العامة ؟ غالبًا ما يتم توجيه النقد الأخلاقي للأبوية علي أنها غير مقبولة أخلاقيًا؛ لأنها تنتهك احترام قيمة الحرية والاستقلالية والموافقة المستنيرة.

لقد برر ويلسون الأبوية من أجل الحفاظ علي الحق في الصحة العامة، وكذلك دافع عن الأبوية كل من ساره كونلي وتوماس نايس وماريان موسير، علي النحو التالي : فنجد **سارة كونلي** تقول :" من الممكن أخلاقيًا إكراه الناس علي فعل ما هو جيد من أجل صحتهم ، ويجب استخدام الأبوية من أجل استبعاد بعض الخيارات غير الصحية للمواطنين ، ولذلك فإن هذه التدابير الأبوية غرضها الحفاظ علي صحة الأشخاص ، ومن ثم قد تؤدي الخيارات الفردية إلى زيادة عبء المرض وإلى تفاقم العديد من المشكلات الصحية بسبب السلوكيات الصحية الخاطئة، مثل تعاطي التبغ والمخدرات والإفراط في الطعام" .[٢٧٤] وكذلك ينادي **توماس نايس** بأن الأبوية مُبررة بالرغم من الاتهامات الموجهة إليها، وذلك علي أساس العدالة الصحية لأن هدفها المحافظة علي صحة السكان . [٢٧٥] وبالمثل تدافع **ماريان موسير** عن الأبوية وترى أنها يجب أن تنتصر علي القيم التحررية ، فتقول : " تظهر الأبوية في فرض الدولة تشريعات وقوانين علي الجمهور من أجل ضمان سلامتهم ، وقد تتعارض هذه القوانين مع الحرية الفردية مثل تشريعات خوذات الدراجات النارية التي تقلل الإصابات والوفيات الخطيرة الناجمة عن الحوادث" .[٢٧٦] وأيضًا يرى **توماس نايس** أن:" الأبوية تهدف إلي حماية صحة الناس أو تحسينها أو تجنب الحوادث ، ويجب علينا أن ننظر إلي النتائج الفعلية للفعل الأبوي ، حيث

تقصد الأبوية بعدم إلحاق الأذى بالآخرين؛ لذلك فإن الأبوية مبررة ولا يمكننا أن نعترض علي الأبوية إذا ما كانت مُبررة".(٢٧٧)

وإذا ما كانت وجهة نظر جيمس ويلسون تتفق مع الفلاسفة السابقين، فإننا نجد **ديفيد بوكانان** يُعارض الأبوية في السياسة الصحية، ويطالب بتوسيع نطاق الاستقلالية بدلًا من الأبوية إذا ما أردنا تحسين الصحة ، فيقول :" من الواضح أن الأفراد الذين يتمتعون بأكبر قدر من الاستقلالية يتمتعون بأكبر قدر من الصحة، وكذلك تفشل الأبوية في علاج الأمراض المزمنة والأمراض المعدية ، كما إنه يمكن خدمة الصحة العامة بشكل أفضل من خلال الاستقلالية وليس الأبوية، ومن جهة أخرى، قد تكون هناك مُبررات قوية لمثل تلك التدخلات الأبوية في الصحة العامة، مثل التطعيمات الإجبارية والعزل والحجر الصحي بسبب تهديد وشيك بالمرض الناجم عن الحروب البيولوجية، لذلك فإن عدم التدخل الأبوي حينئذ سيؤدي إلى ضرر بالغ" .(٢٧٨)

ويرفض **هوساك دوجلاس** الأبوية القانونية، ورأى أن المشكلة تكمن في التبرير، قائلاً :" ركز معظم الفلاسفة الأخلاقيين علي العلاقات الشخصية لفهم الأبوة وتبريرها أخلاقيًا، ولكن تلك الأبوية القانونية تضع حلولاً مؤقتة فقط للعديد من المشاكل التي تواجهنا ولا تقدم حلولاً جذرية " . ٢٧٩

وتنادى **جبريال ديانا** بأن هناك أوجه قصور في الأبوية يجب أن نجد لها حلاً ، ومن ثم تقول : " تقودنا الأبوية إلى مُنحدر زلق ، فلا يجب أن نرفض الأبوية تمامًا لأن هذا غير أخلاقي ويتسبب في مشكلة أخلاقية خطيرة ، ولا يجب قبول الأبوية تمامًا بدون مُبررات قوية وشروط أساسية " . (٢٨٠)

وإذا ما كان هناك صراع بين الاستقلالية والأبوية ، فأعتقد أن هذا الصراع ليس حقيقيًا ، كما أعتقد أن الأبوية لا يجب أن تكون قسرية تمامًا ، لذلك أعتقد أن الأبوية التي يجب أن نختارها هي الأبوية التحررية التي يحتفظ فيها الفرد بحرية الاختيار الذي يتوافق مع قيم الصحة العامة، وتعني تقديم المساعدة عند الطلب ،

وليست الأبوية القاسية، لأنه يجب أن يقوم تحسين الصحة العامة علي الإقناع أفضل من الإجبار والإكراه، فهذا يأتي بنتائج صحية أفضل. ومن جهة أخري أعتقد أنه يجب تغيير السلوكيات الصحية الخاطئة ليس بالإكراه أو الإجبار بل بالتعليم والتوعية الصحية وتوفير التثقيف الصحي وتدريس أخلاقيات الصحة العامة، الذي يساعد علي اتخاذ القرارات الصحية السليمة.

تطبيقات المنهج الأبوي: دافع ويلسون عن التدخلات الصحية التي تقوم علي المنهج الأبوي ، وفي نفس الوقت رفض استخدام وتطبيق المنهج الأبوي علي الأبحاث السريرية ، وهذا فيه ازدواجية في المعايير ، وذلك علي النحو التالي :-

(١)- دور الدولة في تحسين صحة السكان: ألقى ويلسون بعبء تحسين الصحة العامة علي الدولة والحكومة، ورأى أنه ينبغي التحول إلى السؤال عن دور الحكومة في حماية صحة مواطنيها ، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، ما دور الدولة أو الحكومة في تحسين صحة السكان؟ يري ويلسون: " أنه ينبغي التحول نحو ما ينبغي أن تفعله الحكومات أو ما لا ينبغي أن تفعله الحكومات من أجل صحة مواطنيها ، يجب علي الدولة أن تفرض سياسات أبوية من أجل تعزيز قيمة صحة السكان في المقام الأول ، حتي وإن تعدت علي الحرية ، فالدولة يجب أنْ تجبر مواطنيها بشكل روتيني بدون موافقتهم الفردية من أجل منفعتهم ومصلحتهم ، لذلك فإن تلك السياسات الأبوية من الدولة مُبررة أخلاقيًا ، بالرغم من أنها تنطوي علي الإكراه، ولكنها تكون في صالح الآخرين ، لذلك فيجب علي الدولة أن تستخدم الأبوية لتحسين صحة السكان وتزيد من الفائدة المتوقعة، وتمنع من الضرر المتوقع الذي يمكن تجنبه، طالما وافق الأغلبية علي سياسة الدولة، فلا يهم مُعارضة الأقلية".[٢٨١] برهن ويلسون في هذا النص علي انتمائه للنفعية، التي تنص علي أكبر قدر من المنفعة لأكبر عدد من الناس ، وتجاهل مصالح الأقليات ومنفعتهم ، والنقطة الثانية أن ويلسون أكد علي أنه لا محالة للحكومات من التدخل في حياة

مواطنيها بطرق لا تعد ولا تحصي بما يُجبرهم للإذعان للسياسة الصحية العامة ، فماذا لو كانت تلك الحكومة جائرة ومستبدة؟

ويقدم ويلسون المبررات الأبوية للدولة في التدخلات الصحية من أجل منع السلوكيات الضارة بالصحة العامة فيقول:" من الشائع أن تتمكن الحكومات من تحسين صحة السكان من خلال فرض تكاليف وتدابير معينة تُقيد اختيارات الفرد مثل تغريم السائقين الذين لا يرتدون حزام الأمان أو زيادة الضرائب المفروضة علي التبغ ، وتنظيم حملات إعلانية قوية لمكافحة التبغ ، كما تزيد من معدل الضرائب علي الكحول من أجل الرغبة في خفض مستويات العنف في المجتمع وتوفير المزيد من الايرادات الضريبية للحكومة والامتثال لمنظمة الصحة العالمية ، ووضع حدود للسرعة علي الطرق، وعدم القيادة تحت تأثير الكحول، وفرض خوذات الدراجات النارية وأحزمة مقاعد السيارات الإلزامية، ومقاعد الجلوس للأطفال، ومنع السائقين من القيادة وهم في حالة سكر، وحظر التدخين في الأماكن العامة أو الأماكن المكتبية والحماية من التدخين السلبي ".(٢٨٢)

يوضح هذا النص عند ويلسون أمرين :-

الأول: أن هناك شرعية أخلاقية للتدخلات الحكومية في تحسين الصحة العامة ولتلك التدابير الإجبارية والقصرية من أجل المحافظة علي الصحة العامة؛ وذلك بسبب الحق في الصحة .

الثاني: دافع ويلسون عن التدخلات الصحية من قبل الدولة والحكومة من أجل تحسين الصحة العامة وإزالة عوامل الخطر من البيئة؛ لأن الحق في الصحة يسمح بإكراه المواطنين وإجبارهم علي اتباع سلوكيات صحية معينة، دون موافقتهم من أجل منع الضررعنهم .

وإذا ما كان ويلسون قد دافع عن الإكراه والإجبار من الدولة لتحسين الصحة ، فأعتقد أنه كان من الأفضل استخدام وجهات النظر الفلسفية بدلاً من ذلك الإكراه والإجبار.

ويطالب ويلسون بأن هناك حق في الصحة العامة للمواطنين، وهذا الحق يستدعي من الحكومة أن تقوم بواجباتها، لذلك يقول :" أن الحق في الصحة يستدعي تدخل الدولة لصالح الأفراد، فهناك واجب من الحكومة لمعالجة تلوث الهواء والسمنة، ويجب على الحكومة الحد من السلوك الذي يفرض مخاطر علي الآخرين، ويجب علي الحكومة تحديد ما يعتبر تدبيرًا متناسبًا في الحد من المخاطر الصحية، فمن حق الأفراد أن تقوم الدولة بواجباتها في إزالة التهديدات الصحية من البيئة، كما يجب علي الدولة اتخاذ خطوات جادة لتقليل أي تهديد صحي، وفي المقابل لا يوجد حق مقابل من جانب المواطنين للإصرار على أن مثل تلك التدخلات أبوية وتنتهك حرية المواطنين " .(٢٨٣)

ويعرض ويلسون لمشكلة صحية مثل **مشكلة السمنة** ودور الدولة الأبوي في الحفاظ علي المواطنين من السمنة ، فيقول:" يجب أن تتدخل الدولة لمنع السمنة ، وهذا له فائدة جيدة علي الصحة حين نقدم الأسباب المساهمة في زيادة السمنة، وحملات التوعية بأن السمنة ضارة علي الصحة، لذلك فيجب علي الدولة أن تحارب المطاعم التي تقدم الوجبات السريعة والتي تعمل علي زيادة السمنة " . (٢٨٤) يمكننا أن نستنتج من هذا النص أن هناك مبررات أخلاقية لتدخل الدولة في تحسين صحة السكان ، كما أن تدخل الدولة في الحفاظ علي صحة السكان لا يعد انتهاكًا لحقوق الأفراد، ومن ثم فإن الدولة تنتهك حقوق الأفراد إذا لم تتدخل في تحسين صحة السكان ، كما أن الحق في الصحة يستدعي تدخل الدولة لصالح الأفراد .

دافع ويلسون عن التدخلات الصحية ورفض احترام الحريات الفردية التي ينجم عنها أضرار صحية ، لذلك يقول : " يجب أن نضع في اعتبارنا الضرر الذي يلحق بنا من اختياراتنا الصحية ، لذلك يجب تفويض الدولة بالتدخل لمنع الأضرار غير المشروعة مثل العنف غير المُبرر علي الزوجات والأطفال، وهذا أقوى بكثير من حق الأفراد في استقلالهم " .(٢٨٥) وفي موضع آخر نجده يقول : " إذا لم تتدخل الدولة أو الحكومة في ظروف معينة، فإن هذا قد يؤدي إلى نتائج عكسية

وغير مشروعة ، لذلك فإن عدم تدخل الدولة في حماية صحة السكان ينتج عنه ضرر صحي كان من الممكن تجنبه" .[٢٨٦]

لذلك يجادل ويلسون بأنه يجب علي الدولة ألا تفشل في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة ، لأن هناك أولوية للحق في الصحة ، ومن ثم يقول:" لا تنتهك الدولة حقوق السكان حينما تتدخل في اختياراتهم الفردية التي تقودهم إلى الهلاك، في حين تنتهك الدولة حقوق السكان حينما تفشل في تقليل المخاطر والأضرار، وتعجز عن وضع آلية لحماية السكان، لذلك يجب علي الدولة أن تزيل جميع التهديدات الصحية من البيئة وإلا انتهكت حقوق مواطنيها في الصحة ".[٢٨٧] يوضح هذا النص عند ويلسون أنه تنتهك الحكومة حقوق مواطنيها فقط إذا ما فشلت في السيطرة على تلك التهديدات الصحية التي يعاني منها الأفراد، وليس إذا ما تدخلت تلك الحكومة في اختياراتهم الفردية وانتهكت استقلاليتهم بالفعل.

ويضع ويلسون أمثلة عملية لانتهاكات الدولة في حقوق الأفراد في الصحة، ولذلك يقول :" تنتهك الدولة حقوق الأفراد في الصحة حينما تفشل في حماية المستهلكين، والعمال من الممارسات الضارة بالصحة وحينما تفشل في حماية أرباب العمل ومصنعي الأدوية والمواد الغذائية، وتفشل في منع المخدرات وحماية المرأة من العنف، وتفشل في مُقاضاة الجناة وتفشل في سن قوانين تمنع تلوث المياه والهواء والتربة ".[٢٨٨] وصفوة القول رأى ويلسون أن هناك حقًا في الصحة يسمح بتدخل الحكومة في حريات الأفراد وفي اختياراتهم المستقلة، وبالمثل فإن عدم تدخل الدولة لحماية الصحة العامة بفرض تدابير قسرية يعد انتهاكًا لحق المواطنين في الصحة، وتقاعس من الحكومة عن أداء واجباتها نحو مواطنيها .

(٢)- الأبوية في الأبحاث السريرية : رفض جيمس ويلسون الأبوية في **الأبحاث السريرية** [٢٨٩*] ، كما قام بمعارضة وجهة نظر جانسن و وول Jansen and Wall وقدم النقد الأخلاقي لوجهة نظرهما، لأنهم أيدوا الأبوية القاسية مع صناع

القرار الفقراء، ورفضوا أن يشاركوا في تلك الأبحاث السريرية، كما قام ويلسون بعرض وجهة نظر أرينسون التي دعمت الأبوية في الأبحاث السريرية وقدم النقد الأخلاقي لها أيضًا، وذلك علي النحو الآتي : –

أولاً :– عرض ويلسون لحجة **جانسن وول** التي مضمونها : " يجب منع صُناع القرار الفقراء من المشاركة في الأبحاث السريرية ، لأنهم سوف يتخذون قرارات سيئة ويستخدمون حريتهم لإيذاء أنفسهم ، وهناك أسباب أخلاقية كافية لمنعهم من اتخاذ قرار بالمشاركة في الأبحاث السريرية لأنهم صُناع قرار فقراء ، ومن المؤكد أن تلك الأبحاث بها نسبة مخاطر عالية ولا توجد بها أي استفادة علاجية علي الإطلاق، وإنما يكون هذا في مقابل حافز مالي " . (٢٩٠) ، ويشرح **ديفيد ريسنيك** وجهة نظر جانسن ووال، فيقول : " لقد دافع كل من جانسن ووال عن التوزيع العادل للفوائد وعبء ومخاطر البحث التي يتحملها صناع القرار الفقراء فقط المشاركين في البحث ، لذلك فإن صناع القرار الفقراء سيواجهون مخاطر أكبر من الفوائد التي يحصل عليها صناع القرار الجيدين ، لذلك يجب حماية صناع القرار الفقراء من الأذى ليس لمصلحتهم، ولكن أيضًا لتعزيز العدالة التوزيعية ، ومن ثم فإن صانعي القرار الفقراء يميلون إلى تحمل مخاطر أكبر وفوائد أقل من صانعي القرار الأغنياء، وسيحدث اختلافات غير عادلة في الرفاهية، ومن ثم يجب مراعاة العواقب والآثار المحتملة علي المشاركين في البحث وهذا مصدر قلق بالغ الأهمية، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقييم عواقب خيارات السياسة المختلفة، ويجب مراعاة المخاطر التي يواجهها المتطوعين الفقراء ويجب حماية المشاركين في البحث، ويجب تقييد الاستقلالية الفردية من أجل حماية المشاركين في البحث من الأذى، لأنه يجب مراعاة الاعتبارات الأخرى مثل العدالة واحترام الحقوق الفردية".(٢٩١)، كما أكد كل من جانسن وول في موضع آخر : " أنه يجب تقييد استقلالية المشاركين في الأبحاث لصالحهم ، ويجب تبني قواعد تحمي المشاركين في الأبحاث البشرية من الأذى والاستغلال والضرر ، ويجب أن تصبح الموافقة

مستنيرة وعلي أساس سليم ، لذلك يجب حظر القاصرين والمعوقين والنساء الحوامل والمرضعات والسجناء من المشاركة في تلك الأبحاث لأن هذا لا يعد علي أساس أخلاقي سليم " . (٢٩٢)

ثانيًا : موقف جيمس ويلسون من حجة جانسن ووال :- رفض جيمس ويلسون كل الحجج التي قدمها أنسن ووال ، قائلاً: " من الصعب قبول الحجج التي قدموها في مجتمع ليبرالي متعدد الثقافات ، لأن الناس الفقراء أحرار في أن يمتلكوا قيم غريبة، وطالما لا يتم إكراههم ، فقد يكون هؤلاء المرضي يائسين ولديهم أمل في أن تنجح التجربة، وقد يشعرون بأنه ليس لديهم ما يخسرونه ، وقد تكون هذه هي فرصتهم الوحيدة من مرض غير قابل للشفاء وذلك بموجب حماية "الحق في الحياة " .(٢٩٣)

ويجادل ويلسون ضد الحجج التي قدمها جانسن ووال ، فيقول : " نحن متعاطفون مع المثل العليا المُحفزة لحجة يانسن ، فهم محقون في الإشارة إلي المساواة في الرفاهية ، ومع ذلك فنحن غير مُقتنعين بحججهم الحالية لحظر المشاريع البحثية ذات نسبة المخاطر العالية والفوائد الضعيفة بحجة أن صناع القرار الفقراء يفتقرون إلي الحافز ، وليس هناك علاقة بين أن تكون صانع قرار فقير وبين أنك تمتلك قرارًا سيئًا ، ويجب وضع في الاعتبار أن حرية الدخول في مشروع بحثي له وزن أخلاقي ، ومن ثم فإنه من غير الضروري تقييد حرية المشاركة في البحث بالطرق التي يعتنقها يانسن ووال " . (٢٩٤)

وصفوة القول ، صرح ويلسون بأن هناك حرية في المشاركة في الأبحاث السريرية ، قائلاً : " "أن منع صناع القرار الفقراء يعد أمرًا ثقيلاً أخلاقيًا ، كما أن حذر هذه الأنواع من الأبحاث له عواقب غير مُرحب بها علي جميع الأبحاث السريرية " .(٢٩٥)، لذلك لم يقتنع جيمس ويلسون بالحجج التي قدمها كل من جانسن ووال ، ورأى أنها حجج ضعيفة ، قائلاً : " يجب تأييد الحرية في الأبحاث السريرية، لذلك فمن غير المرغوب فيه تقييد حرية المشاركين في البحث لأن هناك حرية للدخول والمشاركة في أي بحث سريري ، وهذا له وزن أخلاقي " . (٢٩٦)

وعلاوة علي ذلك، دافع ويلسون عن حجب المعلومات عن الأشخاص المشاركين في البحث السريري ، فنجده يقول : " هناك ظروف للبحث تجعل حجب المعلومات عن المشاركين في البحث مقبولاً أخلاقيًا " . (٢٩٧)

ثالثًا: نقد النقد:- فيما يلي أحاول أن أفحص حجة ويلسون بشكل نقدي حول حرية مشاركة صانعي القرار الفقراء في الأبحاث السريرية وذلك لبيان أن هناك خطأ جوهري في حجته، وأن حجته مثيرة للجدل الأخلاقي وغير مُبررة أخلاقيًا وترتكز علي أساس ضعيف وليست مُقنعة أخلاقيًا، فإذا ما كان ويلسون نقد حجة كل من يانسن ووال لأنهم رفضوا مشاركة صانعي القرار الفقراء في الأبحاث السريرية ، ورأى أن حجتهم ضعيفة وغير مقنعة، وطالب بحرية المشاركة في الأبحاث السريرية ورفض الأبوية، فأنا أعتقد بخلاف ما ذكر ويلسون، أنهم محقين إلى حد كبير، وأن لديهم أسبابًا أخلاقية كافية لمنع مشاركة هؤلاء الفقراء في تلك الأبحاث السريرية من أجل الحافز المالي، ومن أجل منع استغلال الفقراء في تلك الأبحاث السريرية، كما أن هذا يثير مخاوف أخلاقية مُمكن أن تنشأ من استغلال الفقراء والمحرومين اقتصاديًا بدافع الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمرون بها، ومن ثم تصبح اختياراتهم ضعيفة ويضعف أساس الموافقة المستنيرة، وهذا يعد إشكالية أخلاقية في حد ذاته، إشكالية استغلال الفقراء في الأبحاث السريرية.

وإذا ما كان جيمس ويلسون طالب بحرية صناع القرار الفقراء في الدخول في الأبحاث السريرية، فإننا نجد بيوشامب يعارض هذه الحرية المزيفة، ويقول : " في دراسة توسيلجي للزهري، أصيب المئات من الرجال السود في المناطق الريفية الفقيرة من العالم النامي، ولقو حتفهم بسبب مرض الزهري القابل للعلاج !" .(٢٩٨)

ومن ثم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا بطبيعة الحال هو، لماذا طالب ويلسون بشدة بضرورة حذف الأبوية مع أصحاب القرار الفقراء، وهو الذي دافع كثيرًا عن الأبوية من أجل الحفاظ علي الحق في الصحة العامة؟ وطالب بضرورة التدخلات الصحية من قبل الحكومة والدولة ، وعارض الاستقلالية من أجل تجنب

الاختيارات السيئة، ومنع الضرر من أجل الحفاظ علي الحق في الصحة العامة ؟ وطالب بالمساواة الصحية ورفض الظلم الصحي ودعا إلى العدالة الصحية ؟ وتمسك بالسياسة الأبوية في الصحة العامة؛ لأنها تحمي الأشخاص من القرارات السيئة، ألا تنطبق هذه السياسة الأبوية في الصحة العامة علي صُناع القرار الفقراء أيضًا ؟ ولماذا لم يضع ويلسون في الاعتبار تلك الآثار المحتملة علي صناع القرار الفقراء المشاركين في البحث ؟ ولماذا رفض التدخلات الصحية الأبوية معهم من أجل منعهم من إلحاق الضرر بأنفسهم، وتذكر الآن فقط أنه في مجتمع ليبرالي وتعددي وأن الفقراء أحرار في اختياراتهم الصحية !.

وعلى هذا أعتقد أنه يجب المطالبة بوقف استغلال الفقراء والمحرومين في الأبحاث السريرية ، وكذلك يجب أن يتم توزيع عادل للفوائد والأعباء والمخاطر بين الأغنياء والفقراء، وذلك لأن صُناع القرار الأغنياء يرفضون المشاركة في الأبحاث السريرية في حين يتمتعون بفوائد تلك الأبحاث ويجنون ثمارها فقط ويتركون المخاطر لصناع القرار الفقراء، أين ذهبت المساواة الصحية يا فيلسوف العدالة الصحية ؟ أليس هذا قمة الظلم الصحي الذي رفضه كثيرًا ، أليس من حق صناع القرار الفقراء أيضًا الحق في الصحة والحق في الحياه ، ولذلك يجب أن نمنعهم من اتخاذ قرارات سيئة تضر بأنفسهم ! ولذلك اعتقد أن صناع القرار الفقراء غير مؤهلين لاتخاذ القرار لافتقارهم إلي الخبرة الطبية، كما أن حقهم في الاستقلالية هنا ينجم عنه آثار عملية خطيرة، وهذا يتعارض مع مبدأ عدم إلحاق الأذى أو الضرر.

والجدير بالذكر، أنني أرفض وجهة نظر كل من جيمس ويلسون وأيضًا جانسن ووال ، لأنه لا يجب ترك صُناع القرار الفقراء فقط يتحملون المخاطر البحثية وحدهم، وهذه وجهة نظر جانسن ووال ، وفي نفس الوقت ، لا يجب استبعاد صناع القرار الفقراء تمامًا من المشاركة في الأبحاث السريرية ، بل يجب حدوث تقييم أخلاقي للأبحاث السريرية، وإذا ما كانت المخاطر عالية وتفوق الفوائد بكثير،

فيجب حظر هذه الأنواع من الأبحاث طالما أنها غير مُجدية وليس لها فوائد صحية سواء علي الأغنياء أو الفقراء.

ومن ثم، يجب تسليط الضوء علي القلق الأخلاقي لمشاركة الفقراء وحدهم في الأبحاث السريرية. ومن ثم أتفق مع **كولين سي ديني** في أنه :" يجب وجود معايير أخلاقية عادلة للبحث في الدول النامية، ومن ثم يجب تسليط الضوء علي القلق الأخلاقي في مشاركة المحرومين في الأبحاث السريرية، وعلى هذا فإن هذه المخاوف الأخلاقية مبررة بالضرورة " . (٢٩٩)

ومن جهة أخرى أعتقد أن ويلسون رفض التدخلات الأبوية في الأبحاث السريرية؛ لأنه قبل بمشروع ما بعد الإنسانية والتعزيز الجيني لنوع معين من البشر بما يسمح بالتفوق الجيني والعنصرية مع الفقراء والسود، لذا فلا يجب أن نستنكر موقفه الذي يتعارض مع الكرامة التي دعا إليها.

الخاتمة ونتائج البحث

وبعد هذه الرحلة الطويلة في قراءة أخلاقيات الصحة العامة عند جيمس ويلسون، نستطيع الوصول إلى النتائج الآتية :

– درس ويلسون تاريخ الأخلاق في أطروحته للدكتوراه، وكانت الأخلاق لديه براجماتية وعملية ووظيفية، وظيفتها أن تستجيب للمشكلات المستعصية الملموسة وتقدم حلولاً مبتكرة وسريعة ، ولم يستطع تفادي عيوب تلك الأخلاق البراجماتية.

– ناقش ويلسون طبيعة الحقوق ودرجاتها وتوصل إلي أن هناك حقًا أعلي من حق آخر ، وأن حق الصحة أعلي من أي حق آخر ، لذلك فإنه من الممكن تجاوز الحقوق الفردية الأخرى كالحق في الاستقلالية والسرية من أجل المحافظة علي الحق في الصحة العامة وهو حق لا يمكن تجاوزه .

– سلط ويلسون الضوء علي إشكالية الملكية الفكرية وما تثيره من تحديات أخلاقية، وكان ويلسون من أوائل الفلاسفة الذين ناقشوا الحق في الملكية الفكرية والحق في

حرية المعلومات ، وطالب بشدة بأن يكون للفلسفة دور مركزي في مناقشة حق الملكية الفكرية، وأنها هي الوحيدة التي تستطيع أن تمدنا بحجج أخلاقية مع أو ضد الملكية الفكرية، ولم يعترف ويلسون بحقوق النشر أو حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالأدوية ورفض حق براءات الاختراع علي المضادات الحيوية وعلي المحاصيل المعدلة وراثيًا .

– دافع ويلسون عن حق حرية المعلومات وجعل له الأولوية الأخلاقية في مقابل الحق في الخصوصية والحق في السرية، من أجل تحسين جودة القرار في السياسة الصحية ومن أجل المصلحة العامة .

– لم ينجح ويلسون في حل إشكالية التوتر بين الحقوق الفردية والصالح العام ، وبات لديه فجوة لم يستطيع عبورها بين الاستقلالية والأبوية بعدما رفض الاستقلالية والموافقة المستنيرة كمنهج في الصحة العامة ، وبالتالي فشل في إظهار أن حق الاستقلالية يتكامل مع الحق في الصحة العامة ولم يستطع أن يوفق بين احترام الحق في الصحة واحترام الحق في الاستقلالية ، لذلك أعتقد أنه يجب البحث عن نهج أخلاقي متوازن يضع في الاعتبار حق الأشخاص في الصحة وحقهم في عدم انتهاكهم لحريتهم واستقلاليتهم وخصوصيتهم وسرية بياناتهم ، وتناسى ويلسون أن الحق في الصحة العامة حق من حقوق الإنسان وأن انتهاك حقوق الإنسان في الحرية والسرية والخصوصية يجعلهم لا يتمتعون بتلك الصحة التي طالما دافع عنها ويلسون ، لذلك يجب أن نأخذ الحقوق الفردية الأخرى علي محمل الجد.

– دافع ويلسون عن الأبوية القاسية في الصحة العامة، ورأى أنها أساسية في أخلاقيات الصحة العامة، ولها مبررات أخلاقية أساسية أهمها مبدأ عدم الضرر، ولكني أعتقد أنه يمكن خدمة الصحة العامة بشكل أفضل من خلال تأييد الاستقلالية الرشيدة، وليس الأبوية القاسية، وأنه يُسمح فقط بالتدخلات الصحية حينما تكون ضرورية فقط ولها أسباب خطيرة مثل مواجهة مشكلة صحية كالوباء

بفرض الحذر والحجر الصحي مثلاً، أي أنني أعتقد أن تلك التدخلات الصحية يجب أن تكون مشروطة .

– ناقش ويلسون مشكلات صحية خطيرة مثل مشكلة السمنة، وقدم الحلول الأخلاقية لها بالتدخلات الصحية لها من الحكومات التي تقوم بفرض التدابير الصحية القسرية، واستخدام السياسة الأبوية في منع الممارسات غير الصحية وزيادة الضرائب علي مطاعم الأكل السريع ، ولم يفطن إلي أنه كان من الممكن إلغاء تلك التدخلات الصحية الجبرية والقسرية إذا ما كان هناك وعي صحي وتثقيف صحي، أي أنه من الممكن أن تصبح السياسة الصحية ناجحة حينما تحترم قيمة الاستقلالية والاختيارات الفردية المسئولة، وحينئذ تصبح تلك التدخلات الصحية الأبوية عديمة الجدوى.

– أظهر ويلسون أن هناك ارتباط قوي بين المحددات الاجتماعية للصحة العامة والنتائج الصحية، وأوضح أن الفقر هو السبب الرئيسي لاعتلال الصحة العامة، ولكنه لم يقف كثيرًا عند الفقر ولم يحاول أن يقدم حلول فعالة للقضاء علي الفقر في المجتمعات النامية، لذلك فلم يعمد إلى تحسين الصحة العامة بشكل مستدام في جميع أنحاء العالم وبالأخص المناطق المحرومة في العالم.

– نجح ويلسون في الجمع بين الفلسفة والصحة العامة ، لذلك قام بدمج الاهتمامات الفلسفية في نسيج الصحة العامة ، ومن ثم قام بتسليط الضوء علي مناقشة قضايا ساخنة أخري تواجه تحسين الصحة العامة مثل مشكلة الأدوية باهظة الثمن ، وقدم حجج أخلاقية ناجحة ومبررة بشكل كبير ضد تلك العلاجات الطبية مرتفعة الثمن، وقام بتحليل أخلاقي رائع لاقتصاديات تسعير الدواء ورفض براءات الاختراع علي الأدوية الصيدلانية، ورفض احتكار شركات الأدوية للدواء المُنقذ للحياة، كما قدم الحلول الأخلاقية الممكنة لمشكلة الأدوية باهظة الثمن .

– طالب ويلسون بالاستفادة من دراسات علم (البيولوجيا /علم الأوبئة /العلوم الاجتماعية /الطب / الفلسفة)، لأنه كان لديه قناعة أخلاقية بأن هناك تقاطع بين

هذه العلوم جميعا من أجل خدمة الصحة العامة ،كما أن هذه العلوم توفر حقائق موضوعية للقيام بالتدخلات الصحية من أجل الوقاية من المرض أو الإصابة أو الوفاة ، ولذلك دافع عن التدخلات الصحية الأبوية التي تقيد حرية الفرد من أجل الصالح العام ، ومن ثم كانت مهمة فيلسوف الصحة العامة لديه هى محاولة حل المشكلة الأخلاقية المركزية التى تتعلق بمدى تقييد استقلالية الفرد باسم الصالح العام .

– دعي ويلسون إلى تطوير استراتيجيات للحد من عدم المساواة وحدد العوامل البارزة في انتاجها ، وحدد العوامل الأكثر قابلية للتغير، وكان يهدف إلى تقليل التفاوتات لأن هذا يؤدي إلى اعتلال الصحة، كما قدم الحلول الأخلاقية للتغلب عليها وجعل الأولوية للأسوأ حالاً ، ولكنه لم يحدد من هم الأسوأ حالاً ؟ هل هم فقراء العالم أم فقراء أمريكا؟ ولذلك أعتقد أنه كان الأجدر به أن يتعرض للتحديات الصحية في البلدان النامية، الأشخاص الذين يتعايشون مع المرض برضا واستسلام ، كأن يعمل علي إنشاء حلول مستدامة وطويلة الأجل لهؤلاء البؤساء، بالتركيز علي التعاون الدولي لمواجهة تلك التحديات الحقيقية .

– نجح ويلسون بدرجة كبيرة في تأكيده علي أنه لا يوجد إطار معياري واحد مقبول يناسب الجميع في الصحة العامة، وهذا أقرب للواقع كثيرًا، لأن العقبات الصحية تختلف من بلد لآخر، كما أن أهداف الصحة العامة تختلف أيضًا من بلد لآخر .

وإذا ما كان ويلسون أكد علي دور الحكومة الحاسم في توفير المحددات الاجتماعية للصحة من هواء صحي وماء نقي و بيئة مناسبة وسكن صحي، وبيئة عمل آمنة ودخل مناسب، كما أن علي الحكومة واجبات تجاه مواطنيها تتمثل في مراقبة الأمراض المعدية وتقديم اللقاح وفرض القوانين الصحية مثل منع التدخين في العمل من أجل منع التدخين السلبي، والتطعيم الإجباري والحجر الصحي، وقدم الكثير من المبررات الأخلاقية من أجل الدفاع عن مشروعية تلك التدخلات الصحية، فإنني أعتقد أن الأمر عندنا مختلف، فنحن لا نحتاج مبررات أخلاقية بل

نحتاج لتلك التدخلات الصحية بشدة وبدون مبررات؛ لذلك فإن أهم تحدى ممكن أن يواجه تعزيز الصحة العامة لدينا هو فشل الحكومة في الدور الذي تلعبه، وعجزها عن الوفاء بواجباتها نحو المواطنين .

ومن جهة أخرى، أكد ويلسون علي التدخلات الصحية وواجبات الحكومة من أجل تحسين الصحة العامة وانتهاك حرية المواطنين واستقلاليتهم، ولم يدرك أن انتهاكات حقوق الإنسان تؤثر سلبًا علي صحة المجتمع بحسب كلمات جوستين لورانس، وأن الناس لا يمكنهم أن يكونوا أصحاء وبصحة جيدة وحقوقهم الأساسية في الخصوصية والسرية والاستقلالية تنتهك كل يوم، ولم يدرك أن أخذ القرار يجب أن يكون فيه مشاركة وأنه يجب العمل معًا من أجل إنقاذ الأرواح، فنحن لا نحتاج مبررات أخلاقية بل نحتاج لتلك التدخلات الصحية بشدة وبدون مبررات ! وذلك بحسب كلمات كالمان (١٩٩٣)

– فشل ويلسون في معالجة مشكلة مشاركة صناع القرار الفقراء في الأبحاث السريرية، ورفض الأبوية معهم ولم يستطع أن يقدم حججًا أخلاقية أو مبررات كافية لموقفه البراجماتي، كما سمح بالخداع في الأبحاث السريرية، ولكن هذا الموقف ليس بغريب على أنصار البراجماتية، الذين يرون أن الحق سلعة، ويمكنا أن نربط بين موقفه ذلك وبين تأييده لمشروع ما بعد الإنسانية، والتأكيد علي التفوق الجيني، وكذلك يمكننا أن نفهم بعد ذلك لماذا لم يهتم بالتركيز علي العنصرية كأهم محدد من محددات الصحة العامة، وأنها مشكلة صحية بالغة الخطورة وأمامها الكثير من العقبات لكي نتخطاها، وأنها أهم سبب في مشكلة عدم المساواة الصحية التي ناقشها كثيرًا وأفرد لها الكثير من مؤلفاته وكتبه؛ لذلك فهناك خطأ جوهري في حجته، كما أن حجته مثيرة للقلق الأخلاقي وترتكز على أساس ضعيف ولا يوجد احتمال للاتفاق عليها.

وصفوة القول ، اعتقد أنه لا ينبغي معاملة الناس كوسيلة لتحقيق غاية من أجل تعزيز الحق في الصحة العامة ، وأنه كان الأجدر بجيمس ويلسون أن يؤسس

لأخلاق قائمة على نهج الفضيلة (مثل فضائل الرحمة والصدق و النزاهة المهنية والجدارة بالثقة بدلا من أن يؤسس لأخلاق في الصحة العامة قائمة على المنهج الأبوي ورفض الاستقلالية بهذا الشكل ، وأنه كان يجب أن يؤسس نظرية أخلاقية قائمة على الواجب الكانطي والفضيلة الأرسطية ، بدلا من وضع حجر الأساس للمذهب النفعي الذي يتمثل في محاولة تعظيم النتائج الصحية من أجل مصلحة السكان ، لذلك فأنه لا يمكن التذرع بهذا المبدأ من أجل حماية الحق في الصحة العامة، ومن ثم فأن كل من المنهج الأبوي والمنهج النفعي لا يصلح بمفرده كأساس لصنع القرار في الصحة العامة كما أن الموافقة المستنيرة التى قلل منها جيمس ويلسون ضرورية للغاية حتى لو وجد بعض الاستثناءات ، لأن تلك الموافقة المستنيرة تضع معيارا مقبولا أخلاقيا لممارسة الحق في الصحة العامة وللعاملين في مجال الصحة العامة ولصناع القرار في الصحة العامة

الهوامش

(١) **james George Scott Wilson جيمس ويلسون**

هو فيلسوف وعالم أخلاقي ، وأستاذ الفلسفة في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس ، حاول دمج الفلسفة مع التخصصات الأخرى ذات الصلة مثل علم الأوبئة والاقتصاد والنظرية السياسية لاستكشاف التحديات العملية في التحسين المُستدام والعادل لرفاهية الإنسان ، وهو يركز بشكل خاص علي أخلاقيات الصحة العامة وملكية الأفكار.

وهو مدير مشارك لمركز العلوم الإنسانية الصحية بجامعة لندن، وعمل كنائب للعميد في كلية الآداب والعلوم الإنسانية من ٢٠١٥ إلي ٢٠١٩. قبل وصوله إلي جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس عام ٢٠٠٨ كأستاذ للفلسفة ، كان محاضرًا في الأخلاق في مركز الأخلاق المهنية، جامعة كيلي، لمدة أربع سنوات من ٢٠٠٤ إلي ٢٠٠٨ . اهتم بمستقبل أخلاقيات البيولوجيا وتعزيز العدالة الصحية، حصل علي الدكتوراه عام ٢٠٠٢ في الأخلاقيات التطبيقية ، وعنوان الرسالة الأخلاق والكرامة والبراجماتية ، مقال عن مستقبل الأخلاق ، والقي محاضرات في الفلسفة في جامعة هامبتون عام ٢٠٠٢ ، وأصبح محاضرًا في الأخلاق في جامعة كيلي ، ويمتلك ويلسون العديد من المقالات التي تخدم الحق في الصحة العامة ،ومن أهم مؤلفاته: (١)عدم المساواة الصحية ، ٢٠٠٩ ، جامعة كامبردج. (٢) نيتشه والمساواة ،٢٠٠٧ ، نيتشه والأخلاق، حيث عارض فيه نيتشه لأنه رفض المساواة الأخلاقية بين البشر وكانت أخلاقه عدمية ، وأقر بأن القيم الأخلاقية التي تُناسب السادة لا تَتناسب العبيد

(٣)في قيمة المشاعات الفكرية ، فلسفة الملكية الفكرية ، ٢٠١٢.

(٤)الحقوق ، جون وايلي ، ٢٠٠٧.تحدث فيه عن الحق في السرية والحق في الموت ،والحق في الخصوصية، وحق حرية المعلومات، وعن ماهية الحقوق ، والفرق بين الحقوق الجوهرية والمزيفة، والدور الذي يجب أن تلعبه الحقوق في تفكيرنا الأخلاقي.

(٥)مقاومة الأدوية وبراءات الاختراع والعدالة: من يمتلك فاعلية المضادات الحيوية؟، ٢٠١٣.

كما أنه شارك بفصول في كتب كثيرة مثل:-

(١)تعزيز المساواة الصحية مع ديفيد هنتر،٢٠١٢.

(٢) الثقافة والصحة ، ٢٠١٤ ، وهو كتاب مشترك مع بعض الفلاسفة ، وفيه يقدم فصل مجمله ، أن الأمراض المعدية وغير المعدية تؤثر علي صحة السكان واقتصاديات الدولة .

(٣)الصحة العالمية والأخلاق العالمية ، مع جيليان بروك ، جامعة أكسفورد ، ٢٠٢٠

(٤)عدم المساواة في الصحة العالمية ، موسوعة أخلاقيات البيولوجيا ، ٢٠١٤، الولايات المتحدة الأمريكية مع بروس جينفر ماكمان، ماكميلان ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ٢٨١٠-٢٨١١.

. Prof James Wilson : UCL Home UCL Philosophy , DR James Wilson , 2008

(٥)التفاوتات الصحية والأمراض المعدية ،٢٠١٣، مع بلومر أي.

(٦)آفاق جديدة في فلسفة الملكية الفكرية، ٢٠١٢، مطبعة جامعة كامبردج.

(٧) علاجات باهظة الثمن ، قضايا أخلاقية وسياسية ، جيمس ويلسون وديفيد هانتر (٢٠١١) مجلس نافيلد حول أخلاقيات البيولوجيا.

(٨) في قيمة الملكية الفكرية، جامعة كامبردج ، ٢٠١٢ رفض فيه حق الملكية الفكرية للأدوية.

(٩) الأبوية الصعبة، المساواة والأبحاث السريرية ، ٢٠١٠.

James Wilson : Philosophy , Ethics and Public Policy ,Biography, University College London.

(٢) **العلم المعياري**: هو دراسة عقلية لقيم ومستويات ومثل عليا لا تهدف إلي وضع قواعد لتحقيق هذه المثل .

خالد قطب و أحمد مستجير ومصطفي النشار (٢٠١١) : الفلسفة التطبيقية ، الفلسفة لخدمة قضايانا في ظل التحديات المعاصرة ، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص ٣٩.

[3]Wilson , James (2002) : Morality , Dignity and Pragmatism , An Essay on The Future of Morality , University college London, PhD ,P, 2.
[4]Ibid , P, 3.
[5] Ibid, P, 150.
[6]Wilson , james (1993): The moral sense , American Political Science Review 87(1):P,9.
[7]Giulia Inguaggiato, Suzanne Metselaar, Guy Wddersh oven (2019) : A Pragmatist Approach to Clinical Ethics Support ,Ethical Pluralism.
[8]Wilson , James (2002) : Morality , Dignity and Pragmatism, P, 69.
[9]Ibid , P, 166
(١٠) حسام محي الدين الألوسي (١٩٨٩) : التطور والنسبية في الأخلاق ،الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ص ١٣٥.
(١١)نصار عبد الله (١٩٩٨) : دراسات في فلسفة الأخلاق والسياسة والقانون ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ص ٧٢.
(١٢)المرجع السابق : ص ص ٧٠-٧١.
من الحقائق المعترف بها عالميا أن أي نظرية اجتماعية يجب أن تمتلك أهدافا وتطلعات معيارية ويجب أن تكون في حاجة إلي" أسس معيارية "، لذلك فإن الأخلاق الاجتماعية يجب أن تكون معيارية بخلاف ما ذكر ويلسون ، وهو أن الأخلاق الاجتماعية ليست معيارية.
Andersen , Heine (1990) :Morality in Three Social Theories Parsons , Analytical Marxism and Habermas, Vol .33, No .4, P, 322.
(١٣)للمزيد أنظر حسين عبد الحميد أحمد رشوان (٢٠٠٠) : علم الاجتماع الأخلاقي ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، ص ٩ .
(١٤)خالد قطب ، أحمد مستجير ، مصطفي النشار ، حسين علي (٢٠١١) : الفلسفة التطبيقية ، الفلسفة لخدمة قضايانا القومية في ظل التحديات المعاصرة ،مرجع سابق.
[15]Warren E Steinkraus (1973) : Martin Luther Kinks Personalism and Non-Violence , Journal of History of ideas, Vol34, No 1 , university of Pennsylvania Press, PP, 97-98.
([16])Prof James Wilson, Professor of Philosophy, Faculty of Arts, Humanities.
[17]Wilson , James (2002) : Morality , Dignity and Pragmatism , P, 2.
[18]Ibid , P, 21.
[19]Ibid , P, 22.
[20]Becker, Lawrence c . (1990) : Reciprocity , Chicago university of Chicago , Reciprocity as a Fundamental Moral Virtue.
[21]Buchanan , Allen (1990) : Justice as Reciprocity , Versus , Subject – centered Justice Philosophy Public Affairs , PP, 227-228.
[22]Ibid , P, 229.
(٢٣) **نظرية المصلحة الذاتية المستنيرة** : هي فلسفة تنص علي أن العمل لتعزيز مصالح الآخرين يخدم أيضًا المصلحة الذاتية للفرد ، وهي بذلك تختلف عن الأنانية الأخلاقية ، وهي موقف أخلاقي يري أنه يجب علي الفاعل الأخلاقي أن يفعل ما هو في مصلحته الشخصية .
Barbalet, Jack (2013) : Self Interest In Chinese Discourse and Practice , The Sociological Review , 61(4) : 649.
Wilson , James (2002) : Morality , Dignity and Pragmatism , P, 2.
[24]Ibid , P, 38.

[25]Wilson , james (2007) : Nietzsche and equality , Oxford University Press, PP, 221-222.
[26]Wilson , James (2002) : Morality , Dignity and Pragmatism , P, 75-76.
[27]Ibid , P, 80.
[28]Ibid , P, 81
[29]Ibid , PP, 87-88.
[30]Ibid, PP,90-91.
(٣١) حسين عبد الحميد أحمد رشوان (٢٠٠٠) : علم الاجتماع الأخلاقي ، ص ١٥٧.
(٣٢) المرجع السابق ، ص ١٥٨.
(٣٣) خالد قطب وأحمد مستجير وآخرون: الفلسفة التطبيقية، الفلسفة لخدمة قضايانا القومية في ظل التحديات المعاصرة ، ص ٣٧٢.
(٣٤) أحمد عبد الحليم عطية (٢٠١٢): مقدمة في الأخلاق النظرية والتطبيقية ، ص ٤٩.
[35]Wilson , James (2002) : Morality , Dignity and Pragmatism , P, 104.
[36]Wilson , James(2007) : Nietzsche and Equality, In Nietzsche and Ethics ,in Gudrun von Tevenar (ed.) , Oxford, Peter Lang , P,221-240.
[37]Wilson , James (2002) : Morality , Dignity and Pragmatism , chapter three , Nietzsche's critique and the Necessity of Affirmation , P, 67.
[38]Ibid , P, 76.
[39]Ibid, P, 83.
[40] Wilson , James(2007) : Nietzsche and Equality, In Nietzsche and Ethics ,PP, 230-31.
[41]Ibid, P,87.
[42])Ibid , P, 82.
[43])Ibid , P, 87.
[44])Ibid, P, 89.
[45]Wilson , James (2009): Nietzsche and Equality , p, 223.
(٤٦) فرانسيس فوكوياما (٢٠١١) : نهاية الإنسان ، عواقب الثورة البيو تكنولوجية ، ترجمة أحمد مستجير، ط١ ، القاهرة
([47]) Wilson , James (2007) : trans humanism and Moral Equality , vol21, issue 8, Black Well, Publishing , Bioethics, PP, 425-426

(٤٨) **فوكوياما *Francis Fukuama**
هو فيلسوف أمريكي معاصر وأستاذ في الاقتصاد السياسي الدولي ، ولد عام ١٩٥٢، ومن أهم كتبه " نهاية التاريخ والإنسان الأخير " و " الانهيار والتصدع العظيم " ، ومستقبلنا بعد البشري ، ونهاية الإنسان ، وعواقب الثورة البيو تكنولوجية ، درس الفلسفة السياسية علي يد آلن بلووم Aleen Bloom .

فرانسيس فوكوياما (٢٠١١) : نهاية الإنسان ، عواقب الثورة البيو تكنولوجية ، ترجمة أحمد مستجير، ط١ ، القاهرة

وكذلك تحدث فوكوياما عن عواقب الثورة البيو تكنولوجية ، ومستقبلنا بعد البشري ، ، فمثلاً يقول : " تبدو مشاريع العد إنسانية جذابة ، ولكن تعزيز القدرات البيولوجية للبشر ، يبدو بثمن أخلاقي فادح ، أول ضحايا ما بعد الإنسانية هي التضحية بالمساواة ، لأنه إذا ما حاول الإنسان أن يجعل من نفسه أكثر تفوقا بيولوجيا ، سيطالبون بحقوق أكثر لأنهم بشر خارقون ، وهذا يجعل من الأقوياء أقوي ويخلق طبقة اجتماعية لها مطالب وحقوق أكثر استنادًا علي تفوقها الجسماني ، أو الجيني ، ومن دواعي الأسف الأخلاقي أن عماء البيولوجيا لا يهتمون بأي اعتبارات أخلاقية .

فرانسيس فوكوياما (٢٠١١) : مستقبلنا بعد البشري ، عواقب الثورة التقنية الحيوية ، ص١٨٩.

(49) Wilson , James (2012) : Persons, Post –Persons and thresholds , Journal of Medical Ethics 33(3): 143-144.

(٥٠)أحمد مستجير : في بحور العلم ، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ص، ٨٨.

(٥١) فرانسيس فوكوياما (٢٠١١) : نهاية الإنسان ، عواقب الثورة البيو تكنولوجية ، ترجمة أحمد مستجير، ص ١٣٦.

(52)Wilson , James (2002): Morality , Dignity and Pragmatism , Part Three, A Pragmatist, P, 165.

53)Ibid, P, 166. (

54)Ibid, P, 45.(

55)Ibid , P,178.(

(٥٦) وليام جيمس (١٩٦٥) : البراجماتية ، ترجمة محمد علي العريان ، تقديم زكي نجيب محمود ، دار النهضة العربية ، ص ، ٣٤.

(٥٧) المرجع السابق : ص ٨٠.

الحقيقة : هي اختراع وليست اكتشاف شيء موجود بالفعل .

يوسف كرم (٢٠١٧:): تاريخ الفلسفة الحديثة من القرن الخامس عشر وحتي القرن العشرين، دار البندقية،ص ٤١٨.

الحقيقة متغيرة وفقا لخبرة الإنسان ولتغير الزمان والمكان ، ومعيار الحقيقة نجاح الفكرة في الحياة العملية .

محمد مهران رشوان (١٩٨٤) : مدخل إلي دراسة الفلسفة المعاصرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة،ص٤١

الحقيقي هو ما يمكن التحقق من صدقه بالتجربة ، ويجب أن تصبح الحقيقة نافعة ، فالحقيقة ليست قبلية أو فطرية أو ميتافيزيقية . أ.م. بوشنسكي : الفلسفة المعاصرة في أوروبا ، ص ١٥٨

(58)Wilson , James(2002) : Morality , Dignity and Pragmatism , P, 189.

(59)Sorrell , Kory (2013) : Pragmatism and Moral Progress, John Dewey's Theory of Social Inquiry , Philosophy , Social Criticism ,P, xxi.

(60)Ibid, P, 4.

(61)Giulia Inguaggiato , Suzanne Metselaar, Guy Widdersh Oven (2019): A Pragmatist Approach to Clinical Ethics Support.

(٦٢) يمكن العثور على بيان قوي لهذه الفكرة عند توفيق الطويل : فلسفة الأخلاق (نشأتها وتطورها)،، ط ٤ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ص ص ٢٩٤-٣٠٢.

(٦٣)أحمد مستجير وآخرون (٢٠٠٤) : الفلسفة التطبيقية ، الفلسفة لخدمة قضايانا القومية في ظل التحديات المعاصرة ، ص ص ٢١٢-٢١٤.

(64)Wellman (1999) : The Proliferation of Rights : Moral Progress or Empty Rhetoric , West View Press, P, xi.

(65) Louis G .Lombardi (1985) : The Nature of Rights , Philosophy Research Archives 11: 431.

(66)L .W . Sumner (1987) : The Moral Foundation of Rights , Oxford University Press, P, 32.

(67)Rainbolt , G . (2006) : The Concept of Rights , Dordrecht: Springer .

(68)Anderson, A.K (2013) : Choices , Interests and Potentiality , , What Distinguishes Bearers of Rights, Journal of value Inquiry , 47:175.

(69)Steiner, H. (2013) : Directed Duties and Inalienable Rights, Ethics , 123: 230.
70)Steiner , H (1994) : An Essay on Rights , Oxford, Black well, P, 60.(
71)Sumner, L . (1987) : The Moral Foundations of Rights, Oxford University Press , Oxford.
72)Raz, Joseph (1988) : The Morality of Freedom, Oxford University ,p,86. (
(73)Feinberg, Joel (1980): The Nature and The Value of Rights, Rights , Justice , and the bound.s of Liberty , Princeton University Press, Harm and Self – Interest, ch 3.
(74)Mackie , J. (1979) : Can There be A rights –Based- Moral Theory?, In Waldron a Rights –Based – Moral Theory ?, In Waldron , P, 168.
(75))Hart, H. (1982) : Essays on Bentham : Studies in Jurisprudence and Political Philosophy, Oxford University Press, P, 182.
(76))Wilson , James (2007) : Rights ,in Principles of Healthcare Ethics , McMillan , John Wiley, P, 239-246.
(77)Ibid , P, 56.
78)Feinberg, Joel (1980) : The Nature and Value of Rights, P, 615. (
79)Wilson , James (2007): Rights , P, 45. (
80)Wilson , James(2016) : The Right to Public Health ,Medical Ethics, 367.(
(81)Ibid , P,368.
(82) Wilson , James (2007): Rights , P,241.
(83)Nozick: Anarchy State and Utopia ,P, 197-180.
(84)Mc Connell, Terrance : The Nature and The Basis of Inalienable Rights,
(85)James R. Zink (2013) : James Wilson Versus The Bill of Rights : Progress , Popular Sovereignty and The idea of The U. S constitution.
86))Wilson , James (2007) : Rights , P,242. (
(87)Dworkin , R . (1984) : Rights as Trumps, In Waldron , P, 153.
(88)Wilson , James (2007) : Rights, P,243.
89)Scanlon , T. (2003): The Difficulty of Tolerance , Cambridge University Press, P, 69. (
(90)Talbott, William (2010) : Human Rights and Human Well – Being , Oxford University Press, Oxford, P, 217.

(٩١) **حق الملكية الفكرية* :** TRIPS، هي اتفاق قانوني دولي تديره منظمة التجارة العالمية WTO، وهي تحدد المعايير الدنيا المتعلقة بأشكال الملكية الفكرية وهي تعني الشروط الواجب توافرها في قوانين الدول المتعلقة بحقوق المؤلف وبراءات الاختراع، وهي نوع من الحماية القانونية للملكية الفكرية للمبدعين الذين يبدعون من خلال براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر .

Intellectual Property, Black's Law Dictionary, 2014, P, 10.

كما تشمل الملكية الفكرية إبداعات العقل غير الملموسة ، كما أن الملكية الفكرية هي نوع من الحقوق القانونية للمبدعين والمخترعين .

Intellectual Property, Oxford English Dictionary, Oxford University Press.

وتشجع حقوق الملكية الفكرية علي الابتكارات الجديدة بما في ذلك الاختراعات والتكنولوجيا التي تزيد من النمو الاقتصادي.

Richard T. De George Intellectual Property Rights, in The Oxford Hand book of Business, Ethics by Tom L. Beauchamp, Vol1, p, 416.

(92)Wilson , James (2012) : On The Value of the Intellectual Commons, In The Philosophy of Intellectual Property , New Frontiers , Cambridge University Press

وإذا ما كان ويلسون قد رفض من قبل أن تصبح الأخلاق معيارية تتعلق بما ينبغي أن يكون، فإننا نجده هنا يتحدث عما ينبغي أن يكون من قبل الفلسفة والفلاسفة نحو دراسة الملكية الفكرية وبيان جدواها، وهنا أصبحت الأخلاق لديه معيارية وليست تجريبية فقط كما أراد.

(93)Wilson , James (2010) : Ontology and the Regulation of Intellectual Property , The Monist 93 (3): 450-451.

(91)Wilson , James(2013) : Drug Resistance Patents and Justice Who Owns the Effectiveness of Antibiotics? " Global Health and International Community : Ethical Political and Regulatory Challenges[94]

(95)Wilson , James (2012) : On The Value of the Intellectual Commons, In The Philosophy of Intellectual Property, P, 89.

(96)Wilson , James (2010) : Ontology and the Regulation of Intellectual Property , The Monist 93 (3): 450-451.

97)Stallman , Richard (2009) : Against Perpetual , Copy Right. P.13. (

(98) Wilson , James (2012) : On The Value of the Intellectual Commons, In The Philosophy of Intellectual Property, Cambridge University Press, Cambridge, P, 92. ،

(99)James Wilson and David Hunter (2011) :Hyper Expensive Treatments , Justice and Health ,NUFFLELD COUNCIL BIOETHS, P, 4.

(100)Wilson, James (2009) : Could There Be A right To Owen Intellectual Property ? , Law and Philosophy, Vol28, Issue4, P 398.

(101)Ibid, P, 395.

(102)Wilson , James (2011) : Freedom of Information and Research Data ,Lecture In Philosophy and Healthy , University College , London ,UK.

(103) Kinsella , Stephan (2001) : A Against Intellectual Property , Journal of Libertarian Studies , !5, (2) : PP, 11-12.

104)Stallman ,Richard (2009): Against Perpetual Copy Right , PP, 12-13. (

(105)Wilson , James (2012) : Paying for Patented Drugs is Hard to Justify : An Argument About Time Discounting and Medical Need ,Journal of Applied Philosophy.

(106)Wilson , James (2013):Drug Resistance , Patents and Justice : Who Owns The Effectiveness of Antibiotics, Bloomsbury Academic.

(107)Wilson , James (2007) : G M Crops Patently wrong? , Journal of Agricultural and Environmental Ethics 20 , PP, 264-265.

(108) Wilson , James (2011) : Freedom of Information and Research Data ,Lecture In Philosophy and Healthy, PP, 11-12.

(109)Siraj , Mazhar (2010) : Exclusion of Private Sector From Freedom of Information Laws Implication from a Human Rights Perspective ,

Journal of Alternative Perspectives in The Social Sciences ,2 (1): PP, 216-217.

(110) Wilson , James (2011) : Freedom of Information and Research Data ,Lecture In Philosophy and Healthy ,P, 13.

(111)Ibid, P, 15.

(112)Ibid , P, 17.

(113)James K.MC Bain (1994): The right To Privacy and Public's Right To Freedom , Indiana University Maier School of Law.

114)Ibid (

(110)Wilson , James (2011) : Freedom of Information and Research Data ,Lecture In Philosophy and Healthy ,P, 113.

(116)Ibid, P,115.

(117)Ibid, P, 111.

118)Ibid, P, 118.(

119)Ibid ,P, 117. (

120)Ibid, P, 110.(

(121)Nissenbaum , Helen (2010) : Privacy in Context : Technology , Policy and Integrity of Social Life.

(122)James Wilson and Benedict Rumbold (2018) : Privacy Right s and Public Information , The Journal of Political Philosophy

(123)Ibid.

(124)Ibid .

125)Ibid. (

126)Ibid . (

(122)Wilson , James(2011): Health Inequities Chapter 12,Public health Ethics, Cambridge University press, London PP, 211-230

(128)Ibid, P, 213.

(129)Wilson ,James (2009) : Public Health Ethics , Social Determinant's of Health , Philosophy Applied Ethics, University College, London.

Wilson , James: Health Inequities, P, 215.) 130(

(131)James Wilson , Adam Ulifir (2020): Introduction to Symposium on Daniel Hansmans Valuing Health : Wellbeing , Freedom and Suffering , Public Health Ethics , 10(2): 105- 106.

(132)Wilson , james(2016) : The Right to Public Health ,PP, 25-26.

(133)Segall, Shlomi (2010): Health, Luck and Justice , Princeton University Press, Princeton.

(134) Wilson , james(2016) : The Right to Public Health ,Med Ethics ,P, 376.

(135)Wilson , James (2014) : Culture and Health ,The Lancet, Vol.384,No.9954, PP,1607-1639.

136)Wilson , James(2016): The Right to Public Health , P, xi.(

137)Dawson, Angus (2007) : The Meaning of " Public " Health , The University of Sydney.(

(138) Beauchamp , D. E. (1995) : Philosophy of Public Health " In Encyclopedia of Bioethics , ed . W.T. Reich .New York : Simon ,Schuster.
(139)Dworkin , G . (2010): Paternalism Philosophy in the Stanford Encyclopedia of Paternalism.
(140)Barrys.levy (1997): Creating the future of Public Health : Values , Vision and leadership , American Journal of Public Health 88, PP, 19-191.
(141)Rickles (2010) : Public Health , Philosophy of Medicine , Elsevier.
(142)James F. Childress, Ruth R. Phillip Nieburg (2002) : Public Health Ethics : Mapping The Terrain , Journal of Law, Medicine and Ethics 30 (2) : 170-171.

(143) Dworkin, G. (2010) : Paternalism Philosophy in The Stanford Encyclopedia of Paternalism.
144)Lisa M Lee (2012) : Public Health Ethics Theory , Review and Ethics 40 (1) : 85-86.(
(145) Dworkin, G . (2010) : Paternalism Philosophy in The Stanford Encyclopedia of Paternalism
(146)Jasonl Cabaj , Richard Musto William A Ghali , Canadian Journal of Public (3): 340-343.
(147)Lawrence O. Gostin (2001) : Public Health , Ethics and Human Rights : Attribute to the late Jonathan Man .
148)Ibid . (
(149)Dawson , Angus (2011) : Public Health Ethics : Key Concepts and issue in Policy and Practice , Cambridge University Press
(150)Dawson , Angus (2007) : The meaning of " Public " in Public Health , The University of Sydney .
(151)Weed.L Douglas (1999):Towards a philosophy of Public Health ,Journal Epidemiology and Community Health 53,PP,100-101.
(152)Buchanan, David (2008) : Autonomy , Paternalism and Justice , Ethical Priorities in Public health , 98(1):16-17.
(153)Lawrence O.Gostin (2003) : Public Health Ethics Tradition , Profession and Values , Acts Bioethics 9 (2) : 180-182.
(154)Julie K. Letts (2012) : Better Public Health Practice , Stacy Carter Lan Ker ridge , New South Waes Public Health Bulletin 23 (6) : 101-106.
155) Lisa M Lee (2012) : Public Health Ethics Theory , Review and Ethics 40 (1) : 95-96 (
(156)Angus Dawson , Marcel Verweij (2009) : Ethics , Prevention and Public Health , Oxford University Press.
(157)Upshur , Ross (2013) : What Does Public Health Ethics Tell or Not tell us about intervening in non- Communicable Diseases? , Journal of Bioethical inquiry 10(1): 22-23.
158)James F. childress, Ruth. Phillip Neburg (2002) : Public Health ethics , P, 173. (

(159)Volker H. Schmidt(2015) : Public Health Ethics , Problems and Suggestions, Public Health Ethics 8(1): 22-23.
(160)Cole , Philip (1995): The Moral Bases for Public Health Interventions , Epidemiology, 78-83.
(161)Kalle Grill, Angus Dawson (2017) : Ethical Frame Works In Public Health Decision؛ Making : Defending a value –based and Pluralist Approach , health care Analysis 25(4) : 291-220.
162)Ibid, 223.(
163)Mark A . Rothstein (2002): Rethinking the Meaning of Public Health, P, 146. (
(164)Wilson , James (2009): Towards a normative framework for public health ethics and policy, public Health Ethics 2 (2):, PP, 190-191.
(165)James Wilson ,Benedict Rum bold : Priority setting and the Human Right to Health , the Lancet Vol390,issue10095, PP, 713-714.
166) Wilson , James(2016): The Right to Public Health , P, 14.(
167)Ibid, P, 18.(
(168) James Wilson , Adam Ulifir (2020): Introduction to Symposium on Daniel Hanumans Valuing Health : Wellbeing , Freedom and Suffering , Public Health Ethics 10(2): 105-106
169) Wilson , James(2016): The Right to Public Health , P, 16. (
170)Ibid, P, 35. (
171)Ibid, P, 29.(
(172)Ibid , P, 30.
((173) Cole, P(1994): The Moral Bases for Public Health Interventions ,Epidemiology 6 : 78-83
((174)Last , J . M (1991): Ethics and Public Health Policy “, In Public Health and Preventive , Medicine , eds .
(175) Gillon , R. (1990): Ethics in Health Promotion and Prevention of Disease “ , Journal of Medical Ethics 16:172.
(176)Wilson , James(2016) : Health Inequities , P, 217.
(177)Wilson , James(2021):Ethics , Public Policy, and Health ,Ethics and public Policy Laboratory, Catholic , University of Central Africa
(178)Laura K .Brennan Ramirez, Marilyn Mwtzler (2010) : Promoting Health Equity, Work Group at the Centers for Disease.
(179)Dworkin, G(2010) : Paternalism Philosophy .
180)Calman, K.C.(1993):Ethics and the Public Health.(
(181)Lynch , Julia : Health Inequalities , University of Pennsylvania, Cambridge University Press, PP, 81-82.
(182) Laura K .Brennan Ramirez, Marilyn Mwtzler (2010) : Promoting Health Equity, Work Group at the Centers for Disease
183)Wilson , James (2009) : Public Health Ethics , Applied Ethics , University College .(
(184)Wilson James(2011) : Health Inequities , P, 217.

(185)Ibid , P, 219.
186) Dworkin, Gerald (2010) : Paternalism Philosophy,P,181.(
(187) Payne, Ruby (2005): A Frame Work for Understanding Poverty, 4 Edition , Highland, P, Xi.
(188) Lea Cock, Eleanor B. (Ed.)(1971): The culture of Poverty A Crating, New york: Simon, P,190.
(189) Sachs, Jeffrey D(2006). : The Ends of Poverty, Penguin Book, P, 244.
(190)Lynch , Julia : Health Inequalities
(191) Wilson , James (2009) : Public Health Ethics , Applied Ethics
(192)Wilson , James (2009) : Justice and the Social determinant of Health :An Over View , Public Health Ethics 2(3),PP, 210-213.
(193)Ibid.
194) Wilson James(2016) : Health Inequities , P, 219. (
(195)Ibid, P, 221
(196)Ibid, P,222.
(197)Wilson , James (2009) : Public Health Ethics , Applied Ethics
(198)Ibid.
199)Lynch , Julia : Health Inequalities ,(
(200) Wilson James(2011) : Health Inequities , Chapter 12, P, 219.
(201)Lynch, Julia : Health Inequalities, P, 67.

وإحقاقا للحق لم يكن الفكر الغربي هو أو من تنبه إلي أهمية البيئة وطبيعة المكان والهواء علي صحة الإنسان ، فلقد سبقهم بقرون عديدة المفكرين العرب ،كما عند الطبيب العربي ، **علي بن رضوان** (٩٨٨-١٠٦١،) في كتابه " رسالة في الحيلة في دفع مضار الأبدان " ،حينما ربط بين طبيعة المكان وبين الأمراض المنتشرة ، ولكنه أفضل منهم لأنه استخدم منهج علمي ربط فيه بين أسباب المرض والنتائج كما قدم الحلول الممكنة.

أبن أبي أصبعية : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، شرح وتحقيق د نزار رضا ، دار مكتبة الحياه ، ٥٦١-٥٦٧.

وكذلك تحدث ابن خلدون في مقدمته عن تأثير الهواء في ألوان البشر والكثير من أحوالهم الصحية، فيقول:" إن جزيرة العرب أحاطت بها البحار من الجهات الثلاث، وهذا أحدث رطوبة في هوائها وسبب اعتدال في الصحة.

عبد الرحمن بن خلدون(٢٠١٥): مقدمة ابن خلدون ،الطبعة الأولي ،مكتبة غرناطة ،المنصورة ، القاهرة ، ص ٦٦.

Laura K .Brennan Ramirez, Marilyn Mwtzler (2010) : Promoting Health Equity .)(202
(203)Wilson , James(2009) : Public Health Ethics ,Towards A normative Frame Work for Public Health Ethics and Policy, 2 (2) : 184-186.
(204)Wilson , James: Public Participation in Decision –Making on The Coverage of New antivirals for hepatitis c , Oxford University Press, Oxford, P, 184.
(205) Wilson , James(2009) : Public Health Ethics ,Towards A normative Frame Work for Public Health Ethics and Policy, 2 (2) : 186-187.
(206)Ibid, P, 197.

(207)Wilson , James (2020) : Public Health Ethics Through The Eyes of Philosopher, Journal of Public Health Ethics.
(208)James Wilson , Benedict Rumbold (2017) : Public Reasoning and Health Care Priority Setting : the case of Nice
(209)James Wilson , David Hunter (2011) : Hyper Expensive Treatments, Justice and Health , NUFFIELD Council Bioethics, PP, 1-2.
(210)Ibid, P, 4.
211)Ibid , P, 3. (
(212)Ibid , PP, 5-6.
213)Ibid , P, 6. (
214)Ibid , P, 8. (
215)Ibid , P, 9.(
216)Ibid, PP, 15-16. (
(217)Ibid, P, 12.
(218)Ibid , P, 7.
(219)Ibid , PP, 13-14.
. Wilson , James (2009) : Justice and The Social Determinant of Health , Public Health Ethics , Vol2, Issue3, Oxford University Press, P, 211) (220
221)Wilson , James (2020) : The Philosophy of Public Health. (
(222) Wilson James (2011) : Health Inequities , P223.
(223)Ibid , PP225-226.
(224) Wilson , James (2020) : Public Health Ethics Through The Eyes of Philosopher, Journal of Public Health Ethics
(225)James Wilson , David Hunter (2012) : Promoting Health Equity, Journal Promoting Health Equity , Vol345, Issue 4881.
(226)Ibid.
(227)Wilson , James(2009) : Public Health Ethics, Towards a normative Frame Work for Public Health Ethics and Policy.
(228)Wilson , James(2014) : Embracing Complexity : Theory , Cases and The Future of Bioethics , Journal Monash , Bioethics , Vol32, Issue1-2, PP, 13-14.
(٢٢٩)**نورمان دانيلز** Norman Daniels
هو أستاذ في الأخلاق وصحة السكان في كلية هارفارد للصحة العامة ، وهو عضو في معهد الطب والجمعية الدولية للمساواة في الصحة ، وهو عضو في منظمة الصحة العالمية لدراسة المشكلات الأخلاقية في الطب بشأن قضايا العدالة والسياسات الصحية ، وهو مؤلف العديد من الكتب وحصل علي جائزة روبرت وود جونسون للباحث .
T.Wilkinson (2008) : Norman Daniels , Just Health , Public Ethics, 1(3) :268.
(230)Wilson , James (2009) : Not Special After All, Daniels and The Social Determinants of Health , Journal of Medical Ethics , Vol35, Issue1, P, 3.
(231)Daniels, Norman (2007) : Just Health , Meeting Health Needs Fairly , Cambridge University Press, P,11
(232)Ibid, P, 178.

(233)Dworkin, Ronald (2002) : Sovereign Virtue , The Theory and Practice of Equality , Harved University Press, P, 5.

234) Laura K .Brennan Ramirez, Marilyn Mwtzler (2010) : Promoting Health Equity(

235)Lynch , Julia : Health Inequalities , PP, 51-52. (

(236)Starfield , Barbara (2004) : Promoting Equity in Health through Research and Understanding

(٢٣٧) **الاستقلالية:** تقوم الاستقلالية علي الحقوق الفردية، وهي أحد المبادئ الأربعة للطب الحيوي التي وصفهما بيوشامب وتشيلدريس في كتابهما "مبادئ أخلاقيات الطب الحيوي " ، ١٩٧٩.

G M Stirrat , R Gill: Autonomy in Medical Ethics After o, Neill.

وتعني الاستقلالية أن تكون مُؤلف لقصة حياتك ، وأن تُمارس وتعيش حياتك بالطريقة التي تراها مناسبة .

Thomas R. V. Nys(2008): Paternalism in Public Health ethics ,P,67.

وترجع الاستقلالية إلي كانط والتي توفر الإرادة الحرة ، وكان لمفهوم كانط عن الاستقلال الذاتي التأثير الأكثر عمقًا في المناقشات الأخلاقية المعاصرة وهي تهدف إلي احترام الأشخاص كفاعلين مستقلين ، لذلك فإن مبدأ الاستقلالية يرجع إلي كانط ثم بيوشامب ، لذلك فإن احترام الاستقلالية هو مبدأ كانطي ، وهذا نَابع من أن جميع الأشخاص لديهم قيمة غير مشروطة ، وكذلك رأي جون ستيورات مل أن هناك حد للتدخل المشروع في الاستقلال الفردي ، وينص مبدأ الاستقلالية علي :" أنه من غير الأخلاقي استغلال الأشخاص أو التلاعب بهم أو إكراههم لأن البشر لا ينبغي أن يكونوا وسيلة لغايات أخري " .

L ,Campbell (2017) : Kant, Autonomy and Bioethics , Ethics, Medicine and Public Health .

238)Wilson , James (2009) : Public Health Ethics. (

(239)Wilson , James (2020): The Philosophy of Public Health : From Corona Virus To The Neglectful State .

(240)Wilson , James(2007): Is Respect for Autonomy Defensible? , Journal of Medical Ethics, 33(6): PP, 354-355.

241)Ibid,P,355. (

242)Wilson , James (2008) : The Right to Public Health. (

(243)Ibid, xxi.

244)Ibid, P, 3. (

(245) Wilson , James (2009) : Public Health Ethics, P

(246)Ibid.

(247) Wilson , James (2008) : The Right to Public Health

(248) Wilson , James (2020): The Philosophy of Public Health : From Corona Virus To The Neglectful State

(249)Raz, Joseph(1988):The Morality of Freedom

250)Bnchanan , David(2008): Autonomy , Paternalism and Justice ,Ethical Priorities in Public Health 98(1): 18-19.

(251)Nys .R.V. Thomas (2008) : Paternalism in Public Health care , P, 68.

(٢٥٢) **أونارا أونيل Onora O, Neill**

هي فيلسوفة بريطانية وأستاذ الفلسفة في جامعة كامبيردج ، كتبت علي نطاق واسع في الفلسفة السياسية والأخلاق والعدالة الدولية وأخلاقيات علم الأحياء وفلسفة ايمانويل كانط ، وتأثرت بشدة بجون رولز مُشرفها علي رسالة الدكتوراه وأكدت علي أهمية الثقة والموافقة المستنيرة واحترام الاستقلالية في

مجتمع عادل ، ومن أهم كتبها اعادة التفكير في الموافقة المستنيرة في أخلاقيات علم الأحياء ، عام ٢٠٠٧، وكذلك الاستقلالية والثقة في أخلاقيات البيولوجيا عام ٢٠٠٢.

Brown, Stuart, Hugh Terence (2005) : Dictionary of Twentieth Century British Philosopher, P, 733.

(٢٥٣) **الموافقة المستنيرة** *:تعد الموافقة المستنيرة موضوع مركزي في أخلاقيات الطب الحيوي المعاصر ويؤدي الدفاع عنها إلي صعوبات مستمرة ، وتعني احترام الحكم الذاتي واحترام خصوصية القرار ، وهذا له دور كبير في تفكيرنا الأخلاقي ، ولقد دعت أونيل إلي إعادة التفكير في المناقشات المستمرة ، وأظهرت لماذا لا يمكن أن تكون الموافقة المستنيرة محددة تمامًا ، ولماذا لا تكون الموافقة الأكثر تحديدًا أفضل دائمًا من الناحية الأخلاقية .

Neil C. Manson and onora O'Neill (2007):: Rethinking Informed Consent in Bioethics 1 st Edition , Cambridge University Press, Cambridge.

ويبدو واضحًا أنه لا توجد موافقة إذا ما كان الشخص فاقدا للوعي أو في غيبوبة أو مرتبكًا ذهنيًا أو مكتئبًا .

Nys.R.V.Thomas(2008) : Paternalism in Public Health care , P, 68

(254)Wilson , James(2007): Is Respect for Autonomy Defensible? , Journal of Medical Ethics , 33(6): PP, 354-355.

(255)O, Neill, Onora (2002) : Autonomy and Trust in Bioethics , Cambridge University Press, Cambridge.

256) Wilson , James(2007): Is Respect for Autonomy Defensible, P,355.(

257) ibid, P,356.

وإذا ما كان ويلسون قد رأي أن الإكراه ليس سيئًا من الناحية الأخلاقية في الأخلاق البيولوجية ، وأنه يجب إجبار المريض من أجل مصلحته ، إلا أنني أرفض الإكراه تمامًا، وأطالب بالموافقة المستنيرة القائمة علي إقناع المرضي بدلاً من إكراههم، وبذلك يكون لديهم استقلالية حكيمة ورشيدة ترتبط بالمسئولية الأخلاقية، ومن جهة أخرى أعتقد أن تأييد الإكراه والجبر والقسر بهذه الطريقة المطلقة ينتهك حق الإنسان في الكرامة التي طالما دافع عنها ويلسون نفسه.

(258)Peter Lepping and bevinahali Naanj egowda Ravash(2004): Over Valuing autonomous decision – Making, The British Journal of Psychiatry, Vol204, Issue 1 , P,2.

(٢٥٩) **المنهج الأبوي** يتعارض مع الاستقلالية الفردية وحدودها واحترام الآخرين واحترام حقهم في اتخاذ القرار بأنفسهم، كما يتعارض مع مبدأ الموافقة المستنيرة ومبدأ احترام استقلالية الأشخاص ، وهي تعني تدخل في حرية الشخص من أجل مصلحته ، مثل قوانين حزام الأمان ، فهي تقيد حرية الشخص من أجل مصلحته .

Dworkin, Geral (2013): Moral Paternalism, Law and Philosophy, 24(3): PP, 309-310.

وهي اغتصاب اختيار شخص ما لمصلحته من قبل شخص آخر ، وهذا الاغتصاب ليس دائمًا شرًا أخلاقيًا أو خطأً أخلاقيًا لأن لدينا واجبات لتعزيز رفاهية الآخرين ، فالأبوية تنطوي علي تضارب بين واجبين أو قيمتين متعارضتين، الأول احترام الحرية والاستقلالية والثاني حماية الصحة العامة ، فالأبوية هي حماية الخير العام علي حساب الحرية ، وتعني التدخل في حياة الآخرين ، وخاصة من قبل الحكومة .

Grill, Kalle (2013) : Normative –and Non Normative Paternalism and Libertarian Paternalism, Ethics in Public Health and Health Policy , PP, 33-34.

الأبوية هي تدخل دولة أو شخص ضد إرادته بحجة أنه سيكون أفضل حالاً ومحميًا من الأذى، وهناك نوعان من الأبوية ، أبوية من الدولة وأبوية في الطب ، الأبوية لدي الدولة تظهر حينما تفرض الدولة تشريعات ضد مكافحة المخدرات والارتداء الإجباري لأحزمة الأمان واتداء الخوذة الطبية، أما الأبوية في الطب تتمثل في حجب المعلومات المتعلقة بحالة المريض من قبل الطبيب وحينما لا يقول الأطباء الحقيقة لمرضاهم بشأن حالتهم الصحية .

Dworkin, Geral (2013) : Defining Paternalism in coons and Weber , PP, 27-28.

(260)Wilson , James (2011) : Why it's Time to Stop Worrying About Paternalism in Health Policy , Public Health Ethics , volume 4, issue 3 , P, 270.

(261)James Wilson , S Arah J.L Edwards (2012) : Hard Paternalism , Fairness and Clinical Research : ?Why not?, Bioethics.

(262) Wilson , James (2011) : Why it's Time to Stop Worrying About Paternalism in Health Policy , Public Health Ethics , volume 4, issue 3 , P, 270.

التدخلات الصحية *: تعني التدخل في مجال الصحة العامة ، أو هي أي جُهد أو سياسة تحاول تحسين الصحة العامة علي مستوى السكان .ومن جهة أخري يمكن إدارة تدخلات الصحة العامة من قبل مجموعة مُتنوعة من إدارات الصحة الحكومية . وتنجح التدخلات الصحية إذا ما كانت تمنع المرض علي مستوي الأفراد و المجتمع وكان لها تأثير إيجابي ، ومن أهم التدخلات الصحية ، التطعيمات وبرامج التطعيم الإلزامية – القضاء علي السمنة – القضاء علي تعاطي المخدرات والتبغ والكحول – الملح المعالج باليود.

Kim, Hyuncheol Bryant, Lee , Sun-Mi(2017): When Public Health Intervention is not Successful, Journal of Health Economic 53:102-104.

التدخل في مجال الصحة هو جُهد منظم لتعزيز تلك السلوكيات التي يمكن أن تحسن من الصحة البدنية والعقلية والنفسية، وتلعب تلك التدخلات دورًا مهمًا في تحسين نوعية الحياه وتقليل المعاناة الإنسانية والإعاقة لقرون من الزمن، وهي تعمل علي خلق أمة أكثر صحة ممكنة وتساهم في أماكن عمل أكثر أمانًا ومكافحة الأمراض المعدية وإيجاد أغذية أكثر أمانًا، ومن جهة أخرى ساهمت تدخلات الصحة العامة في إقرار قوانين حزام الأمان ، وكذلك القضاء علي الدفتريا وشلل الأطفال والحصبة الألماني.

A Look At Public Health (2021): Interventions, Kent State University.

(263)Ibid, P, 274.

ويصرح **جون ستيورات ميل** في كتابه عن الحرية بأن الفرد هو الأفضل لإصدار أحكام أخلاقية ، وأن الحرية فضيلة تعني الإيمان بالفردية

Tinker, Andrew(2019) : Communication Ethics and the Rejection of Paternalism in John Stuart Mills on Liberty, Volume 67, Issue 3, PP, 328-329.

. ويري **جريجوري كلايز** أن العديد من مناقشات ميل عن الحرية قد نوقشت بشكل ضيق للغاية ، لذلك يقول : " اقترح ميل تفسيرا تدخليا للدولة أكثر مما ينبغي في كتابه عن الحرية ، ورأي ضرورة تدخل الدولة في الزيادة السكانية وفي اصلاح الأراضي ، لذلك يجب إعادة التفسيرات الملقاة عن ميل في الحرية

Claey G (2011): Mil and Paternalism, Cambridge, University Press.

(٢٦٤)**الأبوية اللينة** : تتضمن الأبوية الناعمة التدخل في حرية الشخص الذي أضر بقدرات اتخاذ القرار ، بسبب نقص المعلومات أو عدم النضج أو الإعاقة العقلية ، وهي تتحقق في مثال ميل الشهير في

الشخص الذي كان علي الجسر ، والجسر منتهي ومدمر ويتم منعه من عبور الجسر ، كذلك يحق للدولة التدخل ومنع الانتحار الجماعي .

الأبوية القاسية : تتضمن التدخل في حرية الشخص الذي لا يتمتع بقدرات اتخاذ القرار ، لذلك فإن الأبوية القاسية هي التي تقيد حرية الشخص لمصلحته حيث يتم انتهاك استقلاليته ، ولقد تم رفضها باعتبارها خاطئة أخلاقيًا من قبل أغلب الليبراليين.

Dworkin, Gerald (1972) : Paternalism , The Monist, 56: 64-66.

كما أن الأبوية اللينة تتساوى مع الأبوية الناعمة وهي تشبه الأبوية التحررية في بعض النواحي، ولكن الأبوية الناعمة تسمح بالتدخل الصريح في الاختيار الطوعي بما في ذلك الاكراه الجسدي ، في حين أن الأبوية التحررية لا تتدخل علي الإطلاق ، لذلك فإن الأبوية الناعمة متوافقة مع الليبرالية .

Hart, H.L.(1963): Law , Liberty and Morality , Oxford University Press, Oxford.

(265) Wilson , James (2011) : Why it's Time to Stop Worrying About Paternalism in Health Policy , Public Health Ethics , volume 4, issue 3 , P, 270

(266)James Wilson , S Arah J.L Edwards (2012) : Hard Paternalism , Fairness and Clinical Research : ?Why not?, Bioethics,P,275.

267)Ibid., P, 277. (

(٢٦٨)**مبدأ عدم الضرر :** يعني منع الإيذاء وأننا قد نتدخل في حرية شخص ما ونمارس السلطة عليه ضد إرادته من أجل منع الحاق الأذى بالآخرين وبنفسه ، وهذا هو السبب المقبول من أجل التدخل في الحرية .

Grill, Kalle (2013) : Normative and non-normative Concepts Paternalism and Libertarian Paternalism, P, 44.

(269)Feinberg , Joel (1987) : Harm to Other, Oxford ,Oxford University Press.

(270)Feinberg, Joel(1986):Legal Paternalism , Harm to self, Oxford University Press, P, 25.

(271) Wilson , James (2011) : Why it's Time to Stop Worrying About Paternalism in Health Policy , Public Health Ethics , volume 4, issue 3 , P, 270

(272)Ibid, P, 279.

(273) James Wilson , S Sarah J.L Edwards (2012) : Hard Paternalism , Fairness and Clinical Research : ?Why not?, Bioethics,P,275 .

(274)Conly, Sarah (2013) : Coercive Paternalism in Health Care : Against Freedom of Choice , Public Health Ethics , Vol6, issue 3,PP,245-246.

(275)Thomas Ravens (2008) : Paternalism in Public Health care , Public Health care Ethics , vol1, issue1, PP, 64-67.

(276)Marian Moser, Ronald Bayer (2007): Paternalism its Discontents : Motorcycle Helmet Law Libertarian Values and Public Health Home ,American Journal of Public Health .

(277)Nys R.V., Thomas (2008): Paternalism in Public Health Care , Public Health Ethics, Vol1, Issue1, P, 66.

278)Buchanan , David (2008) : Autonomy , Paternalism and Justice , 98(1):19-20. (

[279])Douglas N. Hsk (2005) : Legal Paternalism , The Oxford Handbook Of Practical Ethics.

[280]Gabriele De Anne (2013) : Libertarian Paternalism and Health Care Policy : Deliberative Proposal , Medicine , Health care and Philosophy , vol 17,P,103.

[281] Wilson , James (2011) : Why it's Time to Stop Worrying About Paternalism in Health Policy , Public Health Ethics , volume 4, issue 3 , P, 270

[282]Ibid, P, 279.

[283]Ibid, P, 280.and see: Wilson , James(2007): Is Respect for Autonomy Defensible,P,355

[284]Ibid , P, 17.

[285] James Wilson , Sarah J.L Edwards (2012) : Hard Paternalism , Fairness and Clinical Research : ?Why not?, Bioethics,Vol26, Issue 2, PP, 69-70.

[286]Ibid, P, 275.(

[287] Wilson , James (2011) : Why it's Time to Stop Worrying About Paternalism in Health Policy , Public Health Ethics , volume 4, issue 3 , P, 278

[288]Ibid, P, 275 (

*([٢٨٩])**الأبحاث السريرية** : هي الأبحاث الطبية الإكلينيكية، وهي تجارب سريرية تجري علي متطوعين من البشر، لذلك فهي دراسات عملية وتجارب إكلينيكية .

Nuffield Council on Bioethics , The Ethics of Research Relate to Health Care in Developing Countries, 2002.

وتهدف التجارب السريرية إلي اختبار علاج جديد لمعرفة ما إذا كان آمنًا أم لا ومدى فاعليته ، وقد تختبر التجارب السريرية طرق جديدة لإيجاد مرض أو منعه أو أدوية جديدة لم تتم المصادقة عليها من قبل منظمة الغذاء والدواء ولمعرفة الأعراض الجانبية التي يسببها العلاج.

Emanuel E. Wenler , Grady(2012) : What Makes Clinical Research Ethical ? , P, 2711.

[290]James Wilson , Sarah J.L Edwards (2012) : Hard Paternalism , Fairness and Clinical Research : ?Why not?, Bioethics,Vol26, Issue 2, PP, 70-71.

[291]David B Resnik (2015) : Paternalism in Research With Human Participants , Journal of Health Philosophy and Policy , 23(1) : 19-20.

292)Ibid, P, 28-29.(

[293] Wilson , James (2011) : Why it's Time to Stop Worrying About Paternalism in Health Policy , Public Health Ethics , volume 4, issue 3 , P, 278.

294)Ibid, P, 279.(

[295] James Wilson , Sarah J.L Edwards (2012) : Hard Paternalism , Fairness and Clinical Research : ?Why not, P,73. ،؟

296)Ibid, P, 280.(

[297] James Wilson and Nafsika Athanassoulis (2009) : When is Deception In Research Ethical ? , Clinical Ethics 4 (1) : PP, 46-47.

(298)Tom Beau Champ, James F. Childress (1979): Principles of Bioethics , Oxford University Press, Oxford .

(299)Colleens Denny and Christine Grady : Clinical Research Populations , Journal of Medical Ethics .

And see, Macklin R. (2003) : Bioethics , Vulnerability and Protection , P, 48

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: مؤلفات ومقالات جيمس ويلسون الفلسفية :

(١)- مؤلفات جيمس ويلسون الفلسفية :

(١) Wilson , James (2002) : Morality , Dignity and Pragmatism , An Essay on The Future of Morality , University college London), PhD.

(2)Wilson , James (2012) : On The Value of the Intellectual Commons, In The Philosophy of Intellectual Property , New Frontiers , Cambridge University Press

(3)Wilson , James (2011) : Freedom of Information and Research Data ,Lecture In Philosophy and Healthy , University College , London ,UK

(4) Wilson , James(2007) : Nietzsche and Equality, In Nietzsche and Ethics ,in Gudrun von Tevenar (ed.) , Oxford, Peter Lang .

(٢) مؤلفات جيمس ويلسون المشتركة مع فلاسفة آخرين(فصول في كتب فلسفية):-

(١) Wilson , james (2007) : Nietzsche and equality , Oxford University Press,PP,211-230.

(٢) Wilson , James (2007) : Rights ,in Principles of Healthcare Ethics , McMillan , John Wiley, P, 239-246.

(3) Wilson ,James (2009) : Public Health Ethics , Social Determinant's of Health , Philosophy Applied Ethics, University College, London.

(4) Wilson , James(2011): Health Inequities Chapter 12,Public health Ethics, Cambridge University press, London PP, 211-230

(5) James Wilson , David Hunter (2011) : Hyper Expensive Treatments, Justice and Health , NUFFIELD COUNCIL BIOETHS

(٦)Wilson , James(2012): On the Value Of the Intellectual Commons, in the Philosophy Intellectual Property ,Cambridge University Press

(٧) Wilson , James(2013) : Drug Resistance Patents and Justice: Who Owns the Effectiveness of Antibiotics? "Global Health

and International Community : Ethical ,Political and Regulatory Challenges , London :Bloomsbury Academic, PP151-164.

(٣) مقالات جيمس ويلسون الفلسفية :

(1) Wilson , james (1993): The moral sense , American Political Science Review 87(1):P,9
(2) Wilson , James (2007) : trans humanism and Moral Equality , vol21, issue 8, Black Well, Publishing , Bioethics, PP, 425-426.
(3) Wilson , James(2007): Is Respect for Autonomy Defensible? , Journal of Medical Ethics, 33(6): PP, 354-355.
(4) Wilson , James (2009) : Public Health Ethics , Applied Ethics , University College.
(5) Wilson, James (2009) : Could There Be A right To Owen Intellectual Property ? , Law and Philosophy, Vol28, Issue4, P 398.
(6) Wilson , James (2009) : Justice and The Social Determinant of Health , Public Health Ethics , Vol2, Issue3, Oxford University Press, P, 211.
(7) Wilson , James (2009) : Not Special After All, Daniels and The Social Determinants of Health , Journal of Medical Ethics , Vol35, Issue1, P, 3.
(8) Wilson, James (2009): Towards A normative framework for Public health ethics and Policy, Public Health Ethics 2 (2),184-194.
(9) Wilson , James (2010) : Ontology and the Regulation of Intellectual Property , The Monist 93 (3): 450-451
(10) Wilson , James (2011) : Freedom of Information and Research Data ,Lecture In Philosophy and Healthy, PP, 11-12.
(11) Wilson , James (2011) : Why it's Time to Stop Worrying About Paternalism in Health Policy , Public Health Ethics , volume 4, issue 3 , P, 270
(12) Wilson , James (2012) : Paying for Patented Drugs is Hard to Justify : An Argument About Time Discounting and Medical Need ,Journal of Applied Philosophy.

(13) James Wilson , David Hunter (2012) : Promoting Health Equity, Journal Promoting Health Equity , Vol345, Issue 4881.
(14) James Wilson , S Sarah J.L Edwards (2012) : Hard Paternalism , Fairness and Clinical Research : ?Why not?, Bioethics,P,275.
(15) Wilson , James (2012) : Persons, Post –Persons and thresholds , Journal of Medical Ethics 38(3): 143-144
(15) Wilson , James (2013):Drug Resistance , Patents and Justice : Who Owns The Effectiveness of Antibiotics, Bloomsbury Academic.
(16) Wilson , James (2014) : Culture and Health ,The Lancet, Vol.384,No.9954, PP,1607-1639.
(17) Wilson , James(2014) : Embracing Complexity : Theory , Cases and The Future of Bioethics , Journal Monash , Bioethics , Vol32, Issue1-2, PP, 13-14
(18) Wilson , james(2016) : The Right to Public Health ,Journal of Medical Ethics 42 (6),367-375.
(19) Wilson , James(2016): Public Participation in Decision – Making on The Coverage of New antivirals for hepatitis c , Oxford University Press, Oxford, P, 184.
(20) James Wilson , Benedict Rumbold (2017) : Public Reasoning and Health Care Priority Setting : the case of Nice
(21) James Wilson and Benedict Rumbold (2018) : Privacy Right s and Public Information , The Journal of Political Philosophy .
(22) Wilson , James (2020) : Public Health Ethics Through The Eyes of Philosopher, Journal of Public Health Ethics.
(23) Wilson , James (2020): The Philosophy of Public Health : From Corona Virus To The Neglectful State .
(24) James Wilson , Adam Ulifir (2020): Introduction to Symposium on Daniel Hansmans Valuing Health : Wellbeing , Freedom and Suffering , Public Health Ethics , 10(2): 105- 106.
(25) Wilson , James(2021):Ethics , Public Policy, and Health ,Ethics and public Policy Laboratory, Catholic , University of Central Africa .

ثانيًا : مراجع باللغة العربية :

(١) أحمد عبد الحليم عطية عطية (٢٠١٢): مقدمة في الأخلاق النظرية والتطبيقية ، بدون ،القاهره.

(٢) أحمد مستجير : في بحور العلم ، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة

(٣). إ.م. بوشنسكي : الفلسفة المعاصرة في أوروبا، ترجمة دعزت قرني، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ،١٩٩٢.

(٤) أبن أبي أصبعية : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، شرح وتحقيق د نزار رضا ، دار مكتبة الحياه..

(٥) توفيق الطويل (٢٠٠٦) : فلسفة الأخلاق (نشأتها وتطورها) ، ط ٤ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة

(٦) حسام محي الدين الألوسي (١٩٨٩) : التطور والنسبية في الأخلاق ،الطبعة الأولي ،دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان

(٧) حسين عبد الحميد أحمد رشوان (٢٠٠٠) : علم الاجتماع الأخلاقي ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الاسكندرية

(٨) خالد قطب و أحمد مستجير ومصطفي النشار (٢٠١١) : الفلسفة التطبيقية ، الفلسفة لخدمة قضايانا في ظل التحديات المعاصرة ، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص ٣٩.

(٩) عبد الرحمن بن خلدون(٢٠١٥): مقدمة ابن خلدون ،الطبعة الأولي ،مكتبة غرناطة ،المنصورة ، القاهرة .

(١٠) فرانسيس فوكوياما (٢٠٠٢) : نهاية الإنسان ، عواقب الثورة البيوتكنولوجية ، ترجمة د. أحمد مستجير، القاهرة.

(١١) فرانسيس فوكوياما (٢٠١١) : مستقبلنا بعد البشري ، عواقب ثورة التقنية الحيوية، ترجمة ايهاب عبد الرحيم محمد ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دراسات مترجمة٢٣ .

(١٢) محمد مهران رشوان (١٩٨٤) : مدخل إلي دراسة الفلسفة المعاصرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة،

(١٣) نصار عبد الله (١٩٩٨) : دراسات في فلسفة الأخلاق والسياسة والقانون ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية

(١٤) يوسف كرم (٢٠١٧:): تاريخ الفلسفة الحديثة من القرن الخامس عشر وحتي القرن العشرين، دار البندقية

(١٦) وليام جيمس (١٩٦٥) : البراجماتية ، ترجمة محمد علي العريان ، تقديم زكي نجيب محمود ، دار النهضة العربية

ثالثًا : مراجع باللغة الإنجليزية :

(1) Angus Dawson , Marcel Vermeil (2009) : Ethics , Prevention and Public Health , Oxford University Press.

(2) Andersen , Heine (1990) :Morality in Three Social Theories Parsons , Analytical Marxism and Habermas, Vol .33, No .4, P, 322.

(3) Becker, Lawrence c . (1990) : Reciprocity , Chicago university of Chicago , Reciprocity as a Fundamental Moral Virtue

(4) Tom Beau Champ, James F. Childress (1979): Principles of Bioethics , Oxford University Press, Oxford

(5) Calman, Kenneth.C. (1993):Ethics and the Public Health, Handbook of Bioethics , PP, 525-547.

(6) Claey G (2011): Mil and Paternalism, Cambridge, University Press

(7) Dawson, Angus (2007) : The Meaning of " Public " Health , The University of Sydney.

(8) Dawson , Angus (2011) : Public Health Ethics : Key Concepts and issue in Policy and Practice , Cambridge University Press

(9) Dworkin, Geral (2013) : Defining Paternalism in coons and Weber , Cambridge University Press, PP, 27-28.

(10) Daniels, Norman (2007) : Just Health , Meeting Health Needs Fairly , Cambridge University Press, P,11

(11) Dworkin, Ronald (2002) : Sovereign Virtue , The Theory and Practice of Equality , Harved University Press, P, 5.
(12) Feinberg, Joel (1980): The Nature and The Value of Rights, Rights , Justice , and the bounds of Liberty , Princeton University Press, Harm and Self – Interest, ch 3.
(13) Feinberg, Joel(1986):Legal Paternalism , Harm to self, Oxford University Press, P, 25.
(14) Feinberg , Joel (1987) : Harm to Other, Oxford ,Oxford University Press.
(15) Hart, H.L.(1963): Law , Liberty and Morality , Oxford University Press, Oxford.
(16) Hart, H. (1982) : Essays on Bentham : Studies in Jurisprudence and Political Philosophy, Oxford University Press, P, 182.
(17) Laura K .Brennan Ramirez, Marilyn Metzger (2010) : Promoting Health Equity, Work Group at,A Resource To Help Communities Address, Social Determinants of Health. the Centers for Disease
(18) Lea Cock, Eleanor B. (Ed.)(1971): The culture of Poverty A Crating, New york: Simon, P,190.
(19) Lynch , Julia : Health Inequalities , University of Pennsylvania, Cambridge University Press, PP, 81-82.
(20) James K.MC Bain (1994): The right To Privacy and Public's Right To Freedom , Indiana University Maier School of Law
(21) Neil C. Manson and Onora O'Neill (2007): Rethinking Informed Consent in Bioethics 1 st Edition , Cambridge University Press, Cambridge
(22) Nissenbaum , Helen (2010) : Privacy in Context : Technology , Policy and Integrity of Social Life, Stanford University Press, Stanford , California
(23) Nozick: Anarchy State and Utopia ,P, 197-180.
(24) O, Neill, Onora (2002) : Autonomy and Trust in Bioethics , Cambridge University Press, Cambridge.
(25) Payne, Ruby (2005): A Frame Work for Understanding Poverty, 4 Editions, Highland, P, Xi.

(26) Raz, Joseph(1988):The Morality of Freedom, Oxford University Press ,New York.
(27) Rainbolt , G . (2006) : The Concept of Rights , Dordrecht: Springer, Cambridge University Press .
(28) Rickles (2010) : Public Health , Philosophy of Medicine , 1 st Edition Elsevier.
(29) Scanlon , T. (2003): The Difficulty of Tolerance , Cambridge University Press, P, 69
(30) Segall, Shlomi (2010): Health, Luck and Justice , Princeton University Press, Princeton.
(31) Steiner , H (1994) : An Essay on Rights , Oxford, Black well, P, 60.
(32) Sumner, L . (1987) : The Moral Foundations of Rights, Oxford University Press , Oxford.
(33) Talbott, William .J (2010) : Human Rights and Human Well – Being , Oxford University Press, Oxford, P, 217.
(34) Wellman (1999) : The Proliferation of Rights : Moral Progress or Empty Rhetoric , West View Press, Avalon Publishing

رابعًا : مقالات باللغة الإنجليزية

(1) Anderson, A.K (2013) : Choices , Interests and Potentiality , , What Distinguishes Bearers of Rights, Journal of value Inquiry , 47:175.
(2)Bnchanan , David(2008): Autonomy , Paternalism and Justice ,Ethical Priorities in Public Health 98(1): 18-19.
(3) Barbalet, Jack (2013) : Self Interest In Chinese Discourse and Practice , The Sociological Review , 61(4) : 649.
(4)Barrys.levy (1997): Creating the future of Public Health : Values , Vision and leadership , American Journal of Public Health 88, PP, 19-191.
(5)Buchanan, David (2008) : Autonomy , Paternalism and Justice , Ethical Priorities in Public health , 98(1):16-17.
(6) Buchanan , Allen (1990) : Justice as Reciprocity , Versus , Subject – centered Justice Philosophy Public Affairs

(7) Colleens Denny and Christine Grady(2007) : Clinical Research Populations , Journal of Medical Ethics 33 (7) : PP, 382-385
(8) Cole , Philip (1995): The Moral Bases for Public Health Interventions , Epidemiology, Volume 6, Issue 1, PP,78-83.
(9) Conly, Sarah (2013) : Coercive Paternalism in Health Care : Against Freedom of Choice , Public Health Ethics , Vol6, issue 3,PP,245-246.
(10) David B Resnik (2015) : Paternalism in Research With Human Participants , Journal of Health Philosophy and Policy , 23(1) : 19-20.
(11) Dworkin, Gerald (1972) : Paternalism , The Monist, 56: 64-66.
(12) Dworkin , R . (1984) : Rights as Trumps, In Waldron ,P, 155-167.
(13) Emanuel E. Wenler , Grady(2012) : What Makes Clinical Research Ethical ? , P, 2711.
(14) Giulia Inguaggiato, Suzanne Metselaar, Guy Wddersh oven (2019) : A Pragmatist Approach to Clinical Ethics Support ,Ethical Pluralism
(15) Gillon , R. (1990): Ethics in Health Promotion and Prevention of Disease " , Journal of Medical Ethics 16:172
(16) Grill, Kalle (2013) : Normative –and Non Normative Paternalism and Libertarian Paternalism, Ethics in Public Health and Health Policy , PP, 33-34.
(17) G M Stirrat , R Gill: Autonomy in Medical Ethics after O'Neill, Journal of Medical Ethics 31(3), 127-130.
(18) James F. Childress, Ruth R. Phillip Nieburg (2002) : Public Health Ethics : Mapping The Terrain , Journal of Law, Medicine and Ethics 30 (2) : 170-171.
(19) James R. Zink (2013) : James Wilson Versus The Bill of Rights : Progress , Popular Sovereignty and The idea of The U. S . constitution, Political Research Qarterly.
(20) Julie K. Letts (2012) : Better Public Health Practice , Stacy Carter Lan Ker ridge , New South Waes Public Health Bulletin 23 (6) : 101-106.

(21) Kalle Grill, Angus Dawson (2017) : Ethical Frame Works In Public Health Decision Making : Defending a value –based and Pluralist Approach , health care Analysis 25(4) : 291-220.
(22) Kinsella , Stephan (2001) : A Against Intellectual Property , Journal of Libertarian Studies , !5, (2) : PP, 11-12.
(23) Kim, Hyuncheol Bryant, Lee , Sun-Mi(2017): When Public Health Intervention is not Successful, Journal of Health Economic 53:102-104.
(24) Lawrence O. Gostin (2001) : Public Health , Ethics and Human Rights : Attribute to the late Jonathan Man .
(25) Lawrence O.Gostin (2003) : Public Health Ethics Tradition , Profession and Values , Acts Bioethics 9 (2) : 180-182.
(26) Last , J . M (1991): Ethics and Public Health Policy “, In Public Health and Preventive , Medicine , eds .
(27) Louise, Campbell (2017) : Kant, Autonomy and Bioethics , Ethics, Medicine and Public Health 3 (3) , PP,381-392, ELSEVIER .
(28) Lisa M Lee (2012) : Public Health Ethics Theory , Review and Ethics 40 (1) : 85-86.
(29) Louis G .Lombardi (1985) : The Nature of Rights , Philosophy Research Archives 11: 431.
(30) Mackie , J. (1979) : Can There be A rights –Based- Moral Theory?, In Waldron a Rights –Based – Moral Theory ?, In Waldron ,vol3 , issue 1, P, 168.
(31) McConnell, Terrance(1984) : The Nature and The Basis of Inalienable Rights, Law and philosophy, Vol. 3 . No.1, PP, 25-59.
(32) Mark A . Rothstein (2002): Rethinking the Meaning of Public Health, The Journal of Law , Medicine and Ethics , Volume 30, Issue 2,P, 146.
(33) Marian Moser, Ronald Bayer (2007): Paternalism its Discontents: Motorcycle Helmet Law Libertarian Values and Public Health Home , American Journal of Public Health .
(34) Macklin R. (2003) : Bioethics , Vulnerability and Protection , Bioethics 17 (5-6) , 472-486.

(35) Nys R.V., Thomas (2008): Paternalism in Public Health Care , Public Health Ethics, Vol1, Issue1, P, 66.
(36) Peter Lepping and bevinahali Naanj egowda Ravash(2004): Over Valuing autonomous decision – Making, The British Journal of Psychiatry, Vol204, Issue 1 , P,2.
(37) Richard T. De George Intellectual Property Rights, in The Oxford Hand book of Business, Ethics by Tom L. Beauchamp, Vol1, p, 416.
(38) Sachs, Jeffrey D(2006). : The Ends of Poverty, Penguin Book, P, 244.
(39) Sorrell , Kory (2013) : Pragmatism and Moral Progress, John Dewey's Theory of Social Inquiry , Philosophy , Social Criticism
(40) Siraj , Mazhar (2010) : Exclusion of Private Sector From Freedom of Information Laws Implication from a Human Rights Perspective , Journal of Alternative Perspectives in The Social Sciences ,2 (1): PP, 216-217.
(41) Starfield , Barbara (2004) : Promoting Equity in Health through Research and Understanding ,Developing world bioethics 4 (1), 76-95.
(42) Steiner, H. (2013) : Directed Duties and Inalienable Rights, Ethics , 123: 230.
(43) Thomas Ravens (2008) : Paternalism in Public Health care , Public Health care Ethics , vol1, issue1, PP, 64-67.
(44) Tinker, Andrew(2019) : Communication Ethics and the Rejection of Paternalism in John Stuart Mills on Liberty, Volume 67, Issue 3, PP, 328-329.
(45) T.Wilkinson (2008) : Norman Daniels , Just Health , Public Ethics, 1(3) :268.
(٤6) Upshur , Ross (2013) : What Does Public Health Ethics Tell or Not tell us about intervening in non- Communicable Diseases? , Journal of Bioethical inquiry 10(1): 22-23.
(٤7) Volker H. Schmidt(2015) : Public Health Ethics , Problems and Suggestions, Public
Health Ethics 8(1): 22-23.

(٤8) Warren E Steinkraus (1973) : Martin Luther Kinks Personalism and Non-Violence , Journal of History of ideas, Vol34, No 1 , university of Pennsylvania Press, PP, 97-98.
(49) Weed.L Douglas (1999):Towards a philosophy of Public Health ,Journal Epidemiology and Community Health 53,PP,100-101.

خامسًا : الموسوعات والقواميس الفلسفية باللغة الإنجليزية:

(1) Intellectual Property, Black's Law Dictionary
(2) Intellectual Property, Oxford English Dictionary, Oxford University Press
(3) Dworkin, G. (2010) : Paternalism Philosophy in The Stanford Encyclopedia of Paternalism.
(4) Brown, Stuart, Hugh Terence (2005) : Dictionary of Twentieth Century British Philosopher, P, 733.
(5) Nuffield Council on Bioethics , The Ethics of Research Relate to Health Care in Developing Countries, 2002.
(6) A Look At Public Health (2021): Interventions, Kent State University
(7) Prof James Wilson : UCL Home UCL Philosophy , DR James Wilson , 2008 .
(8) James Wilson : Philosophy , Ethics and Public Policy ,Biography, University College London.
(9) Prof James Wilson, Professor of Philosophy, Faculty of Arts, Humanities.
(10) Douglas N. Hsk (2005): Legal Paternalism, The Oxford Handbook Of Practical Ethics.

James Wilson's Right Ethics of Public Health
Moral theory and Ethical Practice
Abstract

- The American philosopher **James Wilson** (1967-) is considered one of the most important contemporary philosophers who tried to present a comprehensive moral theory about the right to public health. Kantian ethics, which is based on absolute duty and absolute respect, opposed Nietzsche's nihilistic ethics.

- He also presented an integrated theory of rights, in which he talked about the nature of rights. His rights are pragmatic, developed, changing and relative, and there are violations and exceptions. He has no absolute rights. He also discussed many rights such as the right to intellectual property, the right to freedom of information and the right to patents on medicines. Pharmaceutical, where he refused the right of patents on pharmaceutical drugs and genetically modified crops, as well as the rejection of the intellectual property right for the public good and the public interest, as he discussed the right to life and the right to a decent life.

He also defended the right to public health, and considered that it is a moral right and not a legal right, and that it is the most important right of human rights, and this right is equal with the right to security and safety and is superior to all other rights because it is a sacred right. As for other individual rights, they are not immune, secondary and incomplete Such as the right to freedom, independence, privacy and confidentiality, and demanded that there is a right for the government to violate the rights of its citizens to secrecy and independence in order to preserve the right to public health.

- Wilson discussed the social determinants of public health that affect life expectancy, which are the social conditions that surround a person such as poverty, poor working conditions, low average income, the degree of intelligence and poor choices of the individual, the degree of education and culture, unsafe housing, and transportation and communication. Wars and political instability

Wilson explored the practical and theoretical ethical challenges facing public health promotion from lack of funds, resources, expensive medicines and health inequalities, and developed ethical solutions to

them, studied the causes of health inequalities, advocated paternalistic interventions in public health, and emphasized the role of government in improving public health. However paternalistic rejection in clinical research!

The problem of research lies in the problem of paternalism in public health according to James Wilson, and how to accept paternal health interventions, and try to resolve the tragic conflict between conflicting rights, between respect for paternal health interventions and respect for the right to public health.

The research aims to try to establish an ethical balance between the ethics of the right to public health, both practical and theoretical, in order to improve the future of public health.

Keywords: pragmatism - paternalism - right to freedom of information - patent right - intellectual property right - public health - social determinants of public health - clinical research